

سلسلة تقارير أسبار

رقم (461)

ردمد : 2961-4074

ISSN: 2961-4074

رقم الإيداع : 1446/3664

جامعة الملك سعود:

بين التطوير المؤسسي

وإشكالات الهوية المعرفية

وتحديات سوق العمل

(إبريل 2026 م)



ملتقى أسبار

Asbar Council

(نادي تفكير)



مركز أسبار
ASBAR CENTER

32 Years
عامًا

منذ 1994

تقرير رقم (461)



ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



تقرير علمي يصدر عن ملتقى أسبار

- رئيس الملتقى:
د. فهد العرابي الحارثي
- رئيس الهيئة الإشرافية للملتقى
د. خالد بن دهيش
- الأمين العام
د. أماني البريكان
- التصميم والإخراج:
أ. صفوان مسعد



تمهيد

يعرض هذا التقرير لقضية مهمة تمّ طرحها للحوار في ملتقى أسبار خلال شهر إبريل 2026م، وناقشها نخبة متميزة من مفكري المملكة في مختلف المجالات، الذين أثروا الحوار بأرائهم البناءة، ومقترحاتهم الهادفة، وجاءت بعنوان: جامعة الملك سعود: بين التطوير المؤسسي، وإشكالات الهوية المعرفية وتحديات سوق العمل.





المحتويات

• الصفحة	• الموضوع
3	• الملخص التنفيذي
11	• مقدمة
14	• رؤية جامعة الملك سعود في تحديث مسارات القبول وإعادة هيكلة التخصصات الأكاديمية
15	• الإطار النظامي لإعادة هيكلة التخصصات في جامعة الملك سعود
18	• تحولات سياسات القبول وإعادة تعريف المعرفة الجامعية في جامعة الملك سعود
23	• الرؤى الداعمة لإعادة هيكلة التخصصات في جامعة الملك سعود: منطلقات التمايز المؤسسي ودعم التحول الاستراتيجي في التعليم العالي
30	• جوانب الظل الجوهرية في قرارات جامعة الملك سعود بين إعادة تشكيل البنية الأكاديمية واختزال الوظيفة
44	• الحوكمة والاستشارات الدولية وأثرهما على توازن المعرفة في جامعة الملك سعود
55	• سوق العمل وإعادة تعريف وظيفة الجامعة في إطار تنظيم العلاقة بين المعرفة والتوظيف
58	• مقارنة مرجعية: قرارات جامعة الملك سعود في ضوء التجارب الدولية لحوكمة وإعادة هيكلة التخصصات
61	• العلوم الإنسانية بين منطق السوق وتحولات الاقتصاد المعرفي وإعادة تشكيل دور الجامعة
64	• العلوم الإنسانية في عصر الذكاء الاصطناعي والحاجة إلى التكامل المعرفي في جامعة الملك سعود
66	• بدائل إلغاء التخصصات الإنسانية: الحفاظ على الهوية المعرفية ومواكبة متطلبات سوق العمل في ضوء حالة جامعة الملك سعود
70	• مواءمة الدور البحثي لجامعة الملك سعود مع التخصصات الأكاديمية (الإنسانية وغير الإنسانية)
72	• التخصصات الأكاديمية في جامعة الملك سعود ودورها في دعم الأمن الوطني والتنمية الشاملة
75	• خلاصة التوجهات المؤيدة والمعارضة لقرارات إعادة هيكلة التخصصات في جامعة الملك سعود
79	• دروس مستفادة من التفاعل المجتمعي "الأكاديمي والشعبي" مع قرارات إعادة هيكلة التخصصات.
84	• خاتمة
85	• المصادر والمراجع
87	• المشاركون



الملخص التنفيذي:

يتناول هذا التقرير موضوع «تحديث مسارات القبول وإعادة هيكلة التخصصات في جامعة الملك سعود: بين التطوير المؤسسي وإشكالات الهوية المعرفية وتحديات سوق العمل»، وذلك استناداً إلى نقاشات ملتقى أسبار خلال الفترة 16-20 إبريل 2026م، بمشاركة نخبة من الخبراء والمتخصصين. وتطرق المحور الأول من التقرير إلى رؤية جامعة الملك سعود في تحديث مسارات القبول وإعادة هيكلة البرامج الأكاديمية، والتي أكدت - وفق بياناتها الرسمية - أنها تستهدف مواءمة المخرجات التعليمية مع احتياجات سوق العمل ومواكبة المتغيرات المحلية والعالمية المتسارعة، إلى جانب تعزيز التخصصات المستقبلية ودعم دور الجامعة التنموي والريادي. مع اعتبار ما تم اتخاذه من إجراءات بشأن بعض البرامج ضمن العلوم الإنسانية والسنة التحضيرية جزءاً من عملية تحديث وإعادة تنظيم شاملة تهدف إلى رفع كفاءة المنظومة التعليمية وتعزيز مواءمتها مع متطلبات المرحلة المقبلة.

كما أبرز المحور تحولاً مهماً في مسار هذه القرارات، تمثل في عدول جامعة الملك سعود عن بعض الإجراءات المرتبطة بإلغاء أو تعليق عدد من تخصصات العلوم الإنسانية، مع الإعلان عن إعادة طرح برامج البكالوريوس في عدد من الكليات المعنية، وذلك وفقاً لإعلان عمادة القبول والتسجيل عن إتاحة القبول في التخصصات الإنسانية (التاريخ، الجغرافيا، اللغة العربية، علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية وغيرها) للعام الدراسي 2026-2027. ويعكس هذا التحول درجة متقدمة من التفاعل المؤسسي مع مخرجات النقاش الأكاديمي والمجتمعي، ويؤكد أن عملية صنع القرار الجامعي ليست مساراً أحادي الاتجاه، بل عملية ديناميكية قابلة للمراجعة والتقويم في ضوء تعددية الرؤى وتوازن الاعتبارات. كما يكشف عن مرونة السياسات التعليمية وقدرتها على الاستجابة للمعطيات الواقعية، سواء المرتبطة بسوق العمل أو بالوظيفة المعرفية والثقافية للجامعة. ومن زاوية تحليلية، يفتح هذا التراجع المجال أمام مرحلة جديدة تتجاوز منطلق الإلغاء إلى منطق التطوير، عبر إعادة تقييم هذه التخصصات على أسس علمية أكثر عمقاً، تشمل تحديث مناهجها، وتعزيز ارتباطها بالقضايا المعاصرة، وتحسين جودة مخرجاتها الأكاديمية والمهنية. كما يهيئ هذا التحول فرصة لإعادة بناء التوازن داخل المنظومة الجامعية، بما يضمن التكامل بين متطلبات الكفاءة الاقتصادية من جهة، والحفاظ على الدور التكويني والمعرفي للعلوم الإنسانية من جهة أخرى، وهو ما يعزز من قدرة الجامعة على أداء رسالتها بوصفها مؤسسة لإنتاج المعرفة وصناعة الوعي، لا مجرد جهة لتلبية احتياجات التوظيف المباشر.



وتناول المحور الثاني من التقرير الإطار النظامي لإعادة هيكلة التخصصات في جامعة الملك سعود بوصفه إطارًا يستند إلى الاستقلال المؤسسي والصلاحيات الجامعية وضوابط الجودة والحقوق الأكاديمية، في ظل تحول الجامعة إلى نموذج مؤسسي مستقل يخضع لحوكمة تنظيمية وتشريعية، ويقوم على منح الجامعات صلاحيات في إنشاء البرامج الأكاديمية أو تعديلها أو إلغائها أو إعادة هيكلتها ضمن منظومة توازن بين الاستقلال والرقابة، وربط القرارات بمعايير جودة التعليم واحتياجات سوق العمل وكفاءة المخرجات، مع التأكيد على أن ضوابط الجودة تشمل آليات التنفيذ وحماية الحقوق الأكاديمية للطلبة وضمان استقرار مساراتهم التعليمية، إلى جانب الالتزام بمعايير هيئة تقويم التعليم والتدريب لضمان جودة الاعتماد الأكاديمي، بما يجعل هذا الإطار منظومة متكاملة يرتبط نجاحها بجودة التنفيذ وتحقيق التوازن بين التطوير المؤسسي والاستقرار التعليمي.

وأبرز المحور الثالث التحولات في سياسات القبول وإعادة هيكلة البرامج الأكاديمية بجامعة الملك سعود، من خلال إعادة تموضع العلوم الإنسانية والاجتماعية ضمن مراجعة حدود التصنيف الأكاديمي وتوازن التخصصات، بما يشمل تخصصات اللغة العربية والتاريخ والجغرافيا وعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية. ويؤكد أن هذه التخصصات تمثل نسقًا معرفيًا مترابطًا يقوم على التكامل في فهم الإنسان والمجتمع، بما يجعل أي تغيير فيها ذا أثر ممتد على البنية الكلية للمعرفة. كما يشير إلى أن هذه التحولات تأتي في سياق إعادة تقييم المعرفة وفق مؤشرات الأداء والتوظيف والعائد الاقتصادي، مقابل استمرار الحاجة إلى العلوم الإنسانية في بناء الوعي النقدي وفهم الظواهر الاجتماعية، مع التأكيد على أن الإشكال لا يكمن في وجود هذه التخصصات أو غيابها، بل في كيفية دمجها داخل منظومة تعليمية متوازنة تحافظ على التكامل بين المعرفة والمهارة.

واهتم المحور الرابع بالرؤى الداعمة لإعادة هيكلة التخصصات في جامعة الملك سعود وعلاقتها بالتميز المؤسسي ودعم التحول الاستراتيجي في التعليم العالي؛ من منطلق أن قرارات إعادة الهيكلة من وجهة نظر المؤيدين للقرارات لا تعني إقصاء البعد الثقافي أو المعرفي المرتبط بالتخصصات الإنسانية، بل تأتي ضمن إعادة تنظيمه داخل منظومة وطنية متعددة الجامعات. ويؤكد أن استمرارية هذه الحقول يمكن ضمانها عبر جامعات أخرى أو مراكز بحثية متخصصة وشراكات وطنية، بما يحافظ على التنوع المعرفي. كما أبرز أن الهدف ليس إلغاء هذه التخصصات، بل إعادة توزيعها بشكل يحقق الكفاءة والتكامل داخل نظام التعليم العالي، مع إمكانية تحويل بعضها إلى مسارات بحثية أو دراسات عليا، بما يتسق مع التوجهات الحديثة في الحوكمة الجامعية والتحول العالمية في تنظيم المعرفة.

أما المحور الخامس، فسَلِّط الضوء على جوانب الخلل في القرارات السابقة لجامعة الملك سعود وما يرتبط بإشكالات الحوكمة وصناعة القرار في سياق التحولات الأكاديمية بالجامعة، مؤكداً أن الإشكال لا يرتبط بمضمون القرارات بقدر ما يرتبط بمنهج إنتاجها وضعف التوازن بين الإداري والأكاديمي، مع محدودية التشاركية وتراجع إشراك أصحاب الخبرة، إضافة إلى تغلب المؤشرات الكمية والاستشارات الخارجية على النقاش العلمي، بما يضعف جودة القرار ومشروعيتها. ومع الوضع في الاعتبار تراجع جامعة الملك سعود بمقتضى إعلان عمادة القبول والتسجيل عن إتاحة القبول في التخصصات الإنسانية للعام 2026-2027، فإن ذلك يعكس إعادة ضبط للسياسات الأكاديمية وتخفيفاً من بعض إجراءات إعادة الهيكلة. ورغم أهمية هذا التراجع، فإنه يستدعي تقييماً نقدياً لجوانب الخلل في القرارات السابقة، خاصة ما يتعلق بالتركيز المفرط على اعتبارات سوق العمل مقابل الأبعاد المعرفية، بما يفتح المجال لمراجعة أكثر توازناً واستدامة لمسار التطوير الأكاديمي.

وتناول المحور السادس الحوكمة والاستشارات الدولية وأثرهما على توازن المعرفة في جامعة الملك سعود، من خلال قراءة تحليلية متوازنة تربط بين آليات صنع القرار الجامعي وفلسفة التعليم العالي في سياق التحولات الوطنية والعالمية، وفي ضوء رؤية المملكة 2030، حيث انطلق من تفكيك البنية الحاكمة للقرار بعيداً عن ثنائية القبول أو الرفض، ليبرز أن الإشكال لا يكمن في مبدأ التطوير بقدر ما يرتبط بنمط إدارته وحدود التوازن بين الكفاءة الإدارية والاستقلالية الأكاديمية وتوازن المعرفة. وفي هذا الإطار، سلَّط الضوء على إشكالية الاعتماد على الاستشارات الخارجية مثل BOSTON CONSULTING GROUP، موضحاً أن الاستعانة بها تبقى مشروعة بوصفها دعماً تقنياً، لكنها تتحول إلى موضع إشكال حين تصبح مرجعية مهيمنة على القرار، بما قد يضعف دور الجامعة كمنتج للمعرفة ويُفضي إلى نوع من الاستلاب المعرفي، كما انتقد هيمنة نموذج الإدارة من أعلى إلى أسفل (TOP-DOWN) لما يسببه من تهميش للمجتمع الأكاديمي، وضعف القبول المؤسسي، واختزال القرارات في مؤشرات كمية لا تعكس البعد المعرفي والرمزي للجامعة. وفي السياق ذاته، حدّر المحور من اختزال وظيفة الجامعة في بعدها التوظيفي وربط قيمتها بمؤشرات سوق العمل فقط، لما يترتب على ذلك من إضعاف دورها في إنتاج المعرفة وبناء الوعي النقدي، وإعادة ترتيب التخصصات وفق جدواها الآنية لا قيمتها العلمية، بما يُخلّ بتوازن المعرفة، مؤكداً أن غياب المشاركة الفاعلة لأعضاء هيئة التدريس في صياغة القرار ينعكس سلّماً على شرعيته وفاعليته. وخلص إلى أن تحقيق التوازن يتطلب نموذجاً تكاملياً يجمع بين الخبرة العالمية والمعرفة المحلية، ويوازن بين متطلبات السوق والوظيفة المعرفية للجامعة، بما يحفظ دورها الاستراتيجي في التنمية وصناعة المستقبل.

بينما ركّز المحور السابع على حدود الاعتماد على سوق العمل كمرجعية شبه حصرية في قرارات إعادة هيكلة التخصصات داخل الجامعة، وما يترتب على ذلك من إشكالات تتعلق بطبيعة السوق المتغيرة وغير المستقرة، واحتمال توجيه القرارات الأكاديمية نحو استجابات قصيرة المدى. وأبرز المحور أن ربط التخصصات بالطلب الوظيفي الحالي فقط قد يؤدي إلى إغفال قيمتها التراكمية ودورها في بناء المعرفة بعيدة الأثر، إضافة إلى أن ضعف توظيف بعض التخصصات قد يرتبط بعوامل بنوية في سوق العمل نفسه وليس بغياب الحاجة إليها. كما أشار إلى أن هذا التوجه قد ينعكس على جودة المخرجات المهنية والمعرفية في بعض القطاعات التي تعتمد على خلفيات إنسانية وعلمية متكاملة، ويؤدي إلى فجوة بين المهارة التنفيذية والفهم السياقي. وفي المقابل، دعا المحور إلى تبني مقاربات أكثر توازنًا تعيد تنظيم العلاقة بين التعليم وسوق العمل عبر تطوير البرامج بدل إلغائها، وتعزيز المسارات البينية والشراكات التطبيقية، بما يحافظ على الدور المعرفي للجامعة ويحقق مواءمة أعمق مع متطلبات التنمية دون اختزال وظيفتها في البعد التوظيفي المباشر.

وتناول المحور الثامن مقارنة مرجعية لقرارات جامعة الملك سعود في ضوء التجارب الدولية لحوكمة وإعادة هيكلة التخصصات، وفي هذا الإطار تم استعراض تجارب جامعات رائدة عالميًا، تمثلت في: جامعة ستانفورد (Stanford University) بما تقدمه من نموذج تكاملي بين التقنية والإنسان، ومعهد ماساتشوستس للتقنية (Massachusetts Institute of Technology) الذي يعكس دور العلوم الإنسانية في توجيه الابتكار، وجامعة السوربون (Sorbonne University) التي تجسد وحدة المعرفة بين التخصصات، وجامعة أوكسفورد (University of Oxford) التي تبرز إسهام العلوم الإنسانية في بناء النخب القيادية وصناعة القرار. ويظهر هذا السياق المقارن أن اختزال التعليم الجامعي في منطق سوق العمل يمثل تصورًا محدودًا ينعكس سلبًا على جودة التعليم وإنتاج المعرفة، إذ إن النظر إلى العلوم الإنسانية بوصفها غير مواكبة للاحتياجات الاقتصادية يعد تبسيطًا مخطئًا يتعارض مع الدور الجوهري للجامعة في بناء الإنسان وصناعة الفكر، وهو ما ينعكس في النقاشات الدائرة داخل جامعة الملك سعود حول العلاقة بين التخصصات ومتطلبات السوق. كما تشير هذه المقارنة إلى أن الجامعات الرائدة تقوم على نموذج تكاملي بين العلوم الإنسانية والتطبيقية، حيث تسهم الإنسانيات في توجيه الابتكار وضبطه أخلاقيًا واجتماعيًا، وتعزيز القدرات النقدية وصناعة القرار، بما يجعلها جزءًا بنويًا من المنظومة المعرفية وليس عنصرًا هامشيًا. وعليه، فإن تطوير التعليم الجامعي لا يتحقق عبر إقصاء التخصصات الإنسانية، بل من خلال إعادة تنظيمها وتحديثها ضمن إطار تكاملي يوازن بين متطلبات التنمية وسوق العمل من جهة، وبين بناء المعرفة والوعي من جهة أخرى، بما يعزز استدامة التنمية ويؤكد دور الجامعة كمؤسسة لإنتاج الفكر والمعرفة لا مجرد جهة للتأهيل المهني.



وسلط المحور التاسع الضوء على العلوم الإنسانية بين منطق السوق وتحولات الاقتصاد المعرفي، بالإشارة إلى التحولات التي شهدتها العلوم الإنسانية داخل الجامعات الغربية منذ مطلع الثمانينات، حين بدأ ربط التمويل بمؤشرات الأداء القابلة للقياس، ما أدى إلى انتقال مفهوم الجامعة من إنتاج المعرفة لذاتها إلى التركيز على أثرها الاقتصادي، وهو ما وضع العلوم الإنسانية في موقع دفاعي بسبب صعوبة قياس عوائدها المالية بشكل مباشر. ومع تصاعد منطق «تسليع التعليم» في مطلع الألفية، تحولت هذه التوجهات إلى سياسات فعلية شملت إغلاق أقسام ودمج برامج وتقليص تخصصات، خاصة في مجالات اللغات والتاريخ والآثار بين 2014 و2022م، مع تفاوت واضح بين الدول؛ إذ كان التراجع أشد في الولايات المتحدة وبريطانيا بفعل منطق السوق، بينما ظل أكثر توازنًا في أوروبا، واستقرارًا نسبيًا في فرنسا والدول الإسكندنافية بفعل التمويل العام واعتبار هذه التخصصات جزءًا من البنية الثقافية، ما يؤكد أن التغيير مرتبط بنماذج التمويل لا بقيمة العلوم الإنسانية ذاتها. وفي المقابل، أخذت هذه العلوم لأدوات قياس مستمدة من العلوم التطبيقية رغم اختلاف طبيعتها القائمة على التراكم طويل الأمد والتأثير غير المباشر، ما دفع إلى تطوير مقاربات بديلة تركز على الأثر المجتمعي والاقتصادي عبر الزمن، وقد أكدت دراسات حديثة أن العلوم الإنسانية تسهم في دعم الابتكار والاقتصاد الإبداعي وتنمية مهارات التفكير النقدي وفهم السلوك، إضافة إلى دورها في تشكيل السياسات وفهم الأسواق وبناء شروط الاقتصاد نفسه. ورغم تبرير تقليصها بصعود الذكاء الاصطناعي، فإن هذه التقنيات تعتمد أساسًا على اللغة والمعنى والسلوك، ما يجعل العلوم الإنسانية جزءًا من بنيتها التأسيسية، وفي المحصلة يكشف المحور عن مفارقة أساسية تتمثل في اعتماد الاقتصاد المعاصر على هذه العلوم في جوهره، مقابل تراجع حضورها مؤسسيًا، رغم أن الإشكال الحقيقي يكمن في موقعها داخل معادلة الاقتصاد المعرفي لا في قيمتها.

وأكد المحور العاشر تنامي أهمية العلوم الإنسانية في عصر الذكاء الاصطناعي، مبيّنًا أن التحولات التقنية المتسارعة أعادت الاعتبار لهذه العلوم بوصفها عنصرًا أساسيًا لفهم الإنسان وتوجيه أثر التكنولوجيا، وليس مجرد مكون هامشي في التعليم. وأوضح أن الذكاء الاصطناعي أعاد طرح الأسئلة الفلسفية والأخلاقية في صميم التطوير التقني، وأبرز الحاجة إلى توظيف علم النفس وعلم الاجتماع لفهم التفاعل بين الإنسان والتقنية ومعالجة قضايا مثل التحيز الخوارزمي والخصوصية ضمن أطر قيمية متكاملة. كما أشار إلى أن سوق العمل بات يتطلب مهارات مركبة تجمع بين الكفاءة التقنية والتفكير النقدي والوعي الثقافي. وخلص إلى أن التحدي أمام جامعة الملك سعود يتمثل في بناء نموذج تعليمي تكاملي يدمج العلوم الإنسانية مع التخصصات التقنية، بما يعزز القدرة على مواكبة التحولات الرقمية ويضمن توجيه الابتكار في إطار إنساني متوازن.

وتناول المحور الحادي عشر بدائل إلغاء التخصصات الإنسانية والحفاظ على الهوية المعرفية ومواكبة متطلبات سوق العمل في ضوء حالة جامعة الملك سعود، بالتأكيد على أن التطوير الجامعي لا يقوم على الإلغاء بقدر ما يقوم على إعادة الهيكلة بما يحقق التوازن بين متطلبات سوق العمل والحفاظ على الهوية المعرفية في ظل التحولات الوطنية والعالمية. وفي هذا السياق، تُطرح مجموعة من البدائل، من أبرزها إعادة تصميم البرامج الأكاديمية بصورة مرنة ومحدثة، وتبني التخصصات البينية التي تجمع بين أكثر من حقل معرفي، وتحويل بعض التخصصات إلى مسارات تطبيقية أو دبلومات مهنية مرنة ترتبط باحتياجات السوق، إلى جانب إعادة توزيع التخصصات بين الجامعات بما يعزز التكامل بدل التكرار، وتعزيز المراكز البحثية بوصفها بيئات إنتاج معرفي تطبيقي. كما يشير المحور إلى أهمية تطوير نموذج الجامعة الشاملة، وتعزيز آليات الحوكمة الداخلية، والاعتماد على الخبرات الوطنية في اتخاذ القرار الأكاديمي بما يضمن اتساق الإصلاح مع السياق المحلي. وفي ضوء ذلك، فإن نجاح عملية الإصلاح يرتبط بقدرة الجامعة على الجمع بين الكفاءة المهنية والعمق المعرفي، بما يحافظ على دورها بوصفها مؤسسة لإنتاج المعرفة وصناعة الإنسان في آن واحد.

وناقش المحور الثاني عشر مواءمة الدور البحثي لجامعة الملك سعود مع مختلف التخصصات الأكاديمية. مؤكداً أن فاعلية هذا الدور لا تقاس بتعدد المراكز والبرامج، بل بقدرتها على العمل ضمن منظومة متكاملة تربط بين العلوم الإنسانية وغير الإنسانية لإنتاج معرفة نوعية تدعم التنمية الوطنية وسوق العمل. وأبرز أهمية تفعيل مراكز الدراسات البحثية وتعزيز تكاملها المؤسسي لسد الفجوة بين النظرية والتطبيق، ودعم صناعة القرار المبني على الأدلة، مع بناء شبكة بحثية مترابطة تعزز الابتكار وترفع جودة المخرجات. كما شدد على أن التخصصات يجب أن تُفهم بوصفها أجزاء متداخلة داخل منظومة معرفية شاملة، حيث تسهم العلوم الإنسانية في تفسير الأبعاد الاجتماعية والأخلاقية للتقدم العلمي، مما ينعكس على جودة السياسات. وخلص إلى أن تطوير الدور البحثي يتطلب تبني رؤية تكاملية تشمل الأبعاد الحضارية والاجتماعية والتقنية والإبداعية، وترتبط المعرفة بالأثر العملي عبر شراكات فعالة، بما يعزز دور الجامعة في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.



وعالج المحور الثالث عشر دور التخصصات الأكاديمية في جامعة الملك سعود في دعم الأمن الوطني والتنمية الشاملة، مؤكداً أن تقييم هذه التخصصات لا ينبغي أن يُختزل في منطلق سوق العمل، بل يجب أن يرتبط بإسهامها في بناء الوعي الوطني وتعزيز الاستقلال المعرفي وحماية القرار الاستراتيجي للدولة. وأبرز أن بعض التخصصات، رغم محدودية ارتباطها المباشر بالتوظيف، تمتلك قيمة سيادية تتجلى في دعم ركائز الأمن الوطني، مثل الأمن الغذائي من خلال العلوم الزراعية، والأمن المائي عبر التخصصات الهندسية والعلمية، إلى جانب دور العلوم الإنسانية في تحليل الأبعاد الاجتماعية لهذه القضايا وتعزيز التماسك المجتمعي. كما بيّن أن الأمن المجتمعي يتحقق عبر فهم التحولات الاجتماعية ومعالجتها من خلال التكامل بين المعرفة الإنسانية والسياسات التنموية. وخلص إلى أن قيمة التخصصات تكمن في تكاملها داخل منظومة الأمن الوطني بأبعاده المختلفة، وأن أي تطوير للسياسات التعليمية يجب أن يراعي هذه الأبعاد الاستراتيجية لضمان تحقيق تنمية شاملة ومستدامة وتفادي الفجوات المعرفية المؤثرة في استقرار الدولة.

أما المحور الرابع عشر فعرض لخلاصة التوجهات المؤيدة والمعارضة لقرارات إعادة هيكلة التخصصات في جامعة الملك سعود، مبيّناً أن الجدل الدائر حولها يعكس تبايناً جوهرياً بين توجهين رئيسيين: توجه مؤيد يرى القرار جزءاً من حوكمة تعليمية حديثة تستهدف مواءمة المخرجات مع سوق العمل المتغير، عبر رفع كفاءة الخريجين، وربط البرامج بالاحتياجات الاقتصادية، وتحديث التخصصات وفق معايير الجدوى والتوظيف، بما ينسجم مع التحولات التقنية والاقتصاد المعرفي. في المقابل، يتمسك التوجه المعارض بوظيفة الجامعة بوصفها مؤسسة لإنتاج المعرفة وبناء الوعي النقدي، محذراً من اختزالها في بعدها الاقتصادي، مؤكداً أن العلوم الإنسانية تمثل بنية أساسية لفهم المجتمع وتفسير تحولاته، وأن قيمتها لا تُقاس فقط بالعائد الوظيفي المباشر بل بأثرها المعرفي والثقافي طويل المدى، مع التحذير من أن تقليصها قد يضعف القدرة على تحليل الواقع الاجتماعي المعقد. وفي المحصلة، يكشف هذا التباين أن القضية تتجاوز نطاق الإجراء الإداري إلى إعادة تعريف جوهر وظيفة الجامعة وحدود التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والدور المعرفي والتكويني، بما يجعل مستقبل التعليم العالي محل نقاش مفتوح حول طبيعة المعرفة وموقعها في التنمية المعاصرة.

في سياق متصل، ركز المحور الأخير للتقرير على الدروس المستفادة من التفاعل المجتمعي "الأكاديمي والشعبي" مع قرارات إعادة هيكلة التخصصات، حيث أظهر هذا التفاعل وجود فجوة بين المشروعية النظامية والشرعية المعرفية للقرار نتيجة ضعف التشاركية وهيمنة الطابع الإداري، إلى جانب بروز خلل في الحوكمة الأكاديمية بسبب المركزية وتهميش دور أعضاء هيئة التدريس. كما أكدت المقارنات الدولية أن التطوير الفعّال يقوم على التكامل المعرفي لا إقصاء التخصصات، في حين عكس الحراك المجتمعي وعياً متقدماً يطالب بالتوازن بين متطلبات سوق العمل والحفاظ على الهوية الثقافية. كذلك برزت مفارقة نسبية مع توجهات رؤية المملكة 2030 الداعمة للعلوم الإنسانية، وأسهم التفاعل بين المقالات ومنصة X في تشكيل فضاء نقدي أكثر نضجاً. وفي هذا السياق، حظي تراجع جامعة الملك سعود عن بعض قراراتها، وإعادة فتح القبول في التخصصات التي أُعلن سابقاً إيقافها، بإشادة واسعة من الأوساط الأكاديمية والمجتمعية، حيث عُدد ذلك مؤشراً إيجابياً على مرونة القرار المؤسسي وقدرته على المراجعة والتصحيح في ضوء التغذية الراجعة. كما يعكس هذا التوجه مستوى من النضج المؤسسي الذي لا يتعامل مع القرار بوصفه نهائياً مغلقاً، بل بوصفه مساراً قابلاً للتقويم والتحسين. ويؤكد هذا التفاعل أن المجتمع لا يقف في مواجهة التغيير بقدر ما يسعى إلى توجيهه وضبط مساره، بما يحقق التوازن بين متطلبات التطوير وضمانات الجودة المعرفية. ومن ثم، يتضح أن جوهر الإشكال لا يتمثل في رفض الإصلاح، بل في كيفية بنائه على أسس تشاركية تراعي التكامل بين العمق المعرفي والكفاءة الاقتصادية، بما يعزز دور الجامعة كمؤسسة تنمية وحضارية في آن واحد.



مقدمة

أثار القرار المعلن من جامعة الملك سعود بشأن تحديث مسارات القبول وإعادة هيكلة التخصصات والبرامج الأكاديمية موجةً واسعة من الجدل والنقاش في الأوساط الأكاديمية والثقافية منذ اللحظات الأولى لصدوره، ليس فقط لكونه يُنظر إليه بوصفه تحولاً في فلسفة التعليم وإعادة توجيه لأولويات المنظومة الجامعية، بل أيضاً لما ينطوي عليه من انعكاسات محتملة على الهوية المعرفية الوطنية، ومستقبل العلوم الإنسانية التي ظلت تمثل ركيزة أساسية في بناء الوعي الجمعي وحفظ التراث الثقافي والفكري. وقد تجاوز هذا القرار حدوده المؤسسية ليغدو قضية رأي عام، تتقاطع فيها الاعتبارات الأكاديمية مع الأبعاد الاجتماعية والثقافية والتنمية، الأمر الذي يستدعي مقارنة تحليلية متأنية تتجاوز الطرح الثنائي القائم على التأييد أو الرفض، نحو تفكيك أبعاده، وفهم مبرراته، واستشراف تداعياته في ضوء التحولات الوطنية والعالمية.

فالملاحظ أن الجدل الذي ارتبط بالقرار لا يقتصر على كونه نقاشاً حول إجراءات تنظيمية أو إعادة ترتيب أكاديمي داخلي، بل يتجاوز ذلك ليكشف عن تباين عميق في التصورات الفلسفية والتربوية حول وظيفة الجامعة ذاتها وموقعها في المجتمع المعاصر. إذ ينطلق أحد الاتجاهين من رؤية تُعلي من منطق الكفاءة الاقتصادية، وترى أن القيمة الأساسية للتعليم الجامعي تتحدد بقدرته على الاستجابة المباشرة لمتطلبات سوق العمل، ومواءمة التخصصات مع احتياجات القطاعات الإنتاجية والخدمية، بما يعزز من قابلية التوظيف ورفع كفاءة الخريجين واندماجهم السريع في الاقتصاد الوطني.

وفي المقابل، يطرح الاتجاه الآخر تصوراً أكثر شمولاً لوظيفة الجامعة، يقوم على اعتبارها مؤسسة معرفية بالأساس، تتجاوز حدود الإعداد المهني المباشر إلى دور أعمق يتمثل في إنتاج الفكر، وتشكيل الوعي النقدي، وتفسير التحولات الاجتماعية والثقافية، وبناء الإنسان القادر على الفهم والتحليل وإعادة إنتاج المعرفة، وليس فقط امتلاك المهارة. ومن هذا المنظور، لا تُحتزل الجامعة في كونها قناة عبور إلى سوق العمل، بل تُفهم بوصفها فضاءً لإنتاج المعنى، وصناعة الإدراك، وتطوير أدوات التفكير التي تمكن المجتمع من فهم ذاته والتفاعل مع متغيراته. وبالتالي فإن هذا التباين لا يعكس اختلافاً في السياسات فحسب، بل يعبر عن اختلاف في فلسفة التعليم العالي وحدود العلاقة بين المعرفة بوصفها قيمة في ذاتها، والمعرفة بوصفها أداة وظيفية مرتبطة بالإنتاج الاقتصادي.



وفي ضوء هذه التوجهات المتباينة، يتضح أن قرار تحديث مسارات القبول وإعادة هيكلة التخصصات لا يمكن قراءته باعتباره إجراءً إداريًا محدود الأثر، بل بوصفه نقطة تقاطع بين رؤيتين مختلفتين لوظيفة الجامعة ودورها في المجتمع.



وفي سياق تطور هذا الجدل، برز لاحقًا تحول لافت تمثل في تراجع جامعة الملك سعود عن بعض القرارات المرتبطة بإلغاء أو تعليق عدد من تخصصات العلوم الإنسانية، مع إعادة إتاحة برامج البكالوريوس في عدد من الكليات ذات الصلة، وهو ما يعكس تفاعلًا مؤسسيًا مع مخرجات النقاش الأكاديمي والمجتمعي، ويؤكد أن القرار التعليمي لم يعد معزولاً عن محيطه، بل يخضع لاعتبارات المراجعة والتقييم في ضوء تعددية الرؤى. ويكشف هذا التحول عن مرونة في بنية السياسات الجامعية، تتيح الانتقال من منطق الإلغاء إلى منطق التطوير، بما يفتح المجال لإعادة تقييم هذه التخصصات وتحديثها وربطها بمتطلبات المرحلة، دون التفريط في دورها المعرفي والثقافي، وهو ما يعزز من إمكانية تحقيق توازن أكثر استدامة بين الكفاءة الاقتصادية والوظيفة التكوينية للجامعة.

وفي خضم هذا المشهد المتشابك، يبرز ملتقى أسبار بوصفه منصة فكرية رائدة أسهمت، على مدى أكثر من عقد، في احتضان حوارات معقدة لقادة الفكر والخبراء والمختصين، وقدمت إسهامات نوعية أسهمت في إثراء النقاشات الوطنية وتوسيع أفاقها، متجاوزةً حدود الخطاب الإعلامي إلى فضاءات التحليل الاستراتيجي والدراسات المتخصصة. وقد كرّس الملتقى منذ تأسيسه مبدأ الاختلاف البناء بوصفه ركيزة أساسية في إنتاج المعرفة، انطلاقاً من إيمانه بأن تنوع الآراء وتعدد المقاربات لا يمثل مصدرًا للتباين بقدر ما يشكّل فرصة لتعميق الفهم وبناء رؤى أكثر تكاملاً وشمولاً، بما يعزز من جودة النقاش وفاعليته.

كما يتمتع الملتقى بسجل حافل في تناول قضايا التعليم والعلوم الإنسانية، واستكشاف سبل تطويرها بما يواكب متطلبات المستقبل ويحقق التوازن بين الأصالة والمعاصرة، وهو ما يمنح مداخلات أعضائه وخبرائه قيمة معرفية مضافة وثقلاً فكرياً يمكن البناء عليه في قراءة هذا القرار وتحليل أبعاده. وفي ضوء ذلك، تتعزز أهمية استثمار هذا الحراك الفكري في صياغة تصور علمي متكامل يستند إلى تعددية الرؤى ويستفيد من عمق الطرح وتنوعه.

وانطلاقاً من هذه المسؤولية الوطنية والفكرية، يأتي هذا التقرير ليهدف إلى رصد وتوثيق مختلف المبررات التي طرحت حول هذه القرارات، وتحليلها ضمن سياقها المعرفي والوطني، وصولاً إلى بناء قراءة شاملة تعكس أصداءه وتداعياته المحتملة في ضوء تحديث مسارات القبول وإعادة هيكلة التخصصات. كما يسعى التقرير إلى تقديم إطار تفسيري يساعد على فهم أعمق للتحويلات التي يشهدها التعليم الجامعي في المملكة، وربطها بالاتجاهات العالمية في تطوير التعليم العالي.



” ولا يقتصر الهدف على التوثيق فحسب، بل يمتد ليكون هذا العمل مصدراً يمكن أن يفيد صنّاع القرار والجهات المعنية، وفي مقدمتها جامعة الملك سعود، في استيعاب آراء النخبة الوطنية وتوجهاتها، بما يساهم في دعم اتخاذ القرار على أسس أكثر اتزاناً ووعياً.

أهداف هذا العمل



أن يشكّل هذا التقرير إضافة نوعية للمكتبة المعرفية في مجال سياسات التعليم.



أن يعكس صورة متكاملة لحيوية النقاش المجتمعي حول قضايا التعليم.



أن يساهم في دعم اتخاذ القرار على أسس أكثر اتزاناً ووعياً.



أن يفيد صنّاع القرار والجهات المعنية، وفي مقدمتها جامعة الملك سعود، في استيعاب آراء النخبة الوطنية وتوجهاتها.



بما يساهم في تعزيز مسار التطوير وتحقيق الريادة العلمية للمملكة، ويؤكد دور التعليم كرافد أساسي للتقدم وبناء المستقبل.



رؤية جامعة الملك سعود في تحديث مسارات القبول وإعادة هيكلة التخصصات الأكاديمية

أعلنت جامعة الملك سعود - وفق بياناتها الرسمية - تبني رؤية تطويرية شاملة في إطار تحديث مسارات القبول وإعادة هيكلة البرامج الأكاديمية، وذلك ضمن مسار مؤسسي مستمر يهدف إلى تطوير المنظومة التعليمية بما يواكب المتغيرات المحلية والعالمية المتسارعة. ويأتي هذا التوجه، وفق رؤية الجامعة، استجابةً لمجموعة من المبررات والتوجهات الاستراتيجية، في مقدمتها مواءمة المخرجات الأكاديمية مع احتياجات سوق العمل، وتعزيز التخصصات المرتبطة بالاتجاهات المستقبلية في مختلف المجالات العلمية والمعرفية، إلى جانب التأكيد على استمرار الدور الريادي للجامعة في تنمية المجتمع وخدمته بوصفها إحدى المؤسسات الوطنية العريقة ذات الإسهام العلمي والتنموي.

وبيّنت جامعة الملك سعود أن آلية القبول للعام الدراسي القادم تتضمن استمرار مقررات السنة الأولى المشتركة، بما يحافظ على الإطار التأسيسي للطلبة قبل الالتحاق بالتخصصات الدقيقة. كما أكدت أن التوجه العام ضمن إطار تحديث مسارات القبول وإعادة هيكلة البرامج الأكاديمية يتضمن التركيز على التخصصات التطبيقية، واستحداث برامج بينية متعددة التخصصات، والتوسع في برامج الدراسات العليا، إلى جانب دعم منظومة البحث والتطوير والابتكار على المستوى الوطني، بما يعزز من تكامل المخرجات الأكاديمية مع أولويات التنمية.

وأوضحت الجامعة أن ما يخص السنة التحضيرية، ووقف القبول في بعض التخصصات بعدد من الكليات والبرامج في مجالات اللغات والآداب والعلوم الإنسانية، يندرج ضمن سياق تطوري شامل يهدف إلى تحديث مسارات القبول وإعادة تنظيم البرامج الأكاديمية، بما يسهم في رفع كفاءة المنظومة التعليمية وتعزيز مواءمتها مع متطلبات المرحلة القادمة.

وأكدت الجامعة أن هذه الإجراءات تمثل جزءاً من رؤية متكاملة تهدف إلى تعزيز جودة التعليم وتحقيق التكامل بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات التنمية وسوق العمل، مع الالتزام الكامل بالحفاظ على استقرار المسارات الأكاديمية للطلبة الحاليين وضمان عدم تأثرهم بأي تغييرات تنظيمية جارية.

لكن يلاحظ أن جامعة الملك سعود، وفي إطار التفاعلات اللاحقة التي صاحبت الإعلان عن توجهاتها بشأن تحديث مسارات القبول، شهدت تحولاً لافتاً تمثل في إعادة مراجعة بعض الإجراءات السابقة المرتبطة بوقف أو إلغاء القبول في عدد من تخصصات العلوم الإنسانية، حيث اتجهت إلى التراجع عن إلغاء بعض هذه التخصصات وإعادة فتح برامج البكالوريوس في عدد من الكليات ذات الصلة. ويعكس هذا التحول انتقالاً من منطلق الإيقاف إلى منطلق المراجعة وإعادة التقييم التدريجي، بما يؤشر إلى أن عملية صنع القرار داخل الجامعة لا تُدار بوصفها قراراً نهائياً مغلقاً، بل كمسار تفاعلي يخضع لاختبار الواقع وردود الفعل المؤسسية والمجتمعية.



ويمكن فهم هذا التغيير باعتباره تعبيرًا عن إعادة تموضع في فلسفة التخطيط الأكاديمي، حيث لم يعد التعامل مع التخصصات قائمًا على معيار الجدوى الآتية فقط، بل على مقارنة أكثر تركيزًا تراعي الاستفادة المعرفية والأثر الثقافي طويل المدى. كما يعكس هذا التوجه إدراكًا متزايدًا بأن العلوم الإنسانية ليست مجرد حقول تعليمية تقليدية، بل مكونات بنوية في تشكيل الوعي النقدي وصياغة الفهم الاجتماعي، بما يجعل تقليصها أو إلغائها قرارًا ذا تبعات تتجاوز البعد التنظيمي إلى البعد الحضاري والمعرفي.

كما يمكن قراءة هذا التحول بوصفه مؤشرًا على تزايد الاعتراف بأهمية التوازن بين الكفاءة الاقتصادية بوصفها مطلبًا تنمويًا، والدور المعرفي والثقافي للعلوم الإنسانية بوصفها ركيزة في بناء الهوية الفكرية للمجتمع. ومن ثم فإن هذا المسار لا يقتصر على إعادة ترتيب إداري للتخصصات، بل يمتد ليعكس إعادة صياغة تدريجية لفلسفة الحوكمة الأكاديمية، تقوم على المرونة التكيفية بدل القطعية، وعلى التقييم المستمر بدل القرارات النهائية، بما يعزز قدرة الجامعة على التوفيق بين متغيرات سوق العمل ومتطلبات الحفاظ على التنوع المعرفي داخل المنظومة الجامعية.

الإطار النظامي لإعادة هيكلة التخصصات في جامعة الملك سعود

يذهب المؤيدون للقرارات المتعلقة بإعادة هيكلة بعض البرامج الأكاديمية في جامعة الملك سعود، إلى أنها لا تخرج عن كونها قرارات ذات سند نظامي واضح، وتندرج ضمن الإطار النظامي لإعادة هيكلة التخصصات في الجامعة، والذي يقوم على مرتكزات أساسية تتمثل في الاستقلال المؤسسي، والصلاحيات الجامعية، وضوابط الجودة والحقوق الأكاديمية، ولا سيما في ظل التحولات التنظيمية التي شهدتها الجامعة بعد انتقالها إلى نموذج المؤسسة الأكاديمية المستقلة غير الهادفة للربح، والخاضعة لإشراف مجلس إدارة الهيئة الملكية لمدينة الرياض، والتي تتولى اعتماد الرؤى والخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية، إضافة إلى وضع الضوابط والمعايير وأطر قياس الأداء المرتبطة بالتعليم العالي، وذلك وفقًا لما ورد في النظام الأساس لجامعة الملك سعود الصادر بالأمر الملكي رقم (9589) وتاريخ 9/2/1444هـ. الموافق 5/9/2022م.

وفي امتداد تطبيقات هذا الإطار النظامي، شهدت الجامعة لاحقًا إعادة معالجة لبعض القرارات المرتبطة بإيقاف أو تقليص القبول في عدد من تخصصات العلوم الإنسانية، حيث تم التوجه نحو إعادة فتح القبول في مجموعة من البرامج التي شملتها إجراءات سابقة. ويعكس هذا التطور داخل الإطار النظامي لإعادة هيكلة التخصصات في جامعة الملك سعود تحولًا في نمط إدارة القرار الأكاديمي من المنطق الحاسم إلى المنطق التفاعلي، الذي يسمح بإعادة النظر في النتائج بناءً على مؤشرات التطبيق الفعلي وردود الفعل الأكاديمية والمجتمعية.

كما يشير هذا المسار إلى أن مبدأ الاستقلال المؤسسي لم يعد يُمارس بوصفه تفويضاً نهائياً باتجاه واحد، بل بوصفه صلاحية ديناميكية تتضمن أيضاً آليات المراجعة والتصحيح، بما يعزز مرونة النظام الأكاديمي وقدرته على التكيف مع التوازنات بين متطلبات التطوير المؤسسي واستدامة التنوع المعرفي داخل الجامعة.

أولاً: الاستقلال المؤسسي وإعادة تموضع الجامعة النظامي

ينطلق هذا الطرح من أن الإطار النظامي لإعادة هيكلة التخصصات في جامعة الملك سعود يستند إلى مبدأ الاستقلال المؤسسي الذي يمنح الجامعات السعودية مساحة تنظيمية في إدارة شؤونها الأكاديمية والإدارية، وذلك وفقاً لنظام الجامعات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/27)، والذي قرر للجامعات قدرًا من الاستقلالية في إدارة شؤونها الأكاديمية. ويشمل هذا الاستقلال صلاحيات تتعلق بإنشاء البرامج الأكاديمية أو إلغائها أو تعديلها أو إعادة هيكلتها، إلى جانب تطوير سياسات القبول والتخطيط الأكاديمي، وذلك عبر مجالس الجامعات والجهات المختصة داخل المنظومة التعليمية، بما يجعل هذه القرارات، من حيث المبدأ، مندرجة ضمن الاختصاصات النظامية المقررة، ما دامت صادرة من الجهة المخولة نظاماً.

ثانياً: الصلاحيات الجامعية وحدود المشروعية النظامية

يؤكد هذا التصور أن الصلاحيات الجامعية لا تُمارس بمعزل عن إطارها النظامي، بل ضمن منظومة حوكمة يحددها مجلس شؤون الجامعات واللوائح التنفيذية ذات الصلة. ومن ثم فإن إعادة هيكلة التخصصات أو تعديل البرامج الأكاديمية تُعد ممارسة مشروعة متى ما استندت إلى معايير واضحة تتصل بجودة التعليم، واحتياجات سوق العمل، ورفع كفاءة المخرجات التعليمية، وهو ما يعكس اتساقاً مع الاتجاهات الحديثة في تطوير التعليم العالي وتحسين فاعليته. ووفق هذا التصور فإن الإطار النظامي لإعادة هيكلة التخصصات في الجامعة لا يقوم فقط على منح الصلاحيات، بل على ضبط ممارستها ضمن منظومة تشريعية وإدارية توازن بين الاستقلال والرقابة.

ثالثاً: ضوابط الجودة والحقوق الأكاديمية للطلبة

مع الإقرار بالمشروعية النظامية لهذه القرارات من حيث الاختصاص، فإن هذا الطرح يؤكد أن الضوابط النظامية لا تقتصر على إصدار القرار، بل تمتد إلى آلية تنفيذه وتطبيقه. ويُعد الحفاظ على حقوق الطلبة الحاليين وضمان عدم الإضرار بمراكزهم النظامية من أهم عناصر ضوابط الجودة والحقوق الأكاديمية التي تحكم هذه العمليات التنظيمية.

وفي هذا السياق، يُشار إلى أن أي إخلال بمبدأ حماية المسار الأكاديمي للطلبة قد يفتح المجال للاعتراضات النظامية، ويتعارض مع المبادئ العامة في الأنظمة الإدارية المعمول بها في المملكة، والتي تُعلي من شأن الاستقرار القانوني للحقوق المكتسبة داخل المؤسسات التعليمية.

رابعاً: دور هيئة تقويم التعليم والتدريب في ضبط الجودة

يُبرز هذا الإطار النظامي أهمية التوافق مع متطلبات هيئة تقويم التعليم والتدريب، باعتبارها الجهة المختصة بمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، وذلك عند إجراء أي تعديل أو إلغاء للبرامج الأكاديمية أو إعادة هيكلتها.

وعليه فإن ضمان استمرار الاعتماد الأكاديمي، وعدم تأثر جودة المخرجات التعليمية، يمثل عنصراً جوهرياً في تقييم سلامة هذه القرارات، ليس فقط من منظور إداري، بل من منظور جودة التعليم واستدامة القيمة الأكاديمية للشهادات الممنوحة، وهو ما يندرج مباشرة ضمن ضوابط الجودة في الإطار النظامي لإعادة هيكلة التخصصات.

خامساً: الحقوق الأكاديمية ومعايير التنفيذ بوصفه أساس التقييم

يُطرح في هذا السياق أن تقييم القرارات لا يتوقف على مضمونها أو أهدافها المعلنة، بل يرتبط بدرجة أساسية بكيفية تنفيذها وإدارتها على أرض الواقع، بما يشمل صون الحقوق الأكاديمية للطلبة وأعضاء هيئة التدريس ضمن منظومة واضحة وشفافة.

فالتزام الجهات المعنية بالإجراءات النظامية، وضمان الشفافية في التطبيق، وصون الحقوق الأكاديمية، والحصول على الاعتمادات اللازمة، جميعها تمثل محددات جوهريّة للحكم على مدى سلامة هذه القرارات من الناحية القانونية والتنظيمية.

وفي ضوء ذلك، يُفهم الإطار النظامي لإعادة هيكلة التخصصات بوصفه إطاراً مؤسسياً متكاملًا يجمع بين الاستقلال المؤسسي، والصلاحيات الجامعية، وضوابط الجودة، وحماية الحقوق الأكاديمية، إلا أن نجاحه واستدامته يرتبطان ارتباطاً مباشراً بجودة التنفيذ، ودرجة الالتزام بالضمانات الأكاديمية، وقدرته على تحقيق التوازن بين التطوير المؤسسي والاستقرار التعليمي.



تحولات سياسات القبول وإعادة تعريف المعرفة الجامعية في جامعة الملك سعود



1 | توجه لإعادة صياغة عميقة للبنية الأكاديمية

تضمنت القرارات الأخيرة المتعلقة بسياسات القبول وإعادة تعريف المعرفة الجامعية في جامعة الملك سعود - والمعدلة لاحقاً - توجه لإعادة صياغة عميقة للبنية الأكاديمية لاسيما في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، بما يعكس إعادة ترتيب الأولويات داخل منظومة البرامج والتخصصات.

وشمل هذا التحول تخصصات محورية مثل اللغة العربية والتاريخ والجغرافيا وعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، بوصفها مكونات تأسيسية في بنية العلوم الإنسانية داخل الجامعة، بما يعيد النظر في موقع هذه التخصصات داخل الهيكل العام للجامعة ضمن حدود التصنيف الأكاديمي وتوازن التخصصات.

وشمل هذا التحول تخصصات محورية مثل:



الخدمة
الاجتماعية



التاريخ



علم
الاجتماع



الجغرافيا



اللغة
العربية



2 | من منطلق الإلغاء الحاسم إلى منطلق المراجعة التصحيحية

إلا أنه يُحسب لجامعة الملك سعود أنها بادرت إلى مراجعة عدد من القرارات السابقة المتعلقة بتقليص أو إيقاف القبول في بعض التخصصات الإنسانية، حيث أعيد فتح القبول في عدد من البرامج بعد تقييم أثار التنفيذ ورددود الفعل الأكاديمية.



منطق
الإلغاء الحاسم



منطق المراجعة
التصحيحية



فتح القبول في عدد
من البرامج بعد التقييم

ويعكس هذا التوجه انتقالاً داخل مسار تحولات سياسات القبول وإعادة تعريف المعرفة الجامعية من منطق الإلغاء الحاسم إلى منطق المراجعة التصحيحية، بما يؤكد أن إعادة الهيكلة لم تعد تُفهم كقرار نهائي مغلق، بل كعملية مستمرة قابلة لإعادة الضبط وفق معطيات الواقع.

“

وهو ما يعزز فكرة التوازن بين متطلبات الكفاءة الاقتصادية والحفاظ على البنية المعرفية المتعددة داخل الجامعة.



والواقع أن هذه التخصصات تتسم بطبيعة معرفية تكاملية واضحة، إذ تشكل اللغة العربية والتاريخ والجغرافيا وعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية نسقاً معرفياً مترابطاً يسهم في بناء فهم شامل للإنسان في أبعاده الثقافية والتاريخية والاجتماعية والمكانية. ويعني هذا الترابط أن أي تغيير في أحد هذه التخصصات لا يظل محصوراً في نطاقه الإداري، بل يمتد أثره إلى بقية المكونات المرتبطة به، نظراً لكونها تعمل ضمن منظومة معرفية واحدة تقوم على التداخل والتكامل في إنتاج المعرفة الإنسانية، وهو ما يجعل التعامل معها يتطلب إدراكاً لطبيعتها البنائية لا الوظيفية فقط، ضمن إطار إعادة تعريف المعرفة الجامعية.

ولا يمكن فصل هذه التحولات عن السياق التاريخي لتطور التعليم الجامعي في المملكة، حيث تمثل جامعة الملك سعود أولى اللبانات المؤسسية للتعليم الجامعي منذ تأسيسها عام 1957م، وارتبطت نشأتها بكلية الآداب التي شكلت الحاضنة الأولى للعلوم الإنسانية. وقد أسهم هذا الامتداد التاريخي في ترسيخ حضور هذه التخصصات داخل البنية الأكاديمية، كما لعبت دوراً أساسياً في تفسير التحولات الاجتماعية والثقافية، ودعم مسارات التنمية عبر مراحل مختلفة، مما عزز مكانتها بوصفها جزءاً أصيلاً من الهوية العلمية للجامعة وتطورها المؤسسي عبر الزمن.

ويشكل موقع العلوم الإنسانية في التعليم الجامعي جزءاً من نقاش أوسع يتجاوز حدود التخصصات ليصل إلى طبيعة المعرفة ذاتها، والمعايير التي يُعاد من خلالها تعريف قيمتها ووظيفتها داخل المجتمع. ولم يعد النقاش محصوراً في كون التخصصات مسارات مهنية، بل امتد إلى سؤال أعمق يتعلق بطريقة بناء المعرفة: هل تُقاس المعرفة بمنفعتها المباشرة وإمكان توظيفها السريع، أم بدورها في إنتاج الوعي وتفسير الواقع وصياغة الفهم الإنساني؟ وهو سؤال يعيد وضع المعرفة في قلب عملية إعادة تشكيل فلسفة التعليم العالي، ويؤثر مباشرة في حدود التصنيف الأكاديمي وتوازن التخصصات.

وفي السياق المعاصر، برز توجه عام يميل إلى ربط التعليم العالي بمؤشرات أداء قابلة للقياس، مثل نسب التوظيف، والارتباط بسوق العمل، والعائد الاقتصادي، في ظل ضغوط التمويل والتصنيفات العالمية وتساعد خطاب الكفاءة والإنتاجية. ورغم أن هذا الاتجاه يعكس استجابة لمتطلبات التنمية والتنافسية، إلا أنه أسهم في إعادة ترتيب أولويات المعرفة داخل المؤسسات التعليمية، بحيث باتت بعض الحقول تُقاس بمنفعتها المباشرة أكثر من دورها التكويني في إنتاج الفهم وإعادة تفسير الواقع، وهو ما يعكس تحولاً في فلسفة تقييم المعرفة ذاتها ضمن حدود التصنيف الأكاديمي.

وفي المقابل، فإن دعم التخصصات التقنية والتطبيقية يمثل ضرورة لا يمكن إنكارها في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، إلا أن الإشكال يظهر عندما يتحول هذا الدعم إلى معيار وحيد لإعادة تعريف بقية الحقول المعرفية. فالتقدم لا يقوم على الأدوات وحدها، بل على القدرة على توجيهها ضمن إطار معرفي يحدد الغايات ويضبط المسارات، بما يجعل المعرفة السابقة للتطبيق شرطًا لفهم معنى التقدم، ويؤكد أن بناء الحضارات يرتبط بوجود وعي معرفي يسبق الفعل ويؤطره، ضمن توازن التخصصات داخل الجامعة.

وتتجلى أهمية العلوم الإنسانية في كونها الحقل الذي يُبنى فيه الفهم النقدي وتُفسَّر عبره التجارب الاجتماعية والتاريخية، كما تتشكل من خلاله القدرة على قراءة الواقع في تعقيداته وتحويل الخبرة الإنسانية إلى معرفة قابلة للتأويل. ومن خلال هذا الدور تُصان الذاكرة الجمعية، ويُعاد تفسير الحاضر وتُبنى رؤى المستقبل، بينما يؤدي تراجع هذا الحضور إلى آثار غير مباشرة تتمثل في ضعف القدرة على التحليل، وتراجع جودة الحكم، واتساع فجوة الفهم أمام الظواهر المركبة، بما ينعكس على حدود التصنيف الأكاديمي.

ولا ترتبط الإشكالية التي تواجه هذا الحقل بضعف داخلي، بل بتغير في منطق تصنيف المعرفة داخل المنظومة الجامعية، حيث يُعاد النظر في بعض التخصصات بوصفها مسارات مهنية مباشرة، رغم أن وظيفتها الأساسية تتمثل في بناء الإطار الفكري الذي تُبنى عليه الممارسة المهنية لاحقًا. وينتج عن ذلك فجوة بين طبيعة التعليم بوصفه عملية تراكم معرفي طويل الأمد، وبين التوقعات التي تربطه بإنتاج فوري للمهارات، في حين أن الكفاءة المهنية الحقيقية تتشكل داخل بيئة معرفية أوسع تنمي القدرة على التفكير قبل الأداء، ضمن إطار إعادة تعريف المعرفة الجامعية.

وفي ظل هذا التحول، لا يُفهم تعزيز التخصصات التقنية بوصفه تقليدًا من أهمية العلوم الإنسانية، بل باعتباره مسارًا يستدعي الحفاظ على توازن داخل البنية المعرفية، بحيث لا يُختزل التعليم في بعد واحد. فالمعرفة التي لا تنتج فهمًا للسياق تظل ناقصة حتى وإن كانت عالية الكفاءة تقنيًا، كما أن امتلاك المهارة دون وعي معرفي يحدّ من القدرة على التكيف مع التعقيدات المتغيرة، بما يجعل التوازن بين التخصصات ضرورة بنيوية.

ومع اتساع الانفتاح العالمي، تبرز الحاجة إلى أدوات معرفية تمكّن المجتمع من فهم ذاته قبل التفاعل مع العالم الخارجي، بما يتيح التمييز بين ما يمكن تبنيه وما يحتاج إلى إعادة تفسير وفق خصوصيته الثقافية، وإلا أصبح التفاعل مع النماذج العالمية أقرب إلى النقل منه إلى الفهم الواعي، وهو ما يعمّق إشكال حدود التصنيف الأكاديمي.



تتجلى الإشكالية بشكل أوضح داخل السياق الجامعي، حيث يُعاد ترتيب بعض التخصصات وفق تصورات ترتبط بالجدوى المباشرة، دون اعتبار لدورها التكويني في بناء الوعي العام. وينتج عن ذلك اختزال المعرفة في بعدها الوظيفي، بدل النظر إليها بوصفها عملية مستمرة لإنتاج الفهم وإعادة بناء الإدراك، وهو ما ينعكس أيضًا على فهم المهارات المطلوبة لسوق العمل، إذ تُعامل بوصفها مخرجات مباشرة، بينما هي في الأصل حصيلة بنية معرفية ممتدة.

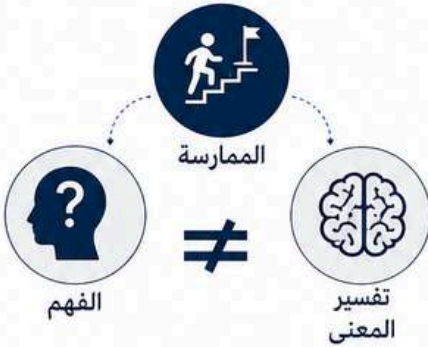
ومن هذا المنظور، لا يتعلق الأمر بإلغاء هذه التخصصات أو الإبقاء عليها، بل بإعادة إدماجها داخل المنظومة التعليمية بحيث تصبح جزءًا من التكوين العام للطلبة، لا مسارات منفصلة. وبهذا تتحول من حقول معزولة إلى مكونات أساسية في بناء الكفاءة الشاملة، بدل أن تبقى خارج السياق العام للتكوين الأكاديمي، بما يحقق توازن التخصصات.





1

ومع ضعف هذا التكامل، يتزايد الاعتماد على نماذج جاهزة تُستورد وتُطبق دون تمحيص نقدي، مما يؤدي إلى فجوة بين الواقع المحلي والأطر النظرية المستخدمة في تفسيره، ويضعف القدرة على إنتاج معرفة نابذة من السياق ذاته، ويؤثر على قدرة المجتمع على بناء فهم مستقل لذاته.



2

ويمتد هذا الخلل إلى مستوى أعمق يتعلق بالتوازن المعرفي داخل المجتمع، حيث تتقدم الممارسة على الفهم، وتصبح القدرة على الإنجاز منفصلة عن القدرة على تفسير المعنى، وهو ما يخلق حالة من عدم الاتزان بين الفعل والإدراك ضمن حدود التصنيف الأكاديمي.

3

وبناءً على ذلك، فإن تعزيز العلوم الإنسانية لا يُطرح بوصفه بديلاً للتخصصات الأخرى، بل باعتباره عنصراً مكملاً يضمن تماسك البنية المعرفية من خلال تنظيم العلاقة بين الفهم والتطبيق، وبين النظرية والممارسة، بما يعيد التوازن إلى منظومة إنتاج المعرفة.



تعزيز العلوم الإنسانية

إعادة التوازن إلى منظومة إنتاج المعرفة



الفهم

التطبيق

بهذا التكامل يتحقق التوازن المعرفي، وتتقدم الممارسة بفهم، ويصبح الإنجاز قائماً على وعي ومعنى.



الرؤى الداعمة لإعادة هيكلة التخصصات في جامعة الملك سعود: منطلقات التمايز المؤسسي ودعم التحول الاستراتيجي في التعليم العالي • أولاً: من الجدل العام إلى الفهم التحليلي

تبرز الرؤى المؤيدة أهمية توجيه النقاش نحو قراءة تحليلية تستند إلى فهم طبيعة القرارات المتعلقة بإعادة هيكلة التخصصات بوصفه خياراً استراتيجياً اتخذته جهات الحوكمة داخل الجامعة، مثل المجالس الأكاديمية ومجلس الأمناء، في إطار منظومة الحوكمة الجامعية، وذلك في سياق تحولات وطنية وعالمية متسارعة في التعليم العالي. كما أن تضخيم دور الجهات الاستشارية يُغفل حقيقة أن دورها يظل استشارياً ضمن حزمة خيارات، بينما تمر القرارات الفعلية عبر قنوات مؤسسية دقيقة توازن بين الأبعاد الأكاديمية والمالية والوطنية ضمن سياق رؤية المملكة 2030، وفي ضوء التحولات العالمية في التعليم وسوق العمل والاقتصاد المعرفي.

وإضافة إلى ذلك، فإن الجدل الدائر يعكس في جانب منه غياب التمييز بين "الإيقاف المؤقت" و"الإلغاء البنوي"، وهو خلط يؤدي إلى تضخيم المخاوف المجتمعية. كما أن بعض الخطابات النقدية تتجاهل السياق الأشمل للتحول في الحوكمة الجامعية وإعادة هيكلة التخصصات، وتتعامل مع القرار كحالة منفصلة، بينما هو في حقيقته جزء من مراجعات دورية تعتمد عليها الجامعات العالمية لضمان جودة مخرجاتها واستدامتها المؤسسية وتحقيق التوازن مع متطلبات التنمية ورؤية المملكة 2030، إضافة إلى استجابته لاتجاهات عالمية في إعادة تشكيل التعليم العالي.

ثانياً: إعادة تعريف وظيفة الجامعة بين الحوكمة الأكاديمية والتمايز المؤسسي
تعكس قرارات إعادة الهيكلة تحولاً جوهرياً في فهم وظيفة الجامعة، من نموذج "الجامعة الشاملة" إلى نموذج "الجامعة المتخصصة" التي تسعى إلى تحقيق التميز في مجالات محددة ضمن إطار الحوكمة الأكاديمية. وفي حالة جامعة الملك سعود، يتضح التوجه نحو التركيز على التخصصات التطبيقية والبحثية ذات الأثر المرتفع، بما يعزز قدرتها على المنافسة مع الجامعات العالمية في ظل رؤية المملكة 2030 وفي سياق التحولات العالمية في نماذج التعليم العالي.

ويستند هذا التحول إلى فكرة أن التوسع الأفقي في جميع التخصصات قد يضعف من جودة المخرجات، بينما يتيح التخصص العميق توجيه الموارد نحو مجالات تحقق قيمة مضافة أعلى. كما أن هذا التوجه يرتبط بمفهوم "التميز المؤسسي" الذي يعيد تعريف هوية الجامعة، بحيث تصبح معروفة بمجالات محددة ذات أثر عالمي، بدل التشتت عبر طيف واسع من البرامج، وهو اتجاه تدعمه الخبرات الدولية في إصلاح التعليم العالي.



ويُضاف إلى ذلك أن التخصص لا يعني الإقصاء المعرفي، بل إعادة توزيع الأدوار داخل المنظومة الجامعية الوطنية، حيث تتكامل الجامعات فيما بينها ضمن إطار الحوكمة الوطنية بدل أن تتكرر برامجها دون تمايز حقيقي، وهو ما يعزز الكفاءة الكلية للنظام التعليمي ويتسق مع أهداف رؤية المملكة 2030 ومع الاتجاهات العالمية نحو التخصص الذكي والتكامل المؤسسي.

ثالثاً: منطوق الكفاءة الاقتصادية وإعادة توجيه الموارد

تستند قرارات إعادة الهيكلة إلى مقارنة تعتمد على تحليل الكفاءة الاقتصادية للبرامج الأكاديمية، من خلال موازنة تكلفة التعليم بالعائد المتوقع منه على مستوى التوظيف والمساهمة في الاقتصاد ضمن مستهدفات رؤية المملكة 2030، وفي إطار التحولات العالمية نحو اقتصاد المعرفة. وفي هذا الإطار، يُطرح تساؤل جوهري حول جدوى استمرار برامج تستقطب أعداداً محدودة من الطلبة، في مقابل موارد أكاديمية وإدارية كبيرة، خصوصاً في ظل المنافسة العالمية على الكفاءة التعليمية. ويُضاف إلى ذلك أن كل مقعد دراسي يمثل استثماراً مالياً في رأس المال البشري، وبالتالي فإن توجيهه نحو تخصصات ذات فرص توظيف أعلى يساهم في تعظيم العائد الوطني وتقليل الهدر المالي. كما أن هذا المنطق يتسق مع توجهات رفع كفاءة الإنفاق في المملكة ضمن إطار رؤية السعودية 2030، ومع الاتجاهات العالمية التي تربط التمويل الجامعي بمؤشرات الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي.

رابعاً: العلاقة العضوية بين التعليم الجامعي وسوق العمل

تؤكد القراءة المؤيدة أن الربط بين مخرجات التعليم وسوق العمل ليس خياراً ثانوياً، بل يمثل أحد الأهداف الرئيسية للجامعات الحديثة في سياق التحول الوطني ورؤية المملكة 2030 وفي ظل التحولات العالمية في سوق العمل. وفي السياق المحلي، تزداد أهمية هذا الربط نظراً لارتباط الشهادة الجامعية مباشرة بالتوظيف، وهي ظاهرة تُعرف في الأدبيات بـ"دبلوم المرض". (DIPLOMA DISEASE) ومن ثم، فإن إعادة ضبط العلاقة بين التخصصات وسوق العمل لا تمثل اختزاً لدور الجامعة، بل تصحيحاً لاختلال قائم بين مخرجات التعليم واحتياجات الاقتصاد، بما يساهم في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 وتقليل البطالة وتحسين كفاءة التوظيف، مع مراعاة التحولات العالمية في طبيعة الوظائف.



خامسًا: التمايز بين الجامعات بوصفه خيارًا استراتيجيًا

تأتي قرارات إعادة هيكلة التخصصات في سياق وطني وعالمي أوسع يسعى إلى إعادة تشكيل منظومة التعليم العالي على أساس التمايز بين الجامعات ضمن رؤية المملكة 2030، وبما يتسق مع النماذج الدولية في الحوكمة الجامعية، بحيث تتخصص كل جامعة في مجالات محددة تحقق فيها الريادة، ويظهر هذا التوجه في نماذج قائمة مثل جامعة الملك فهد للبترول والمعادن وجامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، وكذلك في التوجه نحو إنشاء جامعة الرياض للفنون، بما يعكس اتجاهًا عالميًا نحو التخصص المؤسسي.

ويُضاف إلى ذلك أن هذا التمايز يسهم في تحقيق توزيع جغرافي وتنموي أكثر كفاءة، حيث يمكن أن تتحول بعض التخصصات إلى جامعات ناشئة أو مناطق جديدة، بما يدعم التنمية الإقليمية ويعزز التنوع الاقتصادي، ويقلل من التكرار غير المنتج، ويرفع من جودة المنافسة بين الجامعات.

سادسًا: مؤشرات الإقبال الطلابي ودلالاتها

تشير البيانات المرتبطة بالإقبال على بعض التخصصات الإنسانية إلى تراجع نسبي في الطلب المباشر عليها، إضافة إلى دخول عدد من الطلبة إليها عبر مسارات غير اختيارية. ويُعد هذا مؤشرًا في سياق الحوكمة الأكاديمية على تراجع الجاذبية التخصصية مقارنة بتخصصات أخرى في ظل التحولات الوطنية والعالمية.

كما أن هذا التراجع لا يقتصر على مرحلة القبول، بل يمتد إلى ما بعد التخرج، حيث ترتفع احتمالات البطالة أو العمل في مجالات غير مرتبطة بالتخصص. ويُضاف إلى ذلك أن استمرار هذا النمط يؤدي إلى تراكم فجوة بين العرض والطلب، ما يجعل إعادة تنظيم القبول ضرورة تنظيمية ضمن إطار رؤية المملكة 2030 وفي ضوء التحولات العالمية في سوق العمل.

سابعًا: إعادة الهيكلة بوصفها استجابة للتحولات العالمية ورؤية المملكة 2030

وفي هذا الإطار يمكن قراءة هذه القرارات في علاقتها بالتحولات العالمية في التعليم العالي، حيث تتجه العديد من الجامعات إلى تقليص أو إعادة صياغة البرامج الإنسانية لصالح تخصصات التقنية والذكاء الاصطناعي. كما أن هذا التحول يعكس انتقال الجامعات من نموذج "نقل المعرفة" إلى نموذج "إنتاج المهارات والابتكار"، بما يتسق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 في بناء اقتصاد معرفي، ومع الاتجاهات العالمية نحو التعليم القائم على المهارات. ويُضاف إلى ذلك أن بعض الجامعات العالمية أوقفت أو دمجت برامج تقليدية استجابةً لضغوط التمويل وتغيرات سوق العمل



ثامناً: الحفاظ على البعد الثقافي

تؤكد هذه القراءة أن إيقاف بعض التخصصات لا يعني إهمال البعد الثقافي أو اللغوي أو التاريخي، إذ إن هذه المجالات لا ترتبط بمؤسسة واحدة ضمن منظومة التعليم العالي في رؤية المملكة 2030، وفي إطار التحولات الوطنية في توزيع المعرفة. كما أن وجودها في جامعات أخرى مثل جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن يضمن استمراريتها ضمن بيئات أكاديمية متخصصة. ويضاف إلى ذلك إمكانية دعم هذه المجالات عبر شراكات مع وزارة الثقافة أو مراكز بحثية وطنية، بما يتسق مع الاتجاهات العالمية في حفظ التنوع الثقافي.

تاسعاً: إعادة توزيع التخصصات بدلاً من الإلغاء

ثمة تصور بأن إعادة توزيع التخصصات بين الجامعات بدلاً من إلغائها بالكامل، ينسجم مع الحوكمة في قطاع التعليم العالي ورؤية المملكة 2030، ومع النماذج العالمية في إعادة هندسة التعليم الجامعي. ويضاف إلى ذلك إمكانية تحويل بعض هذه التخصصات إلى برامج دراسات عليا أو مراكز بحثية متخصصة، بما يحافظ على بعدها المعرفي ويقلل من كلفة تشغيلها، ويعزز مرونة النظام التعليمي في مواجهة التحولات العالمية.

عاشرًا: إعادة تشكيل رأس المال البشري

استكمالاً لهذه الرؤية المؤيدة، يمكن فهم قرارات إعادة الهيكلة بوصفها جزءاً من مشروع أوسع لإعادة تشكيل رأس المال البشري في المملكة ضمن رؤية المملكة 2030، وبما يتسق مع التحولات العالمية في اقتصاد المعرفة وسوق العمل. كما أن هذه القرارات تعكس تحولاً في وظيفة الجامعة من مجرد مانح للشهادات إلى فاعل رئيس في صناعة الكفاءات. ويضاف إلى ذلك أن نجاح هذا التوجه مرهون بتحقيق توازن دقيق بين الكفاءة الاقتصادية والعمق المعرفي في إطار الحوكمة الجامعية، بحيث لا يُختزل أحدهما على حساب الآخر، بل يتكاملان في بناء نموذج جامعي أكثر نضجاً واستدامة في ظل التحولات الوطنية والعالمية.

واستناداً إلى ما تقدم، يرى مؤيدو قرارات جامعة الملك سعود الأخيرة المرتبطة بإعادة هيكلة التخصصات - قبل العدول لاحقاً عن ذلك - أن هذه التحولات لا يمكن فهمها بوصفها إجراءات إدارية معزولة أو قرارات مرتبطة بمجرد الاستعانة بجهات استشارية أو إيقاف بعض البرامج، بل تُقرأ ضمن إطار أوسع يتعلق بإعادة تشكيل بنية التعليم الجامعي في ضوء خطط وطنية شاملة، تتكامل فيها سياسات التعليم والتدريب مع متطلبات التنمية.



كما يتسق هذا التوجه مع الاتجاهات العالمية الحديثة التي تتبناها الجامعات الحكومية في عدد من الدول، حيث يجري إعادة تعريف وظيفة الجامعة بما يتلاءم مع تحولات الاقتصاد المعرفي، وتسارع الابتكار، وتغير أنماط سوق العمل. وفي هذا السياق، تمثل هذه القرارات امتدادًا لتوجهات استراتيجية وطنية، مثل رؤية السعودية 2030، التي أعادت صياغة العلاقة بين التعليم والتنمية، وربطت مخرجات التعليم بمتطلبات الاقتصاد الوطني بصورة أكثر تكاملًا وفاعلية.

ومع ذلك، تبرز مجموعة من الملاحظات المرتبطة بآليات عرض هذه التحولات وتنفيذها، والتي لا تمس جوهر التوجه بقدر ما تتعلق بكيفية تقديمه وإدارته:

أولاً: ضرورة الفصل بين البعد الاستراتيجي واعتبارات ترشيد الموارد

وفي هذا الإطار يتم التأكيد على أن هذه التحولات لا ينبغي اختزالها في إطار مالي أو تفسيرها بوصفها استجابة مباشرة لضغوط تقليص الإنفاق. فعلى الرغم من أن إعادة الهيكلة قد تسهم لاحقًا في رفع كفاءة الموارد، إلا أن منطلقها الأساسي يرتبط برؤية تطويرية طويلة المدى تستهدف إعادة بناء النموذج الجامعي ذاته. إن ربط هذه القرارات حصريًا باعتبارات مالية يختزل بعدها الاستراتيجي، ويُغفل كونها جزءًا من إعادة تموضع الجامعة ضمن منظومة تنافسية عالمية تتطلب تركيزًا أعلى ووضوحًا أكبر في مجالات التميز.

ثانيًا: أهمية إعادة توجيه الخطاب نحو ما سيتم تطويره واستحدثه

عند تناول مسارات إعادة الهيكلة، تظهر الحاجة إلى إبراز الجوانب المرتبطة بالبرامج الجديدة التي سيتم استحداثها، والبرامج التي سيتم التوسع فيها، إضافة إلى تلك التي قد تتحول إلى مستوى الدراسات العليا بدلًا من مرحلة البكالوريوس. ويُعد هذا التحول أحد أشكال إعادة التنظيم الأكاديمي، وليس إلغاءً معرفيًا للتخصصات. كما أن التركيز الإعلامي والمجتمعي على البرامج التي تم إيقافها دون إبراز البدائل التطويرية يؤدي إلى تكوين صورة غير متوازنة عن طبيعة التغيير، في حين أن جوهر التحول يتمثل في إعادة توجيه الموارد نحو مجالات أكثر تأثيرًا، مع الحفاظ على التخصصات ضمن صيغ أكثر كفاءة واستدامة.

ثالثًا: مركزية دور أعضاء هيئة التدريس في إنجاح التحول

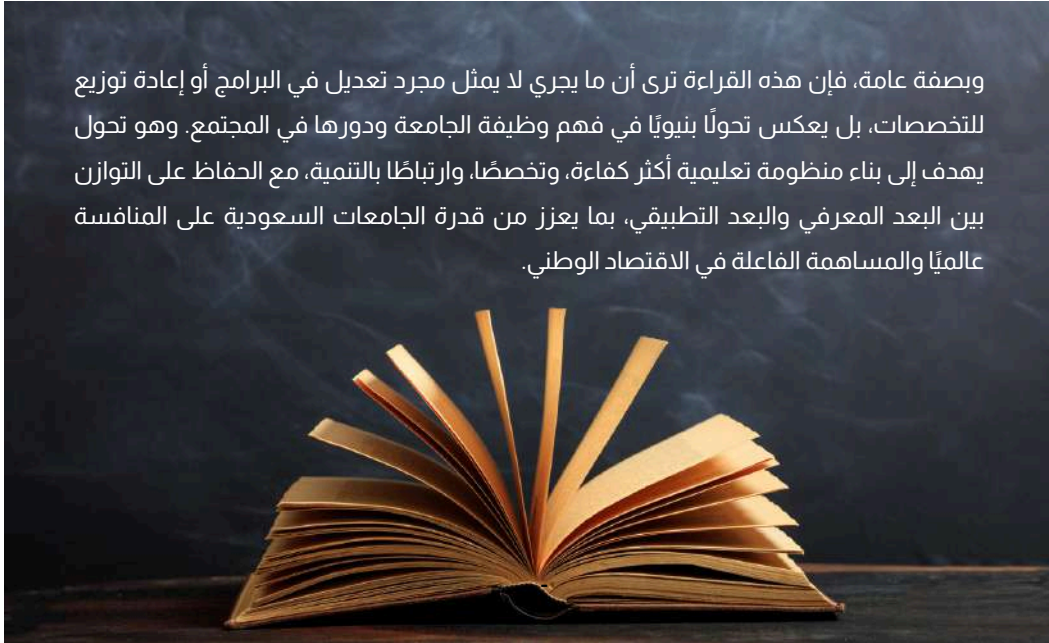
تمثل الكوادر الأكاديمية عنصرًا حاسمًا في إنجاح هذا المسار التحولي، إذ لا يقتصر دورها على تنفيذ القرارات، بل يمتد إلى إعادة صياغة المحتوى العلمي، وتطوير المناهج، وتحسين تجربة التعلم داخل البرامج المستمرة والمستحدثة. كما يمكن توظيف مخرجات التخصصات التي تم إيقافها في تصميم مقررات عامة أو بنية تُسهم في تنمية المهارات التحليلية والثقافية لدى الطلبة. ويعكس ذلك أن إعادة الهيكلة ليست مجرد قرار إداري، بل مشروع أكاديمي متكامل يتطلب تفاعلًا تشاركيًا بين مختلف مكونات الجامعة لضمان تحقيق أهدافه بكفاءة.



- وفي سياق النقاش العام، تبرز مجموعة من التوضيحات التحليلية التي يسوقها مؤيدو قرارات إعادة هيكلة التخصصات في جامعة الملك سعود:
- إن اختزال الأمر في مسألة الاستعانة بالشركات الاستشارية يمثل تبسيطاً مخطئاً بطبيعة القرار، إذ إن دور هذه الجهات يظل استشارياً ضمن عملية أوسع لصياغة الخطط الاستراتيجية، بينما تعود سلطة اتخاذ القرار إلى المجالس الأكاديمية والقيادات الجامعية. كما أن توظيف الخبرات الاستشارية يُعد ممارسة شائعة عالمياً، تهدف إلى الاستفادة من أفضل الممارسات دون أن تلغي الخصوصية المؤسسية.
 - إن الاستعانة بهذه الجهات في حالة جامعة الملك سعود جاء في سياق تطوير الوثائق الاستراتيجية ومشروعاتها، بما يتوافق مع التوجهات المعتمدة من مجلس إدارة الجامعة، وليس بوصفه تفويضاً خارجياً لصناعة القرار. وهذا يعكس تكامل الأدوار بين الخبرة المحلية والمعرفة الاستشارية العالمية.
 - ترتبط هذه التوجهات بمبادرات وطنية مثل "مبادرة ريادة الجامعات" المنبثقة عن برنامج تنمية القدرات البشرية، أحد برامج رؤية السعودية 2030، والتي تستهدف إعادة هيكلة قطاع التعليم العالي على أسس جديدة تقوم على التمايز المؤسسي وتحديد مجالات التركيز لكل جامعة وفق احتياجات التنمية الوطنية والإقليمية.
 - تقوم هذه المبادرة على محورين رئيسيين: أولهما تنويع أنماط الجامعات (بحثة، شاملة، تعليمية، تطبيقية)، وثانيهما تحديد مجالات التخصص لكل جامعة بناءً على أولويات التنمية. ويُعد هذا التصنيف أداة لإعادة توزيع الأدوار داخل المنظومة، بحيث لا تتشابه الجامعات في وظائفها، بل تتكامل في أدوارها.
 - يعتمد التمييز بين هذه الأنماط على مجموعة من المؤشرات، من أبرزها نسبة برامج الدراسات العليا البحثية إلى إجمالي البرامج، حيث يُتوقع من الجامعات البحثية التركيز بشكل أكبر على برامج الماجستير والدكتوراه، بينما تميل الجامعات التعليمية إلى التركيز على برامج البكالوريوس والتأهيل المهني. ويعكس ذلك إعادة تعريف وظيفة كل جامعة وفق موقعها في السلم الأكاديمي.
 - يُؤخذ في الاعتبار عند تحديد مجالات التخصص عوامل متعددة، تشمل احتياجات التنمية في المناطق، والبعد الاستراتيجي، ومدى التكامل مع الجامعات الأخرى في نفس النطاق الجغرافي، بما يمنع التكرار ويعزز الكفاءة.

- يرتبط جزء من الاعتراضات بطبيعة الخبرة الأكاديمية السائدة، التي تميل إلى تعميم نموذج الجامعات البحثية بوصفه النموذج الأمثل، رغم أنه لا يمثل إلا نسبة محدودة من مؤسسات التعليم العالي عالمياً. ومن ثم، فإن توسيع نطاق الفهم ليشمل أنماطاً متعددة من الجامعات يعد ضرورة لفهم هذه التحولات.
- إن التخطيط لهذه المبادرات لم يكن وليد لحظة، بل نتاج تراكم بحثي وخبرة أكاديمية امتدت لسنوات، شارك فيها عدد من المختصين، ما يعكس أن هذه التحولات تستند إلى أساس علمي ومهني، وليس إلى اجتهادات عابرة.
- تطورت فكرة تمايز الجامعات لتصبح جزءاً من الأطر التنظيمية المقترحة، قبل أن يتم تبنيها في صورة مبادرات تنفيذية تدريجية، وهو ما يعكس منهجية حذرة في تطبيق التغيير، تقوم على التجريب المرطلي قبل التقنين الكامل.
- إن تقييم السياسات العامة، خاصة في مجال التعليم، يتطلب قدرًا من الموضوعية التي تتجاوز الانطباعات الشخصية أو ردود الفعل العاطفية، مع الاعتراف بأن عمليات صنع القرار غالبًا ما تشارك فيها خبرات متعددة قد لا تكون ظاهرة للجميع.

وبصفة عامة، فإن هذه القراءة ترى أن ما يجري لا يمثل مجرد تعديل في البرامج أو إعادة توزيع للتخصصات، بل يعكس تحولاً بنيويًا في فهم وظيفة الجامعة ودورها في المجتمع. وهو تحول يهدف إلى بناء منظومة تعليمية أكثر كفاءة، وتخصّصًا، وارتباطًا بالتنمية، مع الحفاظ على التوازن بين البعد المعرفي والبعد التطبيقي، بما يعزز من قدرة الجامعات السعودية على المنافسة عالمياً والمساهمة الفاعلة في الاقتصاد الوطني.





جوانب الخلل الجوهرية في قرارات جامعة الملك سعود

بين إعادة تشكيل البنية الأكاديمية واختزال الوظيفة

مع الوضع في الاعتبار تراجع جامعة الملك سعود بمقتضى إعلان عمادة القبول والتسجيل في الجامعة، عن إتاحة القبول في التخصصات في العلوم الإنسانية (التاريخ، والجغرافيا، واللغة العربية، وعلم الاجتماع، والخدمة الاجتماعية) للعام الدراسي 2026-2027، بما يعكس إعادة ضبط لمسار السياسات الأكاديمية وتخفيفاً من حدة الإجراءات السابقة المرتبطة بإعادة هيكلة بعض البرامج. إلا أن هذا التطور، رغم دلالاته الإيجابية من حيث الاستجابة للتفاعل الأكاديمي والمجتمعي، يظل من المهم تقييمه في ضوء جوانب الخلل الجوهرية في قرارات إعادة هيكلة التخصصات بين إعادة تشكيل البنية الأكاديمية واختزال الوظيفة، لاسيما ما يرتبط بمنهجية اتخاذ القرار، وحدود التوازن بين الاعتبارات الكمية المرتبطة بسوق العمل، والاعتبارات المعرفية المتعلقة بوظيفة الجامعة في إنتاج الوعي وبناء المعرفة، بما يستدعي قراءة نقدية أعمق لطبيعة التحول وحدود استدامته.

إن جامعة الملك سعود، بوصفها إحدى المؤسسات الأكاديمية الوطنية الرائدة، تمثل نموذجاً دالاً على التحولات العميقة التي يشهدها التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في سياق إعادة تشكيل البنية الأكاديمية والمواءمة مع متطلبات التنمية وسوق العمل، وفي الوقت ذاته يثير هذا المسار إشكالاتاً متزايدة يرتبط باختزال الوظيفة الجامعية في أبعادها التشغيلية المباشرة. غير أن هذه التحولات، على أهميتها، تكشف في بعض جوانبها عن مجموعة من مواطن الخلل التي تمس جوهر التصور الفلسفي للجامعة ووظيفتها المعرفية والحضارية، وتنعكس بصورة مباشرة على بنية الحوكمة داخل المؤسسة.

وتتمثل أبرز هذه المواطن في تضيق مفهوم الجامعة وتحولها من مؤسسة منتجة للمعنى والمعرفة إلى إطار أقرب إلى الحاضنة الوظيفية، وفي إعادة تعريف القيمة المعرفية وفق منطق النفعية المباشرة، إضافة إلى اختزال التخصصات الإنسانية والاجتماعية والتطبيقية العميقة، وإضعاف مبدأ التكامل المعرفي لصالح التخصصية الضيقة. كما تتجلى أوجه الخلل في تغليب المنطق الإداري الكمي على المنطق الأكاديمي النوعي، وفي تعاضم الاعتماد على مرجعيات استشارية خارجية على حساب الخبرة المؤسسية الداخلية، فضلاً عن محدودية التشاركية في صناعة القرار الأكاديمي وما يترتب عليها من إشكالات في المشروعات والمشاريع والقبول المؤسسي ضمن منظومة الحوكمة الجامعية.



وإلى جانب ذلك، يظهر خلل في تضييق مرجعية تقييم البرامج على سوق العمل بوصفه معياراً وحيداً، بما يعكس على تآكل التنوع المعرفي وإضعاف البعد الاستشراقي للجامعة، ويعزز منطق اختزال الوظيفة الجامعية في بعدها المهني الآني. وتؤكد هذه المؤشرات مجتمعة أن الإشكال لا يتعلق بقرارات جزئية بقدر ما يرتبط بجذر أعمق يمس طبيعة فهم التعليم العالي ودوره في بناء الإنسان وصناعة المستقبل، لا مجرد الاستجابة اللحظية لمتغيرات الواقع.

ويركز هذا المحور على رصد أبرز مواطن الخلل في التحولات التي تشهدها جامعة الملك سعود في سياق إعادة تشكيل البنية الأكاديمية، من خلال تحليل نقدي للبنية التصورية التي تستند إليها هذه التحولات، وبيان أثرها على توازن العلاقة بين المعرفة بوصفها قيمة حضارية، والوظيفة بوصفها مطلباً تنموياً، في إطار إشكال أوسع يتعلق بالتصور المعرفي ونموذج الحوكمة داخل المؤسسة الجامعية.

أولاً: اختزال الجامعة إلى مؤسسة تدريب مهني

وإغفال بعدها المعرفي والحضاري

يتصل هذا الخلل بفهم غير مكتمل لطبيعة وظيفة الجامعة ودورها. ففي التصورات الحديثة للتعليم العالي وفي التجارب الجامعية الرائدة عالمياً، لا تُختزل الجامعة في كونها فضاءً لنقل المعرفة أو إعداد الخريجين لسوق العمل، بل تُعد مؤسسة لصياغة علاقة المجتمع بالعلم، وإعادة إنتاج النخب، وتعزيز التفكير النقدي، وبناء الجسور بين التخصصات المختلفة، وتحويل المعرفة من مجرد تراكم معلوماتي إلى قوة فاعلة ذات أبعاد اجتماعية وثقافية وتنموية. وعندما يتم تضييق هذه الوظيفة الواسعة لتقتصر على إعداد خريجين لوظائف محددة، فإن الجامعة تفقد تدريجياً بعدها التركيبي، وتضعف قدرتها على إنتاج الأسئلة الكبرى، وتتحول من مؤسسة تقود مسارات التحول إلى مؤسسة تلاحقها. ولا يُنظر إلى الجامعة، في هذا الإطار، بوصفها مجرد أداة لقياس مخرجات التوظيف، بل باعتبارها مؤسسة تسهم في تشكيل الوعي العام، وترسيخ المعايير الفكرية، وإنتاج لغة مشتركة بين الدولة والمجتمع، وفتح آفاق التفكير في المستقبل. وهذه الأدوار لا يمكن اختزالها في مؤشرات سريعة أو منافع مباشرة، لأنها ترتبط ببنية المجتمع المعرفية العميقة. وفي الوقت الذي يستطيع فيه التعليم المهني أو التقني المباشر تلبية احتياجات تشغيلية محددة، تظل الجامعة مطالبة بأدوار أوسع تتمثل في حفظ الذاكرة النقدية للمجتمع، وصون تكامل المعرفة، ومنع انكماش المعنى داخل حدود النفعية الضيقة.

ومن ثم، فإن أي عملية إصلاح تتعامل مع الجامعة بوصفها مجرد مصنع للمهارات، لا بوصفها فضاءً لإنتاج المعرفة والمعنى، تُعد إصلاحاً قائماً على اختزال فلسفي لطبيعة الجامعة قبل أن تكون مجرد معالجة إدارية أو تنظيمية.



ثانياً: إعادة تعريف القيمة المعرفية وفق معيار النفع الوظيفي المباشر

ينشأ هذا الخلل من إعادة صياغة مفهوم القيمة داخل الجامعة على أساس معيار أحادي يتمثل في العائد الوظيفي المباشر، بحيث تُصنّف التخصصات ذات الارتباط السريع بسوق العمل بوصفها تخصصات "نافعة"، في حين تُعامل التخصصات الأخرى باعتبارها أقل جدوى أو قابلة للإلغاء أو الدمج أو التهميش. وعلى الرغم من أن هذا المنطق يبدو جذاباً من الناحية الإدارية والتنظيمية، فإنه ينطوي على اختزال عميق لمفهوم النفع ذاته، إذ يتم التعامل مع القيمة المعرفية وكأنها قيمة اقتصادية فورية فقط، في حين أن القيمة الاقتصادية نفسها غالباً ما تكون نتاجاً لبنى معرفية وثقافية ممتدة لا تظهر آثارها في لحظة القياس الأولى.

وفي هذا السياق، لا تُختزل اللغة العربية، والتاريخ، والجغرافيا، وعلم النفس، والعلوم الاجتماعية، والزراعة، والتغذية، والحاسب الآلي في مستوياته الأكاديمية العميقة، في كونها برامج تعليمية مستقلة، بل تُعد عناصر متداخلة في تشكيل البنية المعرفية للمجتمع والدولة. فاللغة تمثل وعاء الوعي والهوية، والتاريخ يحفظ الذاكرة الحضارية ويمنع انفصال الحاضر عن جذوره، والجغرافيا تُسهم في بناء الفهم المكاني والعمراني والبيئي، وعلم النفس يرتبط بالصحة الذهنية والسلوك الإنساني والتربية، في حين تمثل الزراعة والتغذية ركائز للأمن الغذائي والصحة العامة والتنمية المستدامة، أما الحاسب الآلي فلا يقتصر على المهارة التقنية، بل يشكل مدخلاً إلى منظومة معرفية تتقاطع مع الرياضيات والمنطق والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والتحول الرقمي.

وعند النظر إلى هذه الحقول من منظور الطلب اللحظي فقط، فإن المؤسسة لا تخسر برامج أكاديمية فحسب، بل تتراجع قدرتها على إدراك القيمة المركبة للمعرفة بوصفها نظاماً متكاملًا، كما تتأثر قدرتها على المواءمة مع التحولات الاستراتيجية الكبرى، بما في ذلك مستهدفات رؤية السعودية 2030، وتصبح أكثر عرضة للانفصال عن منطق الاستدامة الشاملة بأبعادها الاقتصادية والمعرفية والإنسانية، نتيجة تغليب الاستدامة المالية قصيرة المدى على حساب الرؤية التنموية الأوسع.

ثالثاً: وهم التخصصية وضيق الأفق المعرفي

يتجسد هذا الخلل في الخلط بين التخصص بوصفه ضرورة علمية تقوم على العمق والمنهج والتمرس، وبين التخصصية الضيقة بوصفها انغلاقاً معرفياً يحبس الحقول العلمية داخل حدود منفصلة ويعزلها عن سياقها الكلي. فالتخصص في جوهره يمثل شرطاً أساسياً لإنتاج معرفة متقدمة، غير أن هذا العمق يفقد قيمته حين يُفصل عن البنية الكلية للمعرفة، وحين تتحول الجامعة إلى مجموعة جزر معرفية معزولة لا يجمع بينها حوار ولا تفاعل، بما يؤدي إلى إضعاف قدرتها على إنتاج معرفة تركيبية قادرة على فهم تعقيدات الواقع.



في هذا الإطار،

لم تعد الاتجاهات العالمية في التعليم العالي تميل إلى تعميق الانفصال بين التخصصات، بل إلى بناء تخصصات عميقة داخل بيئات معرفية متعددة التداخل، إدراكاً لأن التحديات المعاصرة، مثل الذكاء الاصطناعي، والاستدامة، والصحة العامة، والتخطيط الحضري، والأمن الغذائي، والهوية الثقافية، لا يمكن التعامل معها من خلال أداة معرفية واحدة أو حقل علمي منفرد.

التحديات المعاصرة تتطلب تداخلاً معرفياً



الذكاء
الاصطناعي



الاستدامة



الصحة
العامة



التخطيط
الحضري



الأمن
الغذائي



الهوية
الثقافية

الجامعة الحية تقوم على التكامل المعرفي

القيمة المعرفية تتولد في مناطق التماس بين الحقول المختلفة، حيث:



يتقاطع الحاسب مع الفلسفة والأخلاق



تلتقي الزراعة بالبيئة والأقتصاد والسياسات العامة



يتكامل علم النفس مع التربية والصحة والتقنية



تتداخل اللغة مع الإعلام والهوية والتواصل



الاختزال المعرفي لا يعكس فهماً حديثاً

تقليص بعض الحقول الإنسانية أو الزراعية أو الاجتماعية بدعوى رفع الكفاءة:

لا يعكس فهماً حديثاً للمعرفة

يعبر عن تصور جزئي يتعامل مع التخصصات بوصفها وحدات إنتاج مستقلة

يفترض أن تجزئة الجامعة يعزز كفاءتها

يؤدي في الواقع إلى إضعاف ذكائها المؤسسي وتقليص قدرتها على الابتكار



ومن ثم فإن الإشكال لا يكمن في وجود التخصص، بل في ترسيخ تخصصية مبنية على تعلي من شأن الانغلاق على حساب التكامل، وتفترض أن تجزئة الجامعة يعزز كفاءتها، بينما يؤدي في الواقع إلى إضعاف ذكائها المؤسسي وتقليص قدرتها على الابتكار.



وفي امتداد هذا الخل، يظهر ما يمكن وصفه بالقطيعة التدريجية مع النموذج الجامعي الشامل، حيث يفهم التحول نحو الجامعة بوصفه انتقالاً من مؤسسة تقوم على وحدة المعرفة والتكامل بين البحث والتعليم والعلوم المختلفة، إلى نموذج أقرب إلى الحاضنة الوظيفية أو المنشأة التدريبية الكبرى التي تُقيّم برامجها وفق جدواها المباشر في سوق العمل. وفي هذا التصور، يُعاد تعريف المعرفة ذاتها باعتبارها مخزوناً من الأدوات التشغيلية، لا بنية متكاملة لإنتاج الفهم والمعنى. ويترتب على ذلك أن الرسالة الجامعة لا تعود مرتبطة بإنتاج المعرفة وصياغة الوعي، بل بالإمداد المباشر بالمهارات الوظيفية، وهو ما يفضي إلى إعادة تشكيل غير معلنة لمعنى التعليم العالي في الوعي العام، وإلى ترسيخ تصور قيمي يجعل الوظيفة معياراً وحيداً للحكم على جدوى المعرفة، بما يهدد التوازن بين الدور المعرفي للجامعة ودورها التنموي الأوسع.



رابعاً: هيمنة المنطق الإداري على المنطق الأكاديمي

يتمثل هذا الخلل في الميل إلى تغليب العقل الإداري الكمي على العقل الأكاديمي النوعي داخل المؤسسة الجامعية، حيث تنتج بعض أنماط الإدارة الحديثة، ولا سيما تلك المتأثرة بمنطق الشركات والاستشارات، إلى التركيز على المؤشرات القابلة للقياس، والنتائج السريعة، والعوائد المباشرة، وصياغة القرارات في قوالب رقمية تتمثل في جداول أداء ورسوم بيانية تعكس مستويات الكفاءة التشغيلية. ويُعد هذا التوجه مفهوماً في سياق المؤسسات الخدمية والاقتصادية، غير أنه يفقد ملاءمته عندما يُنقل إلى المجال الجامعي دون مراعاة لطبيعته المعرفية الخاصة. فالجامعة ليست مؤسسة إنتاجية بالمعنى الإداري الضيق، ولا يمكن اختزال وظائفها في ما هو قابل للقياس الفوري، إذ تمتد أدوارها إلى أبعاد نوعية تشمل تنمية التفكير النقدي، وتعميق القدرة على التأويل، وبناء الحس التاريخي، وصون اللغة، وتوسيع الوعي الثقافي، وإنتاج الأسئلة العلمية، وتشكيل المجال العام للحوار الفكري، وهي وظائف لا تظهر آثارها ضمن مؤشرات قصيرة المدى أو نتائج لحظية مباشرة. وفي ضوء هذا التحول، يؤدي تغلب المنطق الإداري إلى إعادة توجيه بوصلة القرار من السؤال الجوهرى المتعلق باحتياجات المجتمع على المدى البعيد، إلى سؤال إجرائي ضيق يتمحور حول ما يبدو أكثر كفاءة في لحظة التقييم. ووفق هذا التصور، يصبح الحكم على التخصصات والبرامج مرتبباً بمستوى العائد السريع والقابل للعرض، لا بقيمتها الحضارية والمعرفية الممتدة عبر الزمن، بما يفضي إلى إقصاء تدريجي للحقول التي تعمل ضمن زمن معرفي طويل، لكنها في المقابل تُنتج عمقاً بنوياً في بناء المعرفة وتطوير الوعي. وفي المقابل، يتم تفضيل المسارات الأسرع استجابة والأعلى قابلية للقياس، ولو كانت أقل رسوخاً واستدامة، الأمر الذي يعيد تشكيل أولويات المؤسسة الجامعية بعيداً عن منطقتها الأكاديمية الأصيل.

وفي امتداد هذا الخلل، لا يقتصر الأثر على مستوى اتخاذ القرار فحسب، بل يتجاوز ذلك ليصل إلى البنية الذهنية للمؤسسة الجامعية ذاتها، بحيث تُدار المعرفة بمنطق إداري صرف، وتُقاس قيمتها بمعايير الكفاءة اللحظية لا بمستوى الإسهام المعرفي طويل الأمد. ومع استمرار هذا التحول، تتآكل الحدود الفاصلة بين الجامعة بوصفها فضاءً لإنتاج المعرفة، وبينها بوصفها جهازاً إدارياً لتسيير العمليات، بما يفضي إلى اختزال الدور الجامعي في إطار وظيفي لا يعكس طبيعته ولا ينسجم مع رسالته الجوهرية.



خامساً: حين تتحول الاستشارة من أداة إلى سلطة

يتبدى هذا الخلل في إعادة تموضع الاستشارة الخارجية داخل بنية اتخاذ القرار الجامعي، بحيث تنتقل من كونها أداة مساندة يُستفاد منها في توسيع الرؤية ومقارنة البدائل، إلى كونها مرجعية مؤثرة تتجاوز حدودها الطبيعية لتشارك في توجيه القرارات المرتبطة بالبنية المعرفية والهوية الأكاديمية للمؤسسة. ويُعد اللجوء إلى الخبرات العالمية في أصله ممارسة مشروعة ومفيدة، غير أن الإشكال يظهر حين تُستدعى الاستشارة بوصفها بديلاً عن القدرة المؤسسية على التشخيص الذاتي وصناعة القرار من داخل السياق الجامعي، بما يعكس اختلالاً في توازن الثقة بين المؤسسة وخبرتها المتراكمة. وفي هذه الحالة لا تبقى الاستشارة مجرد دعم فني أو معرفي، بل تتحول إلى أداة توجيه بنيوي يُعاد من خلالها تشكيل تصور الجامعة خارج سياقها التاريخي والمعرفي.

ويُفضي هذا التحول إلى اتساع الفجوة بين القرار والسياق المؤسسي، حيث تُقرأ الجامعة عبر نماذج معيارية عامة لا تستوعب خصوصيتها التراكمية أو دورها الوطني أو تشابكها مع بيئتها الاجتماعية والثقافية. وبدلاً من أن تُكيف التوصيات الاستشارية وفق هذه الخصوصية، تُنقل أحياناً نماذج جاهزة لإعادة الهيكلة وتُطبق بصيغ عامة، بما يؤدي إلى إضعاف حضور الذاكرة المؤسسية وتقليص الاعتبار للخبرة المحلية المتراكمة. ويتعزز هذا الخلل حين يُختزل الواقع الجامعي في مؤشرات معيارية لا تعكس تعقيداته الفعلية، فُتُستبدل القراءة السياقية العميقة بتعميمات معيارية محدودة القدرة على تفسير الواقع.

وفي امتداد هذا التوجه، يُعاد في بعض الحالات اختزال سوق العمل ليصبح المرجعية شبه الوحيدة في تحديد التخصصات والبرامج، رغم أن السوق بطبيعته متغير وسريع التحول وخاضع لتقلبات اقتصادية وتقنية وسياسية متداخلة. ويؤدي هذا الاختزال إلى إعادة توجيه العملية التعليمية نحو الاستجابة للحاضر الآني، على حساب الوظيفة الاستشرافية للجامعة التي تقوم على إعداد الإنسان للمستقبل لا للحظة الراهنة فقط. كما أن حاجات السوق لا تمثل بالضرورة الامتداد الكامل للاحتياجات المجتمعية الأعمق المرتبطة باللغة والتاريخ والهوية والعلوم الاجتماعية والمعارف الأساسية، وهي عناصر تشكل البنية التحتية لأي مشروع تنموي مستدام.



وفي سياق متصل، تتكشف مفارقة بنيوية تتمثل في أن المهارات المهنية ذاتها لم تعد ثابتة في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم بفعل الرقمنة والذكاء الاصطناعي والأتمتة، إذ تتقدم المهارات بوتيرة أسرع من أي وقت مضى وتتغير طبيعة الطلب عليها بشكل مستمر. ويترتب على ذلك أن الاقتصار على الاستجابة اللحظية للسوق قد يُنتج مخرجات تعليمية تمتلك كفاءة آنية لكنها تفتقر إلى المرونة المعرفية والقدرة على إعادة التكيف. وفي المقابل، يظل التعليم الجامعي المتوازن القائم على الجمع بين العمق المعرفي والانتعاش التكويني أكثر قدرة على تمكين الخريج من التعلم المستمر، وفهم السياقات، وإعادة بناء مساراته المهنية في بيئة متغيرة، بما يجعل من اختزال الجامعة في منطق السوق المباشر اختزالاً يهدد دورها المعرفي والتموي في آن واحد.

سادساً: إقصاء العلوم الإنسانية وإفقار العقل المؤسسي

يلاحظ أن هذا الخلل يتجسد في نزعة متزايدة لتقليص حضور العلوم الإنسانية والاجتماعية داخل البنية الجامعية، والتعامل معها بوصفها حقولاً أقل أولوية مقارنة بالتخصصات التطبيقية، رغم أنها تمثل الأساس الذي يُبنى عليه البعد النقدي والأخلاقي والمعرفي للجامعة. فالعلوم الإنسانية لا تُفهم بوصفها إضافات أكاديمية هامشية، بل باعتبارها أدوات مركزية لفهم النصوص والواقع والتاريخ وبنى السلطة وإنتاج المعنى، إضافة إلى دورها في تشكيل وعي الإنسان بذاته ومجتمعه، وتحليل أثر السياسات والتقنيات والمؤسسات في الحياة العامة. ومع تسارع التحولات في عصر الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي، تزداد الحاجة إلى هذه العلوم بوصفها إطاراً تفسيرياً وأخلاقياً يواكب تعقيد التأثيرات الاجتماعية للتقنية.

وينعكس هذا الاتجاه إلى الإقصاء على مستوى أعمق من مجرد تقليص التنوع الأكاديمي، إذ يمتد ليصيب البنية المعرفية للمؤسسة الجامعية ذاتها بالضعف، ويؤدي إلى إفقار العقل المؤسسي وقدرته على التأويل النقدي وفهم الظواهر المركبة. فحين يتراجع حضور الفلسفة والتاريخ واللغة وعلم النفس وعلم الاجتماع والجغرافيا والتخصصات الثقافية، تصبح الجامعة أكثر ميلاً للاعتماد على المؤشرات الكمية المجردة دون مساءلة معرفية، وأكثر قابلية لإنتاج مهارات تقنية منفصلة عن بعدها القيمي، وتقنيات معزولة عن الاعتبارات الأخلاقية والاجتماعية، وتنمية تفتقر إلى المعنى الإنساني المتكامل. ومن هنا يتضح أن العلوم الإنسانية تمثل عنصراً بنوياً في توازن العقل الجامعي، لا مجرد مكون إضافي.



ويتسع نطاق هذا الإشكال ليشمل بعض الحقول التطبيقية التي قد يُساء فهمها من منظور نفعي ضيق، مثل الزراعة والتغذية، رغم ما تمثله من أبعاد استراتيجية في ظل تحديات الأمن الغذائي والاستدامة البيئية والصحة العامة وإدارة الموارد والتغير المناخي على المستوى العالمي. إن اختزال هذه التخصصات في معيار الجاذبية السوقية أو الطلب اللحظي يعكس قراءة قاصرة لطبيعة التحولات الدولية، ويغفل أدوارها الحيوية في دعم الأمن التنموي للدول وتعزيز استدامتها. وبالمثل، فإن اختزال تعليم الحاسب الآلي والذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات في المهارات التشغيلية فقط يؤدي إلى فصل غير مبرر بين التكوين الأكاديمي العميق والتدريب المهني السريع، في حين أن طبيعة هذه الحقول تتطلب بناء أساس معرفي متكامل يجمع بين العمق النظري والاستجابة للتطورات التقنية المتسارعة.

ويمتد الأثر كذلك إلى الحقول المرتبطة باللغة العربية والتاريخ والجغرافيا والعلوم الاجتماعية، حيث إن أي مساس بها ينعكس مباشرة على البنية الرمزية والمعرفية للمجتمع. فهذه التخصصات لا تؤدي وظيفة تعليمية فحسب، بل تمثل ركائز أساسية في تشكيل الهوية الوطنية والذاكرة الجمعية والفهم المكاني والاجتماعي. إذ تشكل اللغة العربية وعاءاً للثقافة والهوية، ويؤدي التاريخ دوراً محورياً في فهم التحولات واستيعاب الخبرات، وتوفر الجغرافيا مدخلاً لفهم التنظيم المكاني والبيئي، بينما تسهم العلوم الاجتماعية في تحليل التحولات السكانية والثقافية والاجتماعية. وبناءً على ذلك، فإن تهميش هذه الحقول لا يعني مجرد إعادة توزيع للموارد الأكاديمية، بل يؤدي إلى إضعاف قدرة المجتمع على إدراك ذاته، ويخلّ بالتوازن بين البعد التقني للتنمية وبعدها الإنساني والمعرفي، بما يجعل مسار التنمية عرضة لفقدان معناه الشامل.

سابعاً: اختزال الجامعة في وظيفة التوظيف

يتجلى هذا الخلل في انتقال تدريجي من مفهوم مواءمة التعليم مع احتياجات المجتمع إلى تصور ضيق يُعيد تعريف الجامعة بوصفها أداة مباشرة لإنتاج الوظائف، بحيث تُقاس قيمة المؤسسة بقدرتها على رفع نسب التوظيف بصورة فورية. وينتج عن هذا التحول إضعاف مزدوج لدور الجامعة: إذ يتم أولاً ربط قيمتها بمؤشر واحد محدود، وثانياً دفعها نحو تبعية مستمرة لتقلبات سوق العمل ومتغيراته السريعة.



ويترتب على هذا التصور أن الجامعة، عندما تُختزل في وظيفتها التشغيلية، قد تحقق إنجازات رقمية قصيرة المدى، لكنها تفقد تدريجياً قدرتها على أداء دورها الأعمق في قيادة المجتمع معرفياً وتوجيه مساراته التنموية. فالمؤسسة التي تنشغل بتلبية الطلب الوظيفي المباشر تُضعف قدرتها على بناء الإنسان القادر على التفكير النقدي، والتعلم المستمر، وإعادة التكيف مع التحولات، وصناعة الفرص بدلاً من انتظارها، والتعامل مع التغيرات بوصفها مجالاً للإبداع لا مصدر تهديد.

ومن هذا المنظور، لا تُبنى العلاقة بين الجامعة وسوق العمل على منطق التبعية، بل على منطق التوازن، حيث يُفهم التوظيف بوصفه نتيجة طبيعية لجودة العملية التعليمية وليس معيارها الوحيد. وعليه، فإن الدور الحقيقي للجامعة لا يتمثل في ضمان وظيفة محددة لكل خريج، بل في تمكينه من امتلاك منظومة معرفية ومهارية شاملة تشمل التعلم الذاتي، والتكيف، والفهم العميق، والمبادرة، والقدرة على العمل في بيئات معقدة ومتغيرة. ولا يتحقق ذلك إلا في إطار تعليمي واسع الرؤية، يتجاوز الاختزال المهني الضيق نحو بناء إنسان قادر على التفاعل مع المستقبل وصناعته.

ثامناً: غياب التشاركية وضعف المشروعية المؤسسية

ينبع هذا الخلل من طبيعة بناء القرار داخل المؤسسة الجامعية، حيث تُتخذ القرارات التي تمس هوية الجامعة وبنيتها المعرفية في كثير من الأحيان عبر قنوات مركزية ضيقة، دون أن يُبنى على حوار مؤسسي واسع يشارك فيه أعضاء هيئة التدريس والخبراء والطلاب والجهات ذات العلاقة. وفي مثل هذه السياقات، لا تقتصر الإشكالية على مضمون القرار ذاته، بل تمتد إلى الطريقة التي تشكّل بها، إذ إن القرارات التي تصل إلى المجتمع الجامعي بصيغتها النهائية دون نقاش كافٍ أو تدرج في العرض أو بناء منهجي للإقناع، تفقد جزءاً من مشروعيتها المؤسسية حتى وإن كانت صحيحة من حيث المبدأ.

ومن زاوية الحوكمة المؤسسية، لا يمكن اختزال الإصلاح الجامعي في القوة الإجرائية أو القدرة على فرض القرار، بل يتطلب الأمر مستوى أعلى من القبول المعرفي والتوافق المؤسسي الذي يشمل أطراف أصحاب المصلحة كافة، من أعضاء هيئة التدريس والطلاب والشركاء، وصولاً إلى الجهات الحكومية التي ترتبط بالجامعة بوصفها شريكاً في التنمية، حيث يشكل خريجو الجامعة وبادئوها جزءاً من البنية القيادية للدولة ومفاصلها الإدارية والتنموية.

وبالنظر إلى الطبيعة الجوهرية للجامعة، يتضح أنها ليست مؤسسة قائمة على الطاعة العمودية أو الامتثال الإداري الصامت، بل هي فضاء يقوم على الجدل العلمي، والمداولة الفكرية، وبناء التوافق عبر المعرفة نفسها. ومن ثم فإن القرارات التي تُتخذ بشكل فوقي، حتى وإن انطلقت من نوايا إصلاحية، كثيراً ما تواجه مقاومة لا لأنها مرفوضة من حيث المبدأ، بل لأنها لم تُبنى على الشفافية الكافية، أو التسويغ العلمي المتدرج، أو الشعور بالملكية المؤسسية المشتركة.



وفي سياق أعمق يتعلق بحوكمة القرار الأكاديمي، يتضح أن الإشكال لا ينفصل عن طبيعة العلاقة بين السلطة الإدارية والبنية المعرفية داخل الجامعة، إذ إن جوهر الأزمة لا يكمن في مضمون القرار فقط، بل في المنهجية التي يُنتج بها، والأساس الذي يستمد منه شرعيته، والآليات التي تضمن استدامة قبوله داخل البيئة الأكاديمية. فالجامعة ليست جهازاً تنفيذياً محضاً، بل كيان معرفي يقوم على التفاعل المستمر بين الفاعلين الأكاديميين، وعلى إنتاج الرأي من خلال النقاش العلمي، لا من خلال التوجيه الأحادي.

ومن منظور مقارنة مع جامعات النخبة العالمية، يتبين أن هذه المؤسسات تعتمد نموذجاً حوكمياً تشاركياً يجعل من أعضاء هيئة التدريس شركاء أساسيين في صناعة القرار الأكاديمي، لا مجرد منفذين له. إذ تتولى المجالس الأكاديمية والهيئات التشريعية واللجان العلمية دوراً محورياً في صياغة السياسات، بما يمنح القرار طابعاً تداولياً ناتجاً عن تراكم النقاشات العلمية، لا استجابة إدارية سريعة. وبذلك يكتسب القرار قوته من مصدرين متكاملين: قوة الحجة العلمية، وقوة القبول المؤسسي.

ومن خلال هذا الإطار، يمكن ملاحظة أن العلاقة بين عمق القرار واتساع المشاركة فيه علاقة طردية وليست عكسية، فكلما زادت أهمية القرار وتأثيره في بنية الجامعة، ازدادت الحاجة إلى توسيع دائرة المشاركة في صياغته. فالقرارات التي تمس التخصصات أو تعيد توزيع الموارد أو تعيد تعريف الحقول المعرفية لا تُعد قرارات تشغيلية، بل هي قرارات تمس جوهر المشروع الأكاديمي ذاته، وبالتالي تحتاج إلى مسار تداولي تدريجي يبدأ بالمقترح وينتهي بالإقرار بعد سلسلة من المراجعات العلمية.

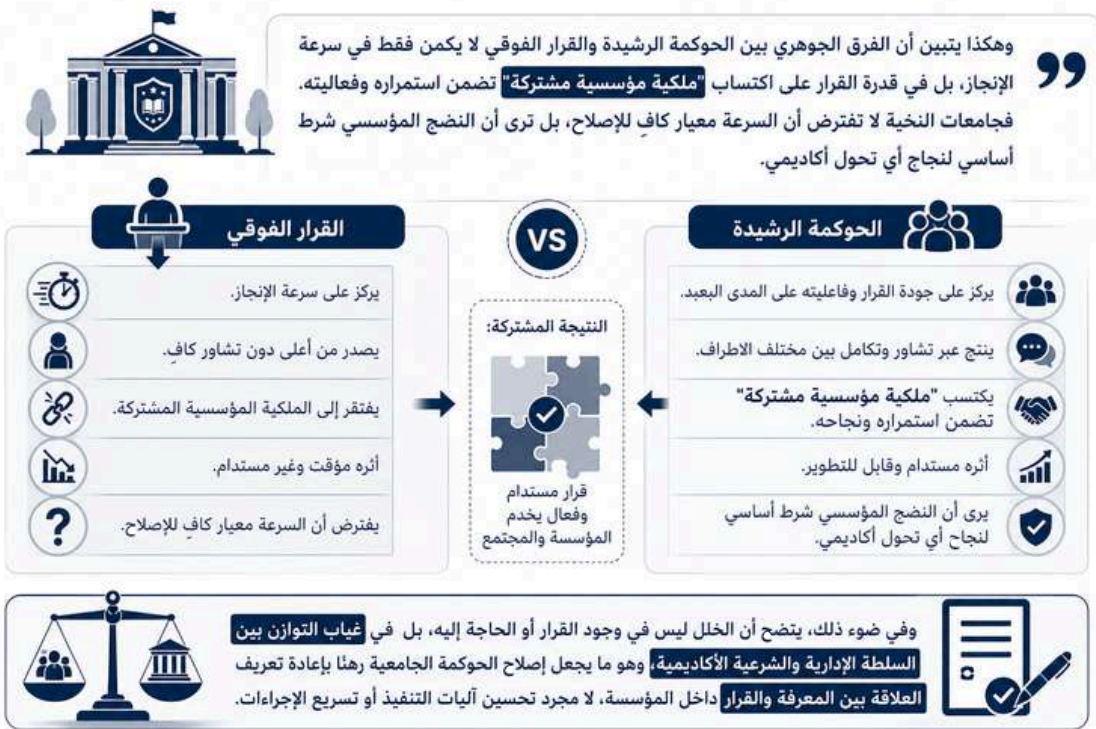
وفي هذا السياق، يظهر أن الخلل في بعض البيئات المؤسسية لا يرتبط بغياب الكفاءة الإدارية بقدر ما يرتبط بغياب التوازن بين المنطق الإداري والمنطق المعرفي. فعندما تهيمن الإدارة على القرار الأكاديمي، تتحول الحوكمة من عملية إنتاج معرفة إلى مجرد سلسلة إجراءات تنفيذية، مما يؤدي إلى فقدان القرار لعمقه الأكاديمي وتحوله إلى توجيه تنظيمي أكثر منه تحولاً معرفياً. كما أن ضعف الشفافية في عرض المبررات والمنهجيات يزيد من حدة هذا الخلل، إذ إن المؤسسات الأكاديمية المتقدمة لا تكتفي بإصدار القرار، بل تصاحبه بسردية تفسيرية توضح خلفياته العلمية، وتعرض بياناته، وتفتح المجال للنقاش حوله، بما يحوله من نص مغلق إلى عملية حوارية مفتوحة تعزز شرعيته المعرفية.



ومن جهة أخرى، تسهم التشاركية المؤسسية في تعزيز جودة القرار من خلال تمكينه من الاستفادة من تنوع الخبرات داخل الجامعة، مما يجعله أكثر قدرة على استيعاب التعقيد، وأقل عرضة للقصور الناتج عن الرؤية الأحادية. وفي المقابل، فإن القرارات الضيقة في صياغتها قد تبدو أكثر سرعة، لكنها غالباً ما تكون أقل رسوخاً وأكثر عرضة للمراجعة أو المقاومة لاحقاً. ومع ذلك، لا يمكن إغفال أن الحوكمة التشاركية تتطلب وقتاً أطول وجهداً أكبر في بناء التوافق، لكنها في المقابل تنتج قرارات أكثر استقراراً وأعلى قبولاً، وهو ما يعكس الفرق بين الكفاءة اللحظية والكفاءة الاستراتيجية؛ فالأولى تقيس سرعة الإنجاز، بينما الثانية تقيس جودة الأثر واستدامته. وبناءً على ذلك، فإن الإصلاح الحقيقي في مؤسسات التعليم العالي لا يتحقق من خلال تسريع القرار أو مركزيته، بل عبر تطوير العملية التي يُنتج بها القرار ذاته، بما يشمل تعزيز دور المجالس الأكاديمية، وتوسيع قنوات الحوار الداخلي، وتمكين أعضاء هيئة التدريس من المشاركة الفعلية في صياغة السياسات، بحيث يصبح القرار انعكاساً للعقل المؤسسي لا بديلاً عنه. ومن هذا المنظور، يتضح أن الجامعة القادرة على تحقيق التوازن بين القيادة الإدارية والمشاركة الأكاديمية هي الأكثر قدرة على التكيف مع التحولات، لأنها تستند إلى عقل مؤسسي جماعي قابل للتعلم والتصحيح، لا إلى سلطة فردية أو قرار إداري منفرد. أما حين يُختزل القرار في هرم إداري ضيق، فإن المؤسسة قد تريح سرعة التنفيذ، لكنها تخسر العمق الذي يمنح هذا التنفيذ معناه. وفي البعد الفلسفي للحوكمة الأكاديمية، لا تُعد هذه المسألة مجرد تنظيم إداري، بل تعبيراً عن طبيعة المعرفة ذاتها، بوصفها قائمة على الحوار والنقد والتفاعل. ومن ثم فإن أي خلل في آلية اتخاذ القرار يعكس في جوهره خللاً في انسجام الجامعة مع طبيعتها المعرفية ورسالتها المؤسسية. وفي تجارب جامعات النخبة العالمية، يظهر هذا المبدأ بوضوح في هياكل الحوكمة التي تمنح أعضاء هيئة التدريس دوراً سيادياً في الشؤون الأكاديمية، كما في نموذج جامعة أوكسفورد حيث تمثل "CONGREGATION" هيئة سيادية تضم آلاف الأكاديميين، وفي جامعة ستانفورد حيث يتولى مجلس الشيوخ الأكاديمي (FACULTY SENATE) مسؤولية السياسات الأكاديمية والبحثية، وفي معهد ماساتشوستس للتقنية حيث تمارس هيئة التدريس دوراً مركزياً في اللجان الحاكمة والاجتماعات الدورية، وكذلك في جامعة هارفارد التي تعتمد مزيجاً من البنية اللامركزية والمداولات الأكاديمية المنتظمة داخل الكليات. ومن خلال هذه النماذج، يتضح أن الجامعات الرائدة تفصل بوضوح بين الإدارة التنفيذية التي تتولى التخطيط والتشغيل، وبين الحوكمة الأكاديمية التي تتولى صياغة الهوية العلمية للمؤسسة. فالإدارة تقترح وتدير الموارد، لكنها لا تنفرد بتحديد الاتجاه المعرفي، بينما تُبنى القرارات الأكاديمية عبر مسارات تشاركية تعزز شرعيتها واستقرارها.



وفي المقابل، فإن القرارات التي تُصاغ بصورة فوقية وتُقدّم للمجتمع الأكاديمي دون نقاش كافٍ أو تسويغ علمي متدرج، تواجه إشكالات في المشروعية المؤسسية، لأن الجامعة بطبيعتها ليست مؤسسة امتثال إداري، بل مؤسسة إنتاج معرفة قائمة على المداولة والتفاعل.



تاسعاً: كلفة السمعة وتآكل الثقة المؤسسية

ينصل هذا الخلل بالأثر الرمزي الخارجي للقرار داخل الجامعة، حيث لا تُقاس آثار السياسات الأكاديمية فقط بمدى فعاليتها الداخلية، بل أيضاً بما تتركه من انطباع في الوعي العام حول مكانة الجامعة ودورها. فالجامعة العريقة لا تُختزل في كونها مؤسسة تشغيلية داخلية، بل تتجاوز ذلك إلى كونها رمزاً للعقل الوطني، ومرجعية معرفية، ومصدراً رئيسياً للثقة العلمية والمجتمعية. وعندما تظهر الجامعة في صورة مؤسسة غير قادرة على إدارة تحولاتها من الداخل بثقة معرفية متماسكة، أو حين تتخذ قرارات تمس الحقوق المرتبطة بالهوية والثقافة والمجتمع بمنطق يغلب عليه الطابع الأداتي أو الاستيراد غير المتكيف، فإن ذلك لا يظل محصوراً في نطاقها الداخلي، بل يمتد أثره إلى صورتها الذهنية في المجتمع، وإلى علاقتها بطلابها وأعضاء هيئة تدريسيها، وإلى موقعها الرمزي لدى النخب وصانعي القرار، بوصفها مؤسسة يُفترض أن تقود لا أن تُقاد.



وفي هذا السياق، تتجاوز السمعة كونها قيمة اعتبارية أو بعداً دعائياً، لتتحول إلى شكل من أشكال رأس المال المؤسسي الذي تقوم عليه شرعية الجامعة واستدامة تأثيرها. فهي تعكس مستوى الثقة في استقلالها الفكري، وفي قدرتها على إنتاج المعرفة وصياغة الرؤى، لا مجرد استهلاكها أو إعادة تدويرها. ومن ثم فإن أي اهتزاز في هذه الثقة لا يؤدي فقط إلى جدل عابر حول القرارات، بل يفضي إلى إعادة تشكيل العلاقة العميقة بين الجامعة والمجتمع، بما قد يضعف حضورها بوصفها مرجعية معرفية مستقلة.

ومن زاوية أخرى، يظهر خلل إضافي يتمثل في صعوبة التوفيق بين بعض هذه التوجهات وبين منطق التحول الوطني الأشمل، خصوصاً في سياق رؤية السعودية 2030 التي تقوم على بناء اقتصاد معرفي متكامل، وتنمية القدرات البشرية، وتعزيز الابتكار، ورفع جودة الحياة، وتمكين الإنسان من مهارات التفكير والتواصل والإبداع والتعلم المستمر. فهذه الأهداف الاستراتيجية لا يمكن تحقيقها داخل بيئة تعليمية تضيق بالحقول المعرفية المتنوعة، أو تنظر إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية والثقافية والزراعية والتقنية العميقة بوصفها أعباء يمكن تقليصها أو إعادة تشكيلها وفق منطق نفعي ضيق.

إن الاقتصاد المعرفي، في جوهره، لا يقوم على المهارات الأحادية أو التخصصات المنغلقة، بل على بناء مهارات مركبة وعقول هجينة قادرة على الربط بين التقنية والسياق الاجتماعي، وبين التخصص الدقيق والفهم الإنساني، وبين الأدوات المعرفية والبعد القيمي. ومن ثم فإن أي مسار يؤدي إلى تقليص التنوع المعرفي داخل الجامعة لا ينسجم مع روح التحول الوطني، بل يهدد بإنتاج نموذج تحديتي غير متوازن، يتم فيه تطوير الأدوات مع تراجع القدرة على إنتاج المعنى، بما يفضي إلى تحديث تقني لا يصاحبه نضج معرفي أو عمق إنساني.

عاشرًا: جذر الإشكال: الفهم القاصر لطبيعة التعليم العالي

يتحدد هذا الخلل في كون الإشكال لا يعود إلى قرار بعينه بقدر ما يعود إلى تصور بنيوي أعمق لطبيعة التعليم العالي ووظيفة الجامعة. إذ يقوم هذا التصور القاصر على النظر إلى الجامعة بوصفها مرفقاً خدمياً قابلاً لإعادة الهيكلة بالأدوات الإدارية ذاتها المستخدمة في القطاعات الأخرى، وعلى اعتبار التخصصات وحدات إنتاج مستقلة تُقاس جدواها حصراً بمخرجات التوظيف المباشر، وعلى التعامل مع المعرفة بوصفها سلعة انتقائية يُحتفظ منها بما يخدم الطلب السوقي ويُستبعد ما عداه. في حين أن الجامعة، في بنيتها التاريخية والمعرفية والحضارية، كيان مركب يقوم على التوازن بين عناصر متعددة: بين التخصص والتكامل، بين المهارة والرؤية، بين الاقتصاد والثقافة، بين متطلبات السوق واحتياجات المجتمع، وبين الحاضر واستشراف المستقبل.



ومن هذا المنطلق، فإن السؤال المتعلق بمكمن الخلل لا يمكن حصر إجابته في نقطة واحدة معزولة، بل يجب فهمه بوصفه نتاجاً لبنية متداخلة من الاختلالات المترابطة، تشمل خللاً في التصور، وخللاً في المعيار، وخللاً في الحوكمة، وخللاً في موقع الاستشارة، وخللاً في فهم علاقة الجامعة بالسوق، وخللاً في ترتيب القيمة المعرفية، وخللاً في إدارة التغيير، وخللاً في تقدير الأثر الرمزي على الهوية والسمعة والدور الحضاري للمؤسسة.

ومن زاوية إصلاحية، فإن المطلوب لا يتمثل في تجميد الواقع أو رفض التطوير، بل في تبني إصلاح أعمق وأكثر وعياً بطبيعة الجامعة، إصلاح يعيد تصميم البرامج بدل إلغائها، ويعيد وصل الحقول المعرفية المختلفة بالمسارات الوطنية والتنمية الكبرى، ويؤسس لمقاربات بينية حقيقية تتجاوز الفصل الصارم بين التخصصات، ويدخل المهارات المركبة ضمن جميع البرامج، ويعيد النظر في توقيت التخصص المبكر لصالح تأسيس معرفي أوسع، كما يعيد تعريف مؤشرات النجاح بحيث تشمل الأثر المعرفي والثقافي والاجتماعي إلى جانب الأثر الاقتصادي المباشر.

كما يتطلب هذا الإصلاح تعزيز القدرات الداخلية للجامعة بما يجعل الاستشارة الخارجية أداة مساندة لا مرجعية حاکمة، وإعادة الاعتبار للمجالس العلمية وأعضاء هيئة التدريس بوصفهم أصحاب الخبرة التراكمية والسياق المؤسسي، بما يضمن أن تكون عملية الإصلاح نابعة من داخل العقل الجامعي لا مفروضة عليه من خارجه.

وفي هذا الإطار، يتضح أن الخلل الجوهري لا يكمن في قرار منفرد، بل في المنهج الذي يجعل مثل هذا القرار ممكناً ومقبولاً ومبرراً. فهو منهج يبدأ باختزال الجامعة، ويمر بإضعاف التكامل بين الحقول، ويتعمق عبر تغليب المنطق الإداري على المنطق الأكاديمي، ويتغذى على استيراد نماذج غير متوافقة مع السياق، وينتهي إلى إضعاف الدور الحضاري للجامعة بوصفها مؤسسة إنتاج معرفة ومعنى في آن واحد.

وعليه، فإن الجامعة إذا فقدت بعض برامجها أو أعادت تنظيم بعض تخصصاتها، فإن ذلك يظل قابلاً للتدارك. أما إذا فقدت منطقتها الداخلي القائمة على التوازن المعرفي، فإن الخسارة تتجاوز البنية التنظيمية إلى جوهر الدور ذاته، إذ تصبح الجامعة حينها أقرب إلى جهاز تشغيلي منها إلى مؤسسة فكرية وحضارية. والخطر الحقيقي لا يكمن في تغيير البرامج، بل في تحول الفلسفة التي تحكم معنى الجامعة نفسها.



الحوكمة والاستشارات الدولية وأثرهما على توازن المعرفة في جامعة الملك سعود

رغم تعدد الآراء واتساع نطاق الجدل الذي صاحب القرارات الأخيرة المتعلقة بإعادة هيكلة التخصصات في جامعة الملك سعود، فإن هذه القراءة تتطرق من منظور تحليلي نقدي يتجنب ثنائية الرفض المطلق أو القبول غير المشروط، ويسعى إلى تفكيك البنية الحاكمة لآليات صنع القرار داخل المؤسسة الجامعية. ويُفهم هذا التحول بوصفه جزءًا من مسار أوسع لإعادة تعريف وظيفة الجامعة في ضوء رؤية المملكة 2030 والتحديات العالمية في التعليم العالي، غير أن هذا المسار يظل محاطًا بإشكالات تتصل بالحوكمة الأكاديمية، والهوية المعرفية، وحدود توظيف الخبرة الاستشارية الخارجية، ومدى قدرتها على استيعاب خصوصية السياق الجامعي المحلي، بما ينعكس مباشرة على توازن المعرفة داخل المنظومة الجامعية في سياق التحولات الوطنية والعالمية.

كما يبرز في هذا السياق أن النقاش لا يتعلق فقط بالتفاصيل الإجرائية للقرارات، بل يمتد إلى سؤال أعمق حول فلسفة إدارة التغيير داخل الجامعات، وحدود التوازن بين الكفاءة الإدارية من جهة، والاستقلالية الأكاديمية والتراكم المعرفي من جهة أخرى، بما يجعل من هذه القرارات مدخلًا لإعادة التفكير في طبيعة الجامعة ذاتها لا في برامجها فقط، وفي كيفية تحقيق توازن المعرفة بوصفه أحد مرتكزات التطوير المؤسسي في ظل التحولات الوطنية والعالمية.

أولاً: إشكالية الاستعانة بالاستشارات الخارجية في القرار الجامعي

تثير الاستعانة بشركة استشارية عالمية مثل BOSTON CONSULTING GROUP (BCG) مجموعة واسعة من التساؤلات المرتبطة بطبيعة العلاقة بين الجامعة بوصفها مؤسسة معرفية عريقة، وبين الجهات الاستشارية بوصفها فاعلاً خارجياً يقدم نماذج تحليلية وتنظيمية جاهزة. وفي هذا الإطار تُعد جامعة الملك سعود مثالاً مهماً ودالاً، بوصفها جامعة تمتد جذورها لما يقارب سبعة عقود، وتمثل أحد أهم روافد التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وهو ما يفترض امتلاكها رصيداً معرفياً وخبرة مؤسسية متراكمة يؤهلانها لإنتاج قراراتها الاستراتيجية من داخل بنيتها الأكاديمية، أو على الأقل أن تكون المرجع الأول في صياغة توجهاتها في ضوء رؤية المملكة 2030 والتحديات العالمية الكبرى.

ويطرح في هذا السياق تساؤل جوهري حول مدى اتساق إحالة قرارات تمس الهوية الأكاديمية والتخصصات الجوهرية إلى جهة خارجية، مهما بلغت خبرتها التقنية، مع طبيعة الجامعة بوصفها كياناً معرفياً منتجاً وليس متلقياً للنماذج الجاهزة في سياق التحولات الوطنية والعالمية. كما تبرز إشكالية إضافية تتعلق بتأثير ذلك على الصورة الذهنية للمؤسسة الأكاديمية، إلى جانب الكلفة المالية المترتبة على هذه الاستشارات، في مقابل القيمة المضافة الفعلية التي تحققها داخل سياقات التعليم العالي المعقدة، ومدى انعكاس ذلك على توازن المعرفة داخل القرار الجامعي في ضوء رؤية المملكة 2030.



ومع ذلك، فإن الإشكال لا يتمثل في مبدأ الاستعانة بالخبرات العالمية بحد ذاته، وإنما في درجة تحول هذه الخبرة من دور استشاري داعم إلى دور مؤهّ ومهيمن على صياغة القرار، بما قد يعيد تشكيل مفهوم الجامعة من مؤسسة منتجة للمعرفة إلى جهة منفذة لتصورات خارجية لا تتبع بالضرورة من سياقها المعرفي والثقافي الداخلي.

ولا يزال موضوع تطوير الجامعات، بما في ذلك جامعة الملك سعود، محل نقاش مستمر، خاصة فيما يتعلق بمدى الاعتماد على بيوت الخبرة العالمية في عمليات إعادة الهيكلة والتحديث. وتشير بعض الرؤى إلى أن الجامعات الأوروبية والأمريكية التي خاضت تجارب تطوير مماثلة لم تعتمد بصورة أساسية على شركات استشارية مثل MCKINSEY & COMPANY أو BOSTON CONSULTING GROUP، بل ارتكزت بدرجة أكبر على كوادرها الداخلية ومراكز التفكير التابعة لها، حيث يُنظر إلى هذه المؤسسات الأكاديمية بوصفها البيئة التي أسهمت أصلاً في إعداد الكفاءات التي تعمل لاحقاً في تلك الشركات الاستشارية نفسها، مما يعزز فكرة الاكتفاء الذاتي المعرفي النسبي في عمليات التطوير الأكاديمي.

وفي المقابل، يُعد خيار الاستعانة ببيوت الخبرة العالمية خياراً مشروعاً في بعض الملفات، لا سيما تلك التي تتطلب نماذج اقتصادية معقدة أو مقارنات دولية واسعة النطاق، إذ تمتلك هذه الجهات أدوات تحليل متقدمة وقواعد بيانات ضخمة وخبرة تراكمية معتبرة في تحليل الأنظمة والمؤسسات. غير أن الإشكال يظهر عندما تتحول هذه الاستعانة من دور داعم إلى مرجعية شبه مطلقة، خصوصاً في القضايا المرتبطة بهوية المجتمع وثقافته وتاريخه ومسارته التعليمية والمعرفية.

ويبرز هنا تمييز جوهري بين "التشخيص الفني" للتحديات و"الفهم الحضاري العميق" للسياق التاريخي والثقافي؛ فبينما يمكن للجهات الاستشارية العالمية أن تقدم إسهامات مهمة في الجانب الفني عبر المؤشرات والنماذج التحليلية والمقارنات المعيارية، فإن الفهم الحضاري يُعد نتاجاً لتفاعل أصيل ومتراكم مع المجتمع بلغته وتاريخه وتراثه وخصوصياته الدقيقة. ومن هذا المنطلق، يصعب على أي جهة خارجية، مهما بلغت كفاءتها، الإحاطة الكاملة بتعقيدات الهوية الثقافية أو الحساسيات الرمزية المرتبطة بها، أو تقدير الأبعاد العميقة لعناصر مثل اللغة والدين والتاريخ في تشكيل الوعي الجمعي كما يدركها أبناء المجتمع أنفسهم.

وعليه، فإن الجامعات الوطنية ومراكز الأبحاث المحلية لا تُعد مجرد بديل تنظيمي، بل تمثل في مثل هذه القضايا الأساس الذي يُبنى عليه الفهم والتحليل وصناعة القرار، نظرًا لارتباطها المباشر بالسياق المحلي وقدرتها على قراءة الواقع واستشراف مآلات القرارات وانعكاساتها. ولا يعني الاعتماد عليها الانغلاق أو الانعزال، بل يعكس توجهاً نحو تحقيق التوازن بين الاستفادة من الخبرات العالمية وأدواتها المتقدمة، والحفاظ في الوقت ذاته على فهم ذاتي أصيل نابع من الداخل.



وفي ضوء ذلك، يمكن النظر إلى الاستشارات العالمية بوصفها موردًا يُستفاد منه عند الحاجة إلى خبرات تقنية متخصصة أو أدوات تحليل متقدمة، دون أن يمتد دورها إلى تفويض كامل في القضايا المرتبطة بجوهر الهوية أو مسارات التعليم أو القيم الثقافية والاجتماعية، إذ إن ثمة قرارات لا تُقاس فقط بالمؤشرات الكمية والأرقام، بل تُقدَّر أيضًا باعتبار التاريخ والثقافة والانتماء والرمزية المؤسسية.

هذا الطرح يلامس جوهر الإشكالية في صناعة القرار داخل المؤسسات الأكاديمية العريقة، وهو نقد بناء يفرق بذكاء بين الأداة والرؤية، ويجمع بين الرصانة الأكاديمية والاعتزاز بالهوية. فعندما نتحدث عن جامعة بحجم وتاريخ جامعة الملك سعود، فنحن لا نتحدث عن شركة ربحية تسعى لرفع كفاءة سلاسل الإمداد أو تعظيم المؤشرات التشغيلية أو حجم الوظائف التي ستقدمها للمجتمع، بل نتحدث عن محض للهوية ومصنع للوعي الجمعي، ومؤسسة تصوغ جزءًا من الوعي الوطني والثقافي والمعرفي.

وتكمن المفارقة المدهشة في أن بيوت الخبرة العالمية مثل MCKINSEY & COMPANY وBOSTON CONSULTING GROUP (BCG) تفتتت في الأصل على المناهج والنظريات التي صاغها الأكاديميون أنفسهم داخل الجامعات وفي ردهاتها العلمية. ولذلك فإن استيراد هذه الأفكار مغلفة بماركات تجارية عالمية لتطبيقها على المؤسسات التي أنتجتها أصلًا، يمكن النظر إليه باعتباره نوعًا من الاستلاب المعرفي الذي يجب الحذر منه. فالأستاذ الجامعي ليس مجرد موظف في هيكل إداري، بل هو مستشار طبيعي يمتلك ارتباطًا عضويًا بالمكان وبالنسق المعرفي والثقافي، وهو ما تفتقده تلك الشركات التي تبرع في التشخيص الفني وتقديم أرقام ورسوم بيانية ومقارنات معيارية صماء، لكنها تظل عاجزة عن قياس الوزن الرمزي للجامعة في الوجدان الوطني، أو فهم الحساسيات الثقافية التي تشكل المحرك الفعلي للقبول الاجتماعي لأي تغيير، كما تعجز عن إدراك الإرث التاريخي الذي لا يمكن اختزاله في مؤشرات أداء جامدة.

ومن هنا تبرز ضرورة صياغة نموذج يقوم على التكامل لا التفويض، بحيث تكون الشركات العالمية مجرد شريك تقني يوفر أدوات التحليل المتقدمة والخبرة المقارنة، بينما تظل الكوادر الوطنية والجامعية هي المرجعية السيادية والوحيدة في رسم التوجهات التي تمس الهوية والقيم الثقافية والاجتماعية. لأن التطوير الحقيقي يبدأ حين ندرك أن "الجينات الثقافية" للمجتمع لا يمكن فك شفرتها بواسطة خبير خارجي يقضي بضعة أسابيع في بيئة محلية أو فندق فاخر، بل تُفهم عبر عقود من التعايش والبحث والانتماء والمعاشية التي يمثلها أبناء الجامعة ومجتمعها الأكاديمي.



إن ميزان التاريخ والمعرفة هو الضمانة الأكيدة لكي لا تتحول جامعاتنا الوطنية إلى نسخ مشوهة من نماذج عالمية موحدة تفقد روحها وخصوصيتها في طريقها نحو تحسين التصنيفات الورقية والمؤشرات الشكلية، دون أن تلامس جوهر الرسالة الحضارية للجامعة والمجتمع. والواقع أن ما يجري اليوم يعكس إحدى أكثر القضايا إثارة للجدل في فلسفة الإدارة الحكومية الحديثة، والمتمثلة في التوتر القائم بين النموذج التكنوقراطي للإدارة وبين الإرث المعرفي للمؤسسات الأكاديمية. وفي هذا السياق، يُنظر إلى ما يحدث في جامعة الملك سعود بوصفه مثالاً دالاً على الإشكاليات التي يفرزها الاعتماد المفرط على نموذج الإبلاغ الإداري من أعلى إلى أسفل (TOP-DOWN) في تنفيذ القرارات الاستراتيجية داخل بيئة جامعية بطبيعتها معرفية وتشاركية.

1) نموذج (TOP-DOWN) في إدارة المعرفة

يقوم هذا النموذج على فرضية أن مركز القرار يمتلك المعرفة الكاملة، بينما يُطلب من المستويات الأدنى التنفيذ دون مشاركة حقيقية في صياغة القرار. وقد ينجح هذا النموذج في البيئات الصناعية أو المشاريع التقنية ذات الطابع التنفيذي المباشر، إلا أنه يواجه إشكاليات بنيوية في السياق الجامعي للأسباب التالية:

تهميش القاعدة الأكاديمية:

الجامعة ليست مؤسسة إنتاجية يمكن فيها إلغاء خطوط أو وحدات بقرار إداري صرف، بل هي مجتمع معرفي قائم على التفاعل. غياب المشاركة الفعلية للأكاديميين والطلاب (BOTTOM-UP) قبل اتخاذ القرارات المصيرية يؤدي إلى شعور واسع بأن الأطراف المعنية تُعامل كأدوات تنفيذ لا كشركاء في صياغة المستقبل، وهو ما يخلق حالة من التوتر الصامت أو المقاومة غير المعلنة.

أزمة المعنى مقابل منطق الأرقام:

تنظر الإدارة العليا غالباً إلى البرامج والتخصصات من زاوية الكلفة والعائد، بينما ينظر إليها الأكاديميون والمجتمع باعتبارها حاضنة للهوية والمعرفة والتاريخ. نموذج (TOP-DOWN) يفتقر إلى الأدوات المفاهيمية القادرة على ترجمة هذا البعد الرمزي، ما يؤدي إلى خطاب إداري تقني جاف لا ينجح في بناء قناعة أو قبول اجتماعي.



2) معضلة الاستعانة بـ (BOSTON CONSULTING GROUP (BCG)

تُعد الاستعانة بشركات استشارية عالمية مثل (BOSTON CONSULTING GROUP (BCG في قرارات تمس الهوية الأكاديمية والتخصصات الجوهرية مسألة تثير إشكاليات عميقة على مستوى الفلسفة الإدارية والمعرفية:

الاستلاب المعرفي (EPISTEMIC OUTSOURCING):

إحالة قرارات استراتيجية داخل مؤسسة أكاديمية عريقة إلى جهة خارجية يعكس ضمناً محدودية الاعتماد على الخبرات الداخلية في إنتاج القرار. ويُطرح هنا تساؤل جوهري: كيف يمكن لجامعة تضم آلاف الأكاديميين والخبراء أن تُفوض قرار إعادة هيكلة تخصصاتها إلى جهة استشارية خارجية؟
منطق الحلول المعيارية (ONE SIZE FITS ALL):

تعتمد الشركات الاستشارية على نماذج تحليلية معيارية تهدف إلى رفع الكفاءة وتقليل الهدر وتحسين الأداء. غير أن هذه النماذج، رغم قوتها التقنية، غالباً ما تتعامل مع المؤسسات بوصفها كيانات تشغيلية قابلة لإعادة التشكيل، دون إدراك كافٍ للخصوصيات الثقافية والتاريخية. فالتاريخ في المنظور الاستشاري قد يُختزل إلى عنصر تكلفة، بينما يمثل في السياق المجتمعي بنية هوية وذاكرة جماعية ممتدة.

إشكالية المسؤولية والتموضع الإداري:

في بعض الحالات، قد يُستخدم الاستعانة بالمستشار الخارجي كآلية لتوزيع المسؤولية أو التخفيف من كلفة القرار على المستوى الإداري، وهو ما قد يؤثر على مستوى الشفافية والشرعية الإدراكية للقرار داخل البيئة الجامعية.

3) فجوة القبول الاجتماعي للقرار

الشركات الاستشارية تقدم حلولاً ذات طابع اقتصادي وتقني، لكنها لا تنتج بالضرورة قبولاً اجتماعياً للقرارات. وعندما تُتخذ قرارات ذات أثر مباشر على المجتمع الأكاديمي دون دمج كافٍ للاعتبارات الإنسانية والثقافية، تنشأ فجوة اتصالية تتجلى في رفض أو تحفظ واسع، حتى وإن كانت الأسس التقنية للقرار قائمة على معايير كفاءة.



(4) المعالجة الاستراتيجية الممكنة

يمكن لجامعة الملك سعود، بوصفها مؤسسة أكاديمية راسخة، أن تفقد عملية التحول من داخلها عبر تفعيل خبراتها الذاتية، وذلك من خلال تشكيل لجان علمية داخلية تضم خبراء في العلوم الإنسانية والاجتماعية والإدارية، لصياغة نموذج وطني للتطوير يوازن بين متطلبات السوق والاعتبارات الثقافية والمعرفية.

كما كان يمكن تعزيز هذا المسار عبر فتح حوارات أكاديمية وندوات علنية داخل الجامعة لمناقشة خيارات إعادة الهيكلة، بما يضمن إشراك المجتمع الأكاديمي في صناعة القرار، وتحويله من طرف متلقي إلى طرف مشارك. فالمعرفة حين تُناقش علناً تُصبح أكثر قابلية للتبني، وأكثر قدرة على تحقيق الاستفادة.

وفي هذا السياق، يظهر التباين بين منطق الاستشاري الخارجي الذي يميل إلى الحلول الأسرع من منظور الكفاءة والتكلفة، وبين منطق المستشار الداخلي الذي يميل إلى الحلول التوفيقية التي تدمج بين متطلبات السوق والحفاظ على الهوية الأكاديمية والتخصصات الجوهرية.

ما حدث يكشف عن مفارقة لافتة: مؤسسة أكاديمية عريقة، ظلّت لعقود تُدرّس آليات التخطيط وصناعة القرار، تجد نفسها في لحظة ما محلّ جدل حول قدرتها على تخطيط مستقبلها. ويبدو أن الإشكال لا يكمن في مبدأ الاستعانة بالخبرة الخارجية، بل في حدود هذه الاستعانة، وفي طبيعة العلاقة التي تُبنى بين المؤسسة الأكاديمية والمستشار الخارجي.

فالجامعة ليست مصنعاً يعاد هيكلته وفق منطق تقليل التكاليف، بل كيان معرفي وحضاري، يتجاوز في وظيفته البعد التشغيلي إلى بناء الوعي وصياغة الهوية. وعندما يُدار هذا الكيان بمنطق تقني صرف، دون حساسية كافية تجاه أبعاده الرمزية والثقافية، تنشأ فجوة بين القرار ومجتمعه، وهي الفجوة التي تتحول لاحقاً إلى أزمة ثقة أكثر من كونها خللاً إدارياً.

إن الإشكال لا يتعلق بالاستشارة في حد ذاتها، بل بطريقة توظيفها، وبالميزان الذي يحكم العلاقة بين الداخل الأكاديمي والخبرة الخارجية، بين المعرفة المتجذرة في السياق المحلي والنماذج العالمية الجاهزة.



ثانيًا: حدود القرار الإداري وإشكالية التحول في فلسفة الجامعة

لا يتمحور النقاش حول مشروعية القرارات الإدارية المتعلقة بإيقاف بعض البرامج أو إعادة هيكلة الكليات، ولا حول مبدأ ربط المخرجات التعليمية باحتياجات سوق العمل، فهذه جميعها أدوات مشروعة ضمن عمليات التطوير المؤسسي في إطار الحوكمة الجامعية. غير أن الإشكال الحقيقي يظهر عندما تتحول هذه الأدوات إلى مرجعيات حاكمة تُعيد تعريف الجامعة بوصفها مؤسسة إنتاج وظيفي بالدرجة الأولى.

في هذا التحول، يتم الانتقال تدريجيًا من تصور الجامعة كمؤسسة لصناعة المعرفة وبناء الوعي النقدي وتشكيل الإنسان، إلى تصورها كمزود للمهارات السريعة القابلة للقياس والتوظيف المباشر. ويؤدي هذا التحول إلى اختلال في التوازن بين الوظيفة المعرفية والوظيفة الاقتصادية للجامعة، وهو اختلال لا يمس الهيكل التنظيمي فقط، بل يمس الفلسفة التأسيسية للتعليم العالي ذاته.

كما يترتب على ذلك إعادة ترتيب غير معلنة لهرمية المعرفة، بحيث تتراجع بعض الحقول الإنسانية لصالح الحقول التطبيقية، ليس بناءً على قيمتها المعرفية، بل وفق معايير الجدوى المباشرة، وهو ما يطرح إشكالية حول معنى المعرفة ودورها في بناء المجتمع.

ثالثًا: إشكالية المشاركة المؤسسية والحوكمة الأكاديمية

تُطرح في هذا السياق إشكالية جوهرية تتعلق بمدى إشراك أعضاء هيئة التدريس والفاعلين الأكاديميين في صياغة القرارات التي تمس البنية الأكاديمية والتخصصات الأساسية، خاصة تلك التي تأسست عبر عقود وأسهمت في تشكيل هوية الجامعة ومسارها العلمي.

إن غياب المشاركة الواسعة لا ينعكس فقط على مستوى القبول المؤسسي، بل يمتد إلى جوهر الشرعية الأكاديمية للقرار داخل البيئة الجامعية، حيث تصبح القرارات في هذه الحالة أقرب إلى إجراءات إدارية منها إلى تحولات معرفية ناضجة.



وفي هذا الإطار يمكن إعادة تأطير مركزية دور أعضاء هيئة التدريس في إنجاح أي تحول أكاديمي عبر ثلاثة مستويات مترابطة:



رابعاً: إعادة هيكلة التخصصات ومتطلبات رؤية المملكة 2030 وأهداف التنمية المستدامة يبرز نقد جوهري للمنطق الذي يستند إلى تبرير إلغاء التخصصات الإنسانية بحجة "عزوف سوق العمل"، إذ يُنظر إلى هذا التبرير بوصفه اختزالاً مخطئاً لوظيفة الجامعة في إطار تحقيق مستهدفات رؤية 2030 وأهداف التنمية المستدامة معاً. فالجامعة لا تُختزل في كونها جهة لإعداد الخريجين لسوق العمل فحسب، بل تُعد مؤسسة لإنتاج المعرفة، وبناء الوعي، وصياغة الإنسان فكرياً وثقافياً، وهو ما يتقاطع مباشرة مع البعد الإنساني في أهداف التنمية المستدامة. ومن ثم، فإن التعامل مع التخصصات الإنسانية بمنطق العرض والطلب الوظيفي وحده يُحدث خللاً في فهم الدور الحضاري للجامعة داخل منظومة التنمية، حيث يُفترض أن تبقى المعرفة أوسع من أن تُحصر في الوظيفة، وأن تظل الجامعة مساحة مفتوحة لإنتاج الفكر والهوية والذاكرة التاريخية الداعمة للاستدامة الاجتماعية والثقافية.



ومن هذا المنطلق، يمكن الإشارة إلى أن معالجة فجوة التوظيف لا تستلزم بالضرورة إلغاء التخصصات، بل يمكن تحقيقها عبر أدوات أكثر توازنًا تتسق مع رؤية 2030 ومبادئ التنمية المستدامة، مثل تحفيز التخصصات ذات الطلب المرتفع، وتطوير مساراتها، وربطها بشكل مباشر بالفرص الوظيفية، مع الإبقاء على مساحة حرة للعلوم الإنسانية تتيح للطلبة الالتحاق بها بدافع الشغف المعرفي، مع وضوح المسؤولية المهنية المرتبطة باختيارهم. أما الحلول الجذرية القائمة على الإلغاء، فإنها تطرح إشكاليات ثقافية ومعرفية تتجاوز البعد التعليمي المباشر وتمس البنية المستدامة للمعرفة في المجتمع.

وتُعد العلوم الإنسانية، في هذا السياق، جزءًا من البنية الفكرية للمجتمع التي تدعم مستهدفات التنمية المستدامة، إذ تسهم في بناء الوعي النقدي، وفهم التحولات الاجتماعية، وتفسير الظواهر الثقافية والتاريخية، كما تمثل خط دفاع معرفي ضد الانغلاق الفكري وفقدان المعنى. وعليه، فإن تقليص حضورها لا ينعكس فقط على البنية الأكاديمية، بل يمتد أثره إلى البنية الثقافية للمجتمع، بما يعيد تشكيل طبيعة العلاقة بين الإنسان ومعرفته بذاته، وهو ما يتقاطع مع أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالمجتمعات الشاملة والمستدامة.

وفي موازاة ذلك، أثار التوجه السابق لإلغاء برامج كلية علوم الأغذية والزراعة في جامعة الملك سعود على سبيل المثال، نقاشًا أوسع نظرًا لارتباط هذه البرامج بطابع استراتيجي وتنموي مباشر. فهذه التخصصات لا تُعد حقولًا أكاديمية معزولة، بل ترتبط ارتباطًا وثيقًا بقضايا الأمن الغذائي، والاستدامة البيئية، وإدارة الموارد الطبيعية، وهي جميعها قضايا محورية ضمن رؤية المملكة 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

كما أن كلية علوم الأغذية والزراعة تُعد مرجعًا علميًا في مدينة الرياض، وتسهم في تأهيل كوادر متخصصة في مجالات حيوية مثل الزراعة الحضرية، وإدارة المياه، والتشجير، والبستنة، ومكافحة الآفات الزراعية، وتطبيق تقنيات الزراعة المستدامة في البيئات الصحراوية، وهو ما يخدم بشكل مباشر أهداف الاستدامة البيئية. ويرتبط ذلك ارتباطًا مباشرًا بمشروعات وطنية كبرى، مثل “الرياض الخضراء”، ومحميات الملك عبدالعزيز، التي تتطلب بنية معرفية متخصصة لا يمكن تعويضها بسهولة عبر برامج بديلة غير مكافئة في العمق العلمي.



ومن زاوية التنمية المستدامة، يمكن رصد تكامل واضح بين التخصصات المختلفة وأهداف التنمية المستدامة ورؤية المملكة 2030؛ إذ تسهم التخصصات الزراعية في تحقيق أهداف تتعلق بالأمن الغذائي، والمياه، والاستهلاك المسؤول، والعمل المناخي، والحفاظ على النظم البيئية، في حين تسهم التخصصات الاجتماعية والإنسانية في دعم أهداف تتعلق بالقضاء على الفقر، والصحة، والمساواة، والنمو الاقتصادي، والاستدامة المجتمعية، والسلام وبناء المؤسسات. ويعكس هذا التداخل أن التخصصات لا تعمل بمعزل عن بعضها، بل تشكل منظومة متكاملة في دعم الرؤية الوطنية والتنمية المستدامة معًا.

وبناءً على ذلك، يثار تساؤل جوهري حول مدى اتساق إلغاء كلية علوم الأغذية والزراعة مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 وأهداف التنمية المستدامة، خاصة في ظل الحاجة إلى كوادرات وطنية متخصصة في مجالات الأمن الغذائي والاستدامة البيئية والتنمية الاجتماعية. كما يطرح هذا التساؤل أهمية أن يستند التخطيط الأكاديمي إلى رؤية شمولية لا تقتصر على التصنيفات الجامعية أو المؤشرات الأكاديمية الضيقة، بل تأخذ في الاعتبار الأبعاد التنموية والاستراتيجية طويلة المدى المرتبطة بالتنمية المستدامة.

وفي المقابل، يرى البعض أن تحقيق مستهدفات الرؤية لا يقتصر على جامعة بعينها، بل يتوزع على منظومة تعليمية وطنية متعددة، تضم جامعات حكومية وأهلية. غير أن هذا التصور يثير بدوره تساؤلات حول مدى جاهزية البدائل المطروحة، وقدرتها الاستيعابية، وتوزيعها الجغرافي، وجودة برامجها، بما يضمن عدم خلق فجوات في التخصصات الحيوية عند إيقافها في مؤسسات محددة ضمن منظومة التنمية المستدامة.

كما يلاحظ أن بعض أبعاد القرار قد تبدو في حاجة إلى مراجعة من زاوية الاتساق مع التوجهات الوطنية نحو تعزيز الاستدامة البيئية، وتوسيع الغطاء النباتي، وتنمية الاستثمار الزراعي، خصوصًا في ظل مشروعات كبرى تتطلب خبرات علمية متخصصة يصعب استبدالها على المدى القصير، مما يجعل استمرار هذه التخصصات داخل المنظومة الجامعية خيارًا ذا بعد استراتيجي يخدم رؤية 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

ويمكن القول إن القضية لا تدور حول مجرد إلغاء برامج أو الإبقاء عليها، بل تتعلق بإعادة تعريف العلاقة بين الجامعة والمجتمع والتنمية في إطار رؤية المملكة 2030 وأهداف التنمية المستدامة، وبين المعرفة بوصفها قيمة قائمة بذاتها، والمعرفة بوصفها أداة إنتاج. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى رؤية متوازنة تضمن تكامل التخصصات بدل تناقضها، وتحقق الانسجام بين البعد الأكاديمي والبعد التنموي والاستدامي، بما يضمن استدامة الأثر المعرفي والاقتصادي والاجتماعي في آن واحد.



وفي سياق متصل، يمكن التساؤل ماذا نخسر على سبيل المثال بإلغاء برامج (علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية)؟

إن الإجابة على هذا التساؤل الجوهري تقتضي بيان الفروق المنهجية والوظيفية بين هذين التخصصين، وفهم طبيعة الدور الذي يؤديه كل منهما ضمن المنظومة المعرفية، بما يسهم في الحفاظ على توازن الهوية المعرفية مع متطلبات سوق العمل.

فيما يتعلق بعلم الاجتماع، تُجمع معظم التعريفات على أنه الدراسة العلمية والمنظمة للمجتمع، أي أنه يُعنى بتحليل البنى الاجتماعية، والنظم، والثقافة، والظواهر المختلفة التي تنشأ داخل المجتمع. ويُفهم المجتمع في هذا السياق بوصفه مجموعة من الأفراد الذين يعيشون ضمن إطار جغرافي مشترك، وتربطهم منظومة من القيم والعلاقات والنظم التي تنظم حياتهم. ومن هنا، فإن علم الاجتماع لا يكتفي بوصف هذه الظواهر، بل يسعى إلى تفسيرها وفهم أسبابها وخصائصها، تمهيداً لطرح معالجات تساعد على الحد من الاختلالات التي قد تهدد تماسك المجتمع واستقراره.

ورغم أن علم الاجتماع يُصنف غالباً كعلم نظري، فإن غايته النهائية تتجاوز التنظير إلى الإسهام في حماية المجتمع من التفكك، من خلال رصد التحولات الاجتماعية وفهم ديناميكياتها. وفي هذا الإطار، لا يُفترض بهذا العلم أن يتحول إلى أداة أيديولوجية أو مشروع سياسي مباشر، بل أن يظل علماً تحليلياً يركز على الفهم العميق للظواهر. فنجاح المتخصص في علم الاجتماع يُقاس بقدرته على تفسير الواقع الاجتماعي بدقة، دون تحميل العلم أدواراً تتجاوز طبيعته المعرفية.

ويستند علم الاجتماع إلى ركيزتين أساسيتين: الأولى هي الإطار النظري الذي يفسر حركة المجتمع وتحولاته التاريخية، والثانية هي المنهج العلمي الذي يوفر أدوات البحث والتحليل. وبينما تتعدد النظريات وتختلف باختلاف السياقات والخلفيات الفكرية للباحثين - وقد يشوبها أحياناً قدر من التحيز - فإن المنهج العلمي يظل أكثر ثباتاً، نظراً لاشتراكه مع عدد من العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى، مثل علم النفس والاقتصاد والإدارة، في استخدام أدوات بحثية وإجرائية متقاربة.

أما الخدمة الاجتماعية، فهي تمثل البعد التطبيقي العملي داخل منظومة العلوم الاجتماعية، إذ تُعنى بمساعدة الأفراد والجماعات على التعامل مع التحديات الحياتية وتحسين قدرتهم على التكيف مع بيئتهم. وهي تستند إلى معارف متعددة من العلوم الاجتماعية والإنسانية والطبية، لكنها تركز بشكل أساسي على الممارسة المهنية وتطبيق المهارات، بدءاً من الانشغال بالتنظير المجرد.

وتهدف الخدمة الاجتماعية إلى تمكين الإنسان من أن يكون فاعلاً في مجتمعه، من خلال دعمه في تجاوز الأزمات والضغوط، أو التكيف معها بأقل قدر ممكن من الاضطراب.



ويمكن تشبيه دور الأخصائي الاجتماعي بدور الطبيب، من حيث التدخل لمعالجة المشكلات وتحسين جودة الحياة، وهو ما يتجلى بشكل أوضح في فروع متقدمة مثل الخدمة الاجتماعية الطبية. كما تقوم فلسفة هذا التخصص على تمكين الأفراد، لا الاعتماد عليهم، وهو ما يُعبّر عنه بمقولة: "لا تعطني سمكة، بل علمني كيف أصطاد".

وبناءً على هذا العرض، فإن إلغاء برامج علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية لا يعني فقط تقليص عدد من البرامج الأكاديمية، بل يترتب عليه فقدان أدوات تحليل وفهم المجتمع من جهة، وأدوات التدخل المهني لمعالجة مشكلاته من جهة أخرى. فغياب علم الاجتماع يضعف القدرة على قراءة التحولات الاجتماعية واستباق آثارها، بينما يؤدي غياب الخدمة الاجتماعية إلى فجوة في التعامل التطبيقي مع التحديات الفردية والجماعية.

ويُضاف إلى ذلك أن هذه التخصصات تمثل أحد الأعمدة الأساسية في تحقيق التوازن داخل المنظومة الجامعية، إذ تسهم في إنتاج معرفة إنسانية ضرورية لفهم السياقات الثقافية والاجتماعية التي تعمل ضمنها بقية التخصصات، بما في ذلك التخصصات التقنية والعلمية. ومن ثم، فإن إضعافها أو إلغائها قد يؤدي إلى اختلال في توازن الهوية المعرفية، وتحويل الجامعة إلى مؤسسة ذات بعد وظيفي ضيق، تفتقر إلى العمق التحليلي والإنساني.

وعليه، فإن النقاش لا ينبغي أن يتجه نحو الإلغاء، بل نحو تطوير هذه التخصصات وإعادة توظيفها ضمن نماذج أكثر تكاملاً ومرونة، بما يحافظ على دورها المعرفي والتطبيقي في آن واحد، ويضمن استمرار إسهامها في فهم المجتمع وخدمته ضمن إطار يوازن بين الهوية المعرفية ومتطلبات سوق العمل.

سوق العمل وإعادة تعريف وظيفة الجامعة في إطار

تنظيم العلاقة بين المعرفة والتوظيف

• أولاً: سوق العمل بوصفه مرجعية في قرارات إعادة الهيكلة بجامعة الملك سعود

تُشير قرارات جامعة الملك سعود المتعلقة بإيقاف القبول في عدد من التخصصات والمعدلة فيما بعد، خاصة في المجالات الإنسانية، إلى تبني توجه يجعل من سوق العمل أحد المرتكزات الرئيسية في إعادة تشكيل الخريطة الأكاديمية، بما يضع هذه القرارات ضمن إطار إعادة تعريف العلاقة بين المعرفة والتوظيف.



وقد ارتبطت هذه القرارات بتوجه يركّز على موازنة المخرجات التعليمية مع الاحتياجات الاقتصادية، وتقليل الفجوة بين التعليم والطلب الوظيفي، وهو ما يعكس تحولاً في فلسفة التخطيط الأكاديمي من منطق العرض المعرفي إلى منطق الطلب الاقتصادي في سياق إعادة تعريف وظيفة الجامعة ذاتها. كما يفهم من هذا التوجه أن الجامعة تسعى إلى تعزيز موقعها ضمن منظومة الاقتصاد الوطني من خلال توجيه برامجها نحو القطاعات الأكثر نموًا، بما يجعل التخصصات أكثر التصاقًا بفرص العمل المستقبلية، وهو ما يعيد صياغة العلاقة بين المعرفة وسوق العمل داخل المؤسسة الجامعية بما يتقاطع مع مستهدفات التحول الوطني ورؤية المملكة 2030 التي تؤكد على رفع كفاءة رأس المال البشري، إلا أن تحويل هذه الاعتبارات إلى معيار حاكم في إعادة الهيكلة يطرح تساؤلات حول مدى اتساع نطاق المعايير المستخدمة في إعادة تعريف وظيفة الجامعة بين المعرفة والتوظيف.

فعلى الرغم من وجهة السعي إلى تحسين موازنة المخرجات مع سوق العمل، إلا أن ربط قرارات جامعة الملك سعود بهذا المعيار بشكل شبه حصري يثير إشكاليات تتعلق بوظيفة الجامعة ذاتها. فالتعليم الجامعي لا يقتصر على إعداد خريجين لوظائف مباشرة، بل يمتد إلى إنتاج المعرفة، وتنمية التفكير النقدي، وبناء الوعي العلمي والثقافي، وهي وظائف مباشرة، لا يمكن قياسها بمؤشرات اقتصادية قصيرة المدى. ومن ثم، فإن اختزال قرارات إعادة الهيكلة في معيار "القابلية للتوظيف" قد يؤدي إلى تقليص الدور التكويني للجامعة، وتحويلها تدريجيًا إلى مؤسسة إنتاج مهني، بما يحد من قدرتها على الإسهام في تفسير الواقع الاجتماعي وصياغة الرؤى المستقبلية ضمن تصور أوسع لوظيفة الجامعة. كما أن هذا الاختزال قد يُضعف من قيمة التخصصات التي تُنتج أثرها على المدى البعيد، ويعيد تعريف النجاح الأكاديمي بمعايير ضيقة لا تعكس تعقيد وظيفة التعليم العالي بين المعرفة وسوق العمل.

ثانيًا: حدود الاعتماد على سوق العمل (المتغير) في قرارات الإيقاف والتقليص

تُظهر قرارات إيقاف القبول في بعض التخصصات إشكالية الاعتماد المباشر على سوق العمل في إعادة تعريف وظيفة الجامعة، خاصة في ظل طبيعته المتغيرة وغير المستقرة. فالطلب الوظيفي يتأثر بعوامل متعددة، مثل التحولات التقنية، والتقلبات الاقتصادية، والتغيرات في السياسات العامة، ما يجعل الاعتماد عليه كمرجعية وحيدة أمرًا ينطوي على قدر من المخاطرة الاستراتيجية في فهم العلاقة بين المعرفة والتوظيف.



كما أن هذا الاعتماد قد يقود إلى اتخاذ قرارات قصيرة الأمد، تُهمل الأبعاد بعيدة المدى للتخصصات، خصوصًا تلك التي تسهم في بناء المعرفة التراكمية أو دعم القطاعات ذات الأثر الاجتماعي العميق. ويضاف إلى ذلك أن بعض التخصصات لا تقاس أهميتها بحجم الطلب الحالي، بل بقدرتها على الإسهام في بناء بنية معرفية يحتاجها المجتمع في أوقات التحول والأزمات، وهو ما يعيد طرح سؤال وظيفة الجامعة خارج منطوق السوق المباشر.

ثالثاً: فجوة التخصص وسوق العمل في ضوء قرارات الجامعة

تُبرز قرارات إعادة هيكلة التخصصات أيضًا إشكالية تتعلق ببنية سوق العمل ذاته، حيث لا يرتبط ضعف توظيف خريجي بعض التخصصات دائمًا بعدم الحاجة إليها، بل أحياناً بغياب التنظيم المهني الذي يفرض التخصص في شغل الوظائف ضمن منظومة العلاقة بين المعرفة والتوظيف. ففي العديد من القطاعات، يتم شغل وظائف مرتبطة بتخصصات معينة من قبل غير المتخصصين، ما يؤدي إلى إضعاف الطلب الحقيقي على هذه التخصصات. وبذلك، فإن تقليص البرامج قد لا يعالج أصل المشكلة، بل قد يفاقمها عبر تقليل المعارض من الكفاءات المؤهلة دون إصلاح الخلل البنوي في السوق. كما أن هذه الفجوة تعكس ضعف التنسيق بين مؤسسات التعليم وسوق العمل، وليس بالضرورة ضعف التخصصات ذاتها، مما يعيد طرح سؤال وظيفة الجامعة في إنتاج المعرفة مقابل الاستجابة المباشرة للتوظيف.

رابعاً: تأثير قرارات إعادة الهيكلة على جودة المعرفة التطبيقية

قد تترتب على قرارات إيقاف أو تقليص بعض التخصصات آثار غير مباشرة على جودة الممارسة المهنية في قطاعات متعددة، بما يعيد فتح النقاش حول وظيفة الجامعة. حيث تعتمد مجالات تعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية واللغة العربية على خلفيات معرفية إنسانية متخصصة. فهذه التخصصات تُسهم في بناء مهارات التحليل، والتواصل، وفهم السلوك الإنساني، وهي مهارات أساسية في بيئات العمل المعاصرة. ومن ثم، فإن إضعافها قد يؤدي إلى تراجع في جودة المخرجات المهنية، وظهور فجوات معرفية تؤثر على كفاءة الأداء المؤسسي. كما أن الاقتصار على المهارات التقنية دون الإسناد المعرفي الإنساني قد ينتج كفاءات قادرة على التنفيذ، لكنها تفتقر إلى الفهم العميق للسياق الذي تعمل فيه، بما يعكس خللاً في إعادة تعريف وظيفة الجامعة.



خامسًا: نحو إعادة ضبط العلاقة بين التعليم وسوق العمل

تكشف قرارات إعادة هيكلة التخصصات عن الحاجة إلى إعادة تعريف العلاقة بين التعليم الجامعي وسوق العمل، بحيث تقوم على التكامل لا التبعية ضمن إطار وظيفة الجامعة. ويتطلب ذلك تطوير سوق العمل نفسه عبر أطر تنظيمية أكثر صرامة تضمن توظيف المتخصصين، إلى جانب تعزيز الشراكات بين الجامعات والقطاعات المختلفة، بما يسهم في تحويل المعرفة إلى قيمة تطبيقية. كما يتطلب الأمر تطوير المناهج لتشمل مهارات متعددة، تجمع بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي، وتعزز قدرة الخريج على التكيف مع التحولات بدل الاكتصار على وظيفة محددة.

سادسًا: التوازن بوصفه إطارًا لفهم قرارات الجامعة وإعادة تعريف وظيفتها

لا تتعلق قرارات إلغاء تخصصات أو الإبقاء عليها فحسب، حيث يبقى التحدي الحقيقي في تحقيق توازن دقيق بين متطلبات الكفاءة الاقتصادية ومنطق المعرفة، بحيث تظل الجامعة مؤسسة لإنتاج الإنسان القادر على الفهم والتحليل، إلى جانب قدرته على التكيف مع متطلبات سوق العمل. كما أن نجاح هذه التحولات مرهون بقدرتها على الجمع بين التطوير والحفاظ على العمق المعرفي، دون أن يُختزل أحد البعدين على حساب الآخر.

مقارنة مرجعية:

قرارات جامعة الملك سعود في ضوء التجارب الدولية لحوكمة وإعادة هيكلة التخصصات

تزايد داخل الأوساط الأكاديمية والتربوية والنخب المثقفة عموماً الآراء التي تؤكد أن اختزال قيمة التخصصات الجامعية في مدى ارتباطها المباشر بسوق العمل يمثل تصوراً محدوداً، قد ينعكس سلباً على جودة التعليم الجامعي وعلى طبيعة إنتاج المعرفة داخل المجتمع على المدى البعيد. فالتعامل مع العلوم الإنسانية بوصفها غير مواكبة لمتطلبات سوق العمل يُعد تبسيطاً مخللاً لا يتسق مع التجارب العالمية للجامعات الكبرى، كما أنه لا يعكس طبيعة الدور الحقيقي للجامعة بوصفها مؤسسة لإنتاج المعرفة وبناء الإنسان. وينعكس هذا التصور كذلك على حالة جامعة الملك سعود بوصفها إحدى المؤسسات الأكاديمية الرائدة.

لماذا لا يمكن اختزال قيمة التخصصات في سوق العمل؟

إنتاج المعرفة

العلوم الإنسانية تُسهم في إنتاج المعرفة النقدية والفكرية التي تُعد أساساً للتقدم والابتكار في كل المجالات.

بناء الإنسان والمجتمع

تُعزز الوعي بالقيم والثقافة والهوية، وتؤسس لمجتمع قادر على التفكير والحوار وصناعة المستقبل.

تجارب الجامعات الكبرى

أبرز الجامعات العالمية تؤكد أهمية التكامل بين التخصصات، ولا تنظر للعلوم الإنسانية كعبء، بل كعنصر جوهري في رسالتها.

سوق العمل المتغير

المهارات الإنسانية (التفكير النقدي، التواصل، حل المشكلات، الأخلاق) أصبحت من أكثر ما يطلبه سوق العمل الحديث.

رؤية بعيدة المدى

التفكير على التخصصات القابلة للقياس الاقتصادي فقط قد يحقق مكاسب آنية، لكنه يضعف قدرة المجتمع على الاستدامة والريادة.

الجامعة ليست مجرد مصنع للمهارات، بل فضاء لإنتاج المعرفة وبناء الإنسان وصناعة المستقبل. واختزال قيمة التخصصات في ارتباطها بسوق العمل هو اختزال لدور الجامعة ورسالتها الحضارية.



وتؤكد التجارب الدولية أن الجامعات الرائدة لا تبني أنظمتها التعليمية على الفصل بين العلوم الإنسانية والتطبيقية، بل على أساس التكامل بينهما. فجامعات مثل STANFORD UNIVERSITY وSORBONNE UNIVERSITY وMASSACHUSETTS INSTITUTE OF TECHNOLOGY وUNIVERSITY OF OXFORD تقدم نماذج واضحة على هذا التكامل، حيث لا تُعامل العلوم الإنسانية كحقل هامشي، بل كجزء أساسي من فهم التكنولوجيا وتوجيه أثرها على الإنسان والمجتمع.

أولاً: تجربة جامعة ستانفورد (STANFORD UNIVERSITY)

والتكامل بين التقنية والإنسان

ففي جامعة ستانفورد (STANFORD UNIVERSITY)، يتم دمج الفلسفة والأخلاقيات والسلوك الإنساني ضمن البيئة التعليمية، إدراكاً بأن التقنية دون بوصلة إنسانية قد تتحول إلى قوة غير منضبطة. كما أن دراسة التاريخ والفكر الإنساني تسهم في توجيه الابتكار نحو حلول أكثر وعياً بالسياق الاجتماعي والأخلاقي، بما يعكس رؤية تعليمية تقوم على التكامل لا الفصل.

ثانياً: تجربة معهد ماساتشوستس للتقنية (MASSACHUSETTS

INSTITUTE OF TECHNOLOGY) والبوصلة القيمة للابتكار

في السياق نفسه، تُظهر تجربة معهد ماساتشوستس للتقنية (MASSACHUSETTS INSTITUTE OF TECHNOLOGY) أن التفوق في المجالات الهندسية والتقنية لم يكن على حساب العلوم الإنسانية، بل إن وجود كليات متخصصة في الفنون والعلوم الاجتماعية والإنسانية يمثل جزءاً من بنيته الأكاديمية. إذ يُنظر إلى المتخصص في التقنية بوصفه فاعلاً داخل المجتمع، يحتاج إلى إدراك الأبعاد الإنسانية والاجتماعية لعمله، وليس مجرد منتج تقني. ومن هنا تتجلى أهمية العلوم الإنسانية في تشكيل ما يمكن تسميته بالبوصلة القيمة التي توجه مسار الابتكار، وتمنع انفصاله عن احتياجات الإنسان. ويمكن ربط هذا الفهم بتوجهات جامعة الملك سعود في سعيها نحو تطوير التعليم والبحث العلمي بشكل أكثر تكاملاً يربط المعرفة التقنية بالبعد الإنساني.

ثالثاً: تجربة جامعة السوربون (SORBONNE UNIVERSITY) ووحدة المعرفة

أما جامعة السوربون (SORBONNE UNIVERSITY)، فقد حافظت على نموذجها التاريخي القائم على دمج العلوم الإنسانية مع العلوم الحديثة، حيث تُدرّس الفلسفة والآداب والتاريخ إلى جانب التخصصات العلمية والتطبيقية، باعتبارها جزءاً من الهوية المعرفية والثقافية. وقد عززت الإصلاحات الأكاديمية الحديثة، ولا سيما في عام 2018، هذا الاتجاه عبر دمج بعض الكليات التطبيقية مع كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية، بما يعكس رؤية تقوم على وحدة المعرفة بدلاً من تجزئتها. ويؤكد هذا النموذج أن تطوير الجامعات لا يتحقق عبر إقصاء التخصصات، بل من خلال إعادة تنظيمها داخل منظومة معرفية متكاملة، وهو ما يقدم مرجعية يمكن الاستفادة منها في تطوير التعليم الجامعي في المملكة، بما في ذلك جامعة الملك سعود.



رابعاً: تجربة جامعة أوكسفورد (UNIVERSITY OF OXFORD)

وبناء النخب القيادية

في المقابل، تُظهر تجربة جامعة أوكسفورد (UNIVERSITY OF OXFORD) أن إعداد القادة وصناعة القرار لا يقوم على التخصصات التقنية وحدها، بل يعتمد بشكل كبير على العلوم الإنسانية مثل الفلسفة والتاريخ واللغات، التي تسهم في بناء العقل النقدي وتعزيز القدرة على التحليل واتخاذ القرار في سياقات معقدة. إذ تُعد هذه العلوم جزءاً أساسياً من تكوين النخب الفكرية والسياسية والاقتصادية، وليس مجرد مواد مساندة. وهذا يعكس أن الجامعات ذات التصنيف العالي عالمياً تتبنى نموذجاً تعليمياً يقوم على التكامل بين المعرفة الإنسانية والتطبيقية، لا على الفصل أو التقابل بينهما.

خامساً: مخاطر إلغاء التخصصات في جامعة الملك سعود

في ضوء المقارنات المرجعية

بناءً على ذلك، يتضح أن الجامعات الكبرى لا تنظر إلى العلوم الإنسانية والعلوم التطبيقية بوصفهما مجالين متعارضين، بل باعتبارهما مسارين متكاملين داخل مشروع معرفي واحد. وينعكس هذا التصور أيضاً في النقاشات الأكاديمية داخل جامعة الملك سعود، حيث تتزايد الحاجة إلى إعادة صياغة العلاقة بين التخصصات بما يحقق توازناً بين متطلبات التنمية وسوق العمل من جهة، وبين بناء المعرفة والوعي الإنساني من جهة أخرى. فالتنمية لا تُختزل في خلق فرص وظيفية، بل تشمل بناء الإنسان القادر على الفهم والتحليل والإبداع واتخاذ القرار.

وفي هذا الإطار، فإن أي توجه لإقصاء العلوم الإنسانية يمثل اختزالاً لوظيفة الجامعة وتحويلاً لها من مؤسسة لصناعة الفكر والمعرفة إلى جهة تدريب مهني. وعليه، فإن معالجة تحديات سوق العمل لا تتطلب تفكيك البنية الأكاديمية أو إضعافها، بل تستدعي تطويراً متوازناً داخل جامعة الملك سعود وغيرها من الجامعات، يقوم على التكامل لا الإلغاء، وعلى التطوير لا القطع. ويمكن تحقيق ذلك عبر إنشاء مسارات متخصصة، أو تطوير كليات تطبيقية جديدة، أو تأسيس معاهد بحثية مرتبطة بسوق العمل، إلى جانب دعم التخصصات القائمة وتحديث مناهجها بما يواكب التحولات المعاصرة.

ويتضح أن المسار الأكثر اتزاناً في تطوير التعليم الجامعي لا يقوم على المفاضلة بين العلوم، بل على بناء منظومة تعليمية متكاملة داخل جامعة الملك سعود، تربط بين المعرفة الإنسانية والتقنية، وتعيد تعريف الجامعة بوصفها فضاءً لإنتاج الفكر وصناعة الإنسان، لا مجرد منصة لتلبية احتياجات سوق العمل قصيرة المدى.



ويستند هذا التصور إلى إدراك أن التخصصات الإنسانية تمثل قاعدة فكرية أساسية تمنح التقنية والاقتصاد أبعادًا إنسانية وقيمة، غير أن الإشكال لا يكمن في وجودها، بل في استمرار تقديم بعضها بأساليب تقليدية لا تتواءم مع التحولات الرقمية أو متطلبات سوق العمل الحديثة. ومن هنا تظهر الحاجة إلى إعادة تطوير هذه التخصصات وتحديث مناهجها بدلاً من إلغائها، بما يعزز قدرتها على إعداد خريجين يمتلكون مهارات التحليل والتفكير النقدي والتكيف مع التحولات المتسارعة.



العلوم الإنسانية بين منطق السوق وتحولات الاقتصاد المعرفي وإعادة تشكيل دور الجامعة

في مطلع الثمانينات، ومع بدء تبني الجامعات الغربية لمفاهيم الإدارة الحديثة وربط التمويل بمؤشرات الأداء القابلة للقياس، بدأ تحوّل تدريجي وعميق في تصور وظيفة الجامعة. لم يعد السؤال المركزي يدور حول إنتاج المعرفة بوصفها غاية في ذاتها، بل حول مدى قدرة هذه المعرفة على إحداث أثر اقتصادي قابل للقياس. ومع هذا التحول، وجدت العلوم الإنسانية نفسها في موقع دفاعي، نتيجة صعوبة تحويل مخرجاتها إلى عوائد مالية مباشرة أو مؤشرات كمية واضحة.



ومع مطلع الألفية، ومع تصاعد النظر إلى التعليم بوصفه سوقًا تنافسية في إطار ما يُعرف بـ«تسليح التعليم»، انتقلت هذه الضغوط من مستوى الخطاب إلى مستوى السياسات المؤسسية. فأغلقت أقسام، ودمجت برامج، وتم تقليص أعداد الأكاديميين في مجالات متعددة. وفي العقد الأخير، وتحديداً بين عامي 2014 و2022، تسارعت هذه العملية بشكل ملحوظ، حيث شهدت بعض الجامعات إغلاق تخصصات كاملة في مجالات مثل اللغات والتاريخ والآثار. وقد أثار ذلك مجموعة من التساؤلات المركزية، من بينها: هل كان هذا المسار عامًا في جميع الجامعات الغربية؟ وكيف جرى تحديد القيمة الاقتصادية للعلوم الإنسانية؟ وما العلاقة بين العلوم الإنسانية من جهة، والتقنية والذكاء الاصطناعي من جهة أخرى؟ وما الأثر الكلي لهذه التحولات على الاقتصاد؟ وبالعودة إلى السؤال الأول، يتضح أن الدول الغربية لم تتخذ المسار نفسه بالحدة ذاتها، إذ ارتبطت وتيرة تقليص العلوم الإنسانية بطبيعة النظام التعليمي ونموذج التمويل المعتمد. ففي الأنظمة التي يغلب عليها منطق السوق، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا، كان التقليص أكثر حدة، مدفوعًا بارتفاع تكاليف التعليم، وتفضيل الطلاب للتخصصات ذات العائد المالي الأسرع، واعتماد الجامعات على الرسوم كمصدر رئيسي للتمويل.

في المقابل، وفي معظم الدول الأوروبية التي لا يزال فيها التمويل العام للتعليم عاليًا، ظهر التراجع بشكل نسبي ومحدود، حيث انخفضت حصة العلوم الإنسانية دون أن تتعرض لتفكيك مؤسسي واسع. أما في دول مثل فرنسا والدول الإسكندنافية، فقد حافظت هذه التخصصات على قدر أكبر من الاستقرار، إما لاعتبارها جزءًا من البنية الثقافية للدولة، أو نتيجة نماذج دولة الرفاه التي تضمن تمويلًا مستقرًا للتعليم العالي. ويكشف هذا التباين أن تقليص العلوم الإنسانية لم يكن نتيجة تراجع قيمتها العلمية، بقدر ما كان انعكاسًا لاختلاف فلسفات التمويل ودور الدولة في التعليم.

وفي هذا السياق، تم قياس تخصصات العلوم الإنسانية غالبًا بأدوات صُممت أساسًا لقياس العلوم التطبيقية، مثل مؤشرات الإنتاجية المباشرة، أو العائد المالي السريع، أو مقاييس البحث الكمي مثل عدد الاقتباسات وبراءات الاختراع. غير أن هذه الأدوات لا تعكس الطبيعة البنوية للعلوم الإنسانية، التي تقوم على التراكم طويل الأمد، والتأثير غير المباشر، وإعادة تشكيل الوعي الاجتماعي والمؤسساتي. لذلك بدأت الأدبيات الحديثة في تطوير نماذج تقييم بديلة، تعتمد على تتبع الأثر عبر الزمن، ودراسات الحالة، وقياس القيمة من خلال التأثير المجتمعي والاقتصادي غير المباشر، بدلًا من اختزالها في أرقام مالية آنية.



وفي هذا الإطار، برزت مجموعة من الدراسات التي أعادت صياغة مفهوم القيمة الاقتصادية للعلوم الإنسانية، من بينها تقرير «قضية العلوم الإنسانية» الصادر عن معهد الدراسات المتقدمة في كلية لندن الجامعية (UCL) عام 2024، وورقة «العلوم الإنسانية في جامعات القرن الحادي والعشرين» الصادرة عن مركز الفكر «فونكاس» الإسباني للدراسات الاقتصادية والاجتماعية، وورقة «تقييم العلوم الإنسانية» الصادرة عن مجلة «الاقتصاد» الأسترالية عام 2019. وقد أكدت هذه الدراسات وغيرها وجود أثر اقتصادي للعلوم الإنسانية، لكنها رفضت اختزاله في الوظائف أو الرواتب، معتبرة أن هذه العلوم تسهم في دعم الابتكار، وتعزيز تنافسية الشركات، وتطوير الاقتصاد الإبداعي. كما أشارت إلى أن خريجي العلوم الإنسانية يتمتعون بمرونة عالية في سوق العمل، وأن مهاراتهم، مثل التفكير النقدي وفهم السلوك الإنساني، أصبحت عناصر مركزية في الاقتصاد المعاصر.

وأوضحت هذه الأدبيات أيضًا أن العلوم الإنسانية لا تنتج القيمة الاقتصادية بشكل مباشر فحسب، بل تسهم في تشكيل الشروط التي يقوم عليها الاقتصاد ذاته، من خلال فهم الأسواق، وصياغة السياسات العامة، وإدارة التعقيد الاجتماعي. وترتبط هذه العلوم كذلك بما يُعرف بالاقتصاد الإبداعي والاقتصاد الثقافي، الذي أصبح قطاعًا اقتصاديًا واسعًا يسهم في الناتج المحلي ويوفر ملايين الوظائف، ما يضع العلوم الإنسانية في قلب التحولات الاقتصادية الحديثة لا على هامشها. وقد تناول ذلك الاقتصادي السعودي د. عبد الواحد الحميد في كتابه «الاقتصاد الثقافي»، حيث ربط بين هذا المفهوم وبين «رؤية المملكة 2030»، في سياق يبرز دور الثقافة والمعرفة في التنمية الاقتصادية.

ورغم أن أحد المبررات التي طُرحت لتسريع تقليص العلوم الإنسانية في العقد الأخير كان يتمثل في صعود التقنية والذكاء الاصطناعي، فإن هذا التبرير لا يخلو من مفارقة. فالنمذجة المعاصرة للذكاء الاصطناعي تقوم في جوهرها على تحليل اللغة، وإنتاج المعنى، وفهم السلوك البشري. ومع انتقال الاقتصاد نحو الفضاء الرقمي، الذي يعتمد على التفاعل مع السلوكيات بقدر اعتماده على البيانات، أصبح فهم الإنسان شرطًا أساسيًا لنجاح التقنية. وبهذا المعنى، لم تعد العلوم الإنسانية منفصلة عن التطور التقني، بل أصبحت جزءًا من بنيته التأسيسية، سواء من خلال إدماج الاعتبارات الأخلاقية، أو فهم السياقات الاجتماعية، أو تحليل تجربة المستخدم، وكلما ازداد تعقيد الأنظمة التقنية، ازداد اعتمادها على علوم تفسر المعنى والسلوك.



وتكشف حركة تقليص العلوم الإنسانية في عدد من الجامعات عن مفارقة بنيوية في الاقتصاد المعاصر؛ إذ يعتمد الاقتصاد العالمي في جوهره على مخرجات هذه العلوم، في الوقت الذي يتجه فيه الخطاب الإداري إلى تقليص حضورها. فالعالم لم يعد قائمًا على الإنتاج المادي وحده، بل انتقل تدريجيًا إلى الإنتاج المعرفي القائم على الإبداع وفهم الإنسان. وفي هذا الإطار، تتكامل منظومة التعليم بشكل لا يسمح بفصل عناصرها؛ فالعلوم التطبيقية تنتج التقنية، والعلوم الاجتماعية تفسر السلوك، والعلوم الإنسانية تمنح السياق والمعنى. كما أن التفاعل بين هذه الحقول هو ما يتيح تفسير التحولات الناتجة عن التقنية وتوجيهها بما يخدم الإنسان.

وبالتالي، فإن الإشكال لا يتمثل في جدوى العلوم الإنسانية، بقدر ما يتمثل في موقعها داخل معادلة الاقتصاد الكلي العالمي، وفي كيفية إعادة بناء التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والمعنى الإنساني داخل منظومة المعرفة المعاصرة.

العلوم الإنسانية في عصر الذكاء الاصطناعي والحاجة إلى

التكامل المعرفي في جامعة الملك سعود

تشير العديد من القراءات في المؤسسات التعليمية العالمية والجامعات ذات التصنيف المتقدم إلى وجود عودة واضحة ومقصودة للاهتمام بالعلوم الإنسانية والفلسفية والنفسية والاجتماعية، بل وتعزيز حضورها داخل البنية الأكاديمية بشكل متزايد، وذلك في ظل التحولات العميقة التي أحدثتها ثورة الذكاء الاصطناعي والتسارع التقني غير المسبوق.

ولا يبدو هذا التحول مجرد استجابة عاطفية أو توجهًا مؤقتًا، بل هو نتيجة إدراك معرفي متقدم بأن التطور التقني، مهما بلغ من تعقيد، لا يمكنه وحده تفسير الإنسان أو توجيه مستقبله أو ضبط مسارات تأثيره في المجتمع، مما أعاد الاعتبار للعلوم التي تركز على الإنسان بوصفه محور المعرفة. وينعكس هذا التحول بشكل واضح في النقاشات الأكاديمية داخل جامعة الملك سعود، خاصة في ظل ما أثير حول إعادة هيكلة أو إيقاف بعض التخصصات الإنسانية، وهو ما فتح نقاشًا أوسع حول موقع هذه العلوم في مستقبل التعليم الجامعي، وحدود دورها في تحقيق التكامل المعرفي داخل الجامعة في ظل التحول الرقمي المتسارع.

ويستند هذا التحول إلى مجموعة من المبررات الجوهرية التي أصبحت أكثر وضوحًا مع تطور التقنيات الذكية وتوسع استخدامها في مختلف مجالات الحياة. فالتقنية الحديثة لم تعد منفصلة عن الإنسان، بل أصبحت جزءًا من تفاصيل حياته اليومية وقراراته وسلوكه، وهو ما فرض إعادة التفكير في موقع العلوم الإنسانية بوصفها عنصرًا مكملًا لا غنى عنه لفهم هذا الواقع المعقد وإدارته بشكل أكثر توازنًا ووعيًا.



وفي هذا السياق، تواجه جامعة الملك سعود تحديًا مباشرًا يتمثل في إعادة ضبط العلاقة بين التوسع في التخصصات التقنية من جهة، والحفاظ على حضور العلوم الإنسانية من جهة أخرى، بما يضمن بناء منظومة معرفية متكاملة لا تقوم على الفصل بين العلوم بل على تداخلها وتكاملها. **أولاً:** لأن الذكاء الاصطناعي نفسه أعاد فتح الأسئلة الكبرى التي شكلت محور اهتمام الفلسفة عبر التاريخ، مثل طبيعة الوعي، وحدود الإرادة البشرية، ومعنى القرار الأخلاقي. ومع تطور الأنظمة القادرة على التعلم واتخاذ القرار، أصبحت هذه الأسئلة الفلسفية جزءًا من قلب النقاش التقني وليست خارجه. وهذا التحول يجعل من الفلسفة والأخلاق عناصر أساسية في تصميم الأنظمة الحديثة، وليس مجرد تخصصات نظرية منفصلة عن الواقع. وفي هذا الإطار، تبرز الحاجة داخل جامعة الملك سعود إلى تعزيز هذا البعد الفلسفي والأخلاقي في البرامج الأكاديمية والتخصصات التقنية، لضمان أن التطور التقني يسير ضمن إطار إنساني واضح يراعي القيم ويضبط أثر التكنولوجيا على المجتمع.

ثانيًا: لأن فهم السلوك الإنساني أصبح عنصرًا حاسمًا في تصميم الأنظمة الذكية وتطبيقها في الواقع العملي. فالخوارزميات لا تعمل في فراغ، بل تتفاعل مع بشر يعيشون ضمن سياقات ثقافية واجتماعية واقتصادية متعددة ومتشابكة. ومن هنا تتراد أهمية علم النفس وعلم الاجتماع في تحليل أنماط الاستخدام الفعلي للتقنية، وفهم التحيزات البشرية، وتفسير العلاقة المعقدة بين الإنسان والآلة. وفي جامعة الملك سعود، يتضاعف هذا البعد مع توسع مشاريع التحول الرقمي والاعتماد المتزايد على الحلول التقنية، مما يجعل التكامل بين العلوم الاجتماعية والتخصصات التقنية ضرورة معرفية لفهم أثر التكنولوجيا على المجتمع المحلي وإدارته بصورة علمية متوازنة.

ثالثًا: لأن التحديات التي أفرزها الذكاء الاصطناعي، مثل التحيز الخوارزمي، وانتهاك الخصوصية، وإعادة تشكيل الهوية الفردية والجماعية، تمثل في جوهرها قضايا إنسانية وقيمية قبل أن تكون مسائل تقنية بحتة. فهذه الإشكالات لا يمكن التعامل معها من خلال الحلول الهندسية فقط، بل تتطلب إطارًا أخلاقيًا وقانونيًا واجتماعيًا يحدد حدود الاستخدام ويضبط المسؤوليات. ومن هنا يتضح أن العلوم الإنسانية داخل جامعة الملك سعود تمثل عنصرًا أساسيًا في بناء وعي نقدي موازٍ للتطور التقني، يضمن عدم انفصال التكنولوجيا عن القيم الاجتماعية والاعتبارات الإنسانية التي تحكم استخدامها.



رابعًا: لأن سوق العمل نفسه لم يعد يركز على المهارات التقنية الصرفة فقط، بل أصبح يطلب بشكل متزايد مهارات أوسع تشمل التفكير النقدي، والقدرة على اتخاذ القرار الأخلاقي، والتواصل الفعال، وفهم الثقافات المتنوعة. وهذا التحول يعكس تغير طبيعة الاقتصاد المعرفي، حيث لم يعد النجاح المهني قائمًا على المعرفة التقنية وحدها، بل على القدرة على الدمج بين المعرفة التقنية والفهم الإنساني في آن واحد. ومن هذا المنظور، تجد جامعة الملك سعود نفسها أمام ضرورة إعادة صياغة العلاقة بين التخصصات الأكاديمية، بحيث لا يتم إقصاء العلوم الإنسانية، بل دمجها وتطويرها داخل بنية تعليمية تقوم على التكامل المعرفي، بما يواكب متطلبات المستقبل ويعزز قدرة الخريجين على التكيف مع عالم شديد التعقيد.

بدائل إلغاء التخصصات الإنسانية: الحفاظ على الهوية المعرفية

ومواكبة متطلبات سوق العمل في ضوء حالة جامعة الملك سعود

في ضوء التحولات الوطنية والعالمية المتسارعة، يتجدد الجدل حول موقع العلوم الإنسانية داخل الجامعات السعودية، وبخاصة في جامعة الملك سعود، بوصفها حالة تحليلية تعكس التوتر القائم بين متطلبات سوق العمل من جهة، والحفاظ على الهوية المعرفية والتوازن الأكاديمي من جهة أخرى. ويُفهم هذا النقاش في إطار التحولات الوطنية والعالمية التي تعيد تشكيل التعليم العالي نحو نماذج أكثر كفاءة وارتباطًا بالاقتصاد المعرفي، دون إغفال البعد الإنساني والمعرفي للتخصصات الجامعية.

أولاً: التخصصات الإنسانية كأصول اقتصادية ومعرفية

ثمة إمكانية لإعادة توظيف التخصصات الإنسانية في جامعة الملك سعود ضمن نموذج اقتصادي ومعرفي بديل يتجاوز منطق سوق العمل التقليدي. فبدل النظر إلى اللغة والتاريخ والجغرافيا وعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية واللغات بوصفها تخصصات محدودة الجدوى الوظيفية، يمكن التعامل معها كأصول معرفية قابلة للتحول إلى موارد مالية وتنموية عبر التعليم عن بعد الذي يتيح استقطاب فئات واسعة داخل المملكة وخارجها، على غرار تجارب جامعات عالمية مثل جامعة لندن والجامعة المفتوحة. كما يمكن للأوقاف الجامعية أن تلعب دورًا محوريًا في تمويل الأبحاث التطبيقية وتحويلها إلى منتجات قابلة للتسويق، في حين تمثل شركات وادي التقنية أدرعًا استثمارية قادرة على ربط المعرفة بالسوق وتحويل الابتكار إلى قيمة اقتصادية. وبذلك لا يُنظر إلى التخصصات النظرية كعبء، بل كمكوّن أساسي في اقتصاد معرفي متكامل يعزز دور الجامعات في التنمية الشاملة.



ثانياً: الحفاظ على العلوم الإنسانية عبر إعادة التصميم

من أبرز البدائل المطروحة إعادة تصميم البرامج الإنسانية بدل إلغائها، بحيث تتحول التخصصات التقليدية إلى مسارات مرنة ترتبط بسياقات حديثة مثل الاجتماع الرقمي، والدراسات الثقافية، والتحليل الاجتماعي التطبيقي، بما يسمح بإعادة توظيف المعرفة الإنسانية داخل بيئات مهنية جديدة دون تفريغها من مضمونها.

إن إعادة التصميم لا تعني فقط تغيير المسميات أو إضافة مقررات حديثة، بل تتطلب إعادة هندسة حقيقية للمحتوى المعرفي بحيث يُدمج التحليل النقدي والمهارات البحثية والرقمية في آن واحد، بما يجعل الخريج قادراً على التعامل مع الواقع المعاصر دون أن يفقد جذوره المعرفية أو أدواته التحليلية، وبما يحقق توازن الهوية المعرفية.

ثالثاً: الدمج والتخصصات البينية

يُطرح بديل آخر يتمثل في تطوير العلوم الإنسانية عبر دمجها في تخصصات مزدوجة أو بينية، بحيث تُصبح جزءاً من برامج تجمع بين المعرفة النظرية والتطبيقات المهنية، بما يعزز التوازن بين الهوية المعرفية ومتطلبات سوق العمل. ويشمل ذلك دمج اللغة العربية مع الكتابة الإعلامية وصناعة المحتوى، وربط التاريخ بالتحليل الاقتصادي والاجتماعي، وإعادة توجيه علم النفس نحو المسارات السلوكية والتنظيمية.

فالواقع أن التخصصات البينية لم تعد خياراً تكميلياً، بل أصبحت في العديد من النظم الجامعية العالمية نموذجاً أساسياً لإنتاج المعرفة المعقدة، خصوصاً في ظل تشابك الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سياق التحولات الوطنية والعالمية، مما يجعل الفصل الصارم بين التخصصات أقل قدرة على تفسير الواقع المعاصر، وأكثر حاجة إلى توازن الهوية المعرفية.

رابعاً: التحول في فلسفة التعليم الجامعي

من منظور أوسع، يُطرح أن التعليم الجامعي في المملكة يشهد انتقالاً من سؤال "ماذا نُدرّس؟" إلى سؤال أكثر عمقاً يتعلق بـ "كيف نُدرّس؟" و"لأي غاية نُدرّس؟" في ضوء التحولات الوطنية والعالمية، وهو ما يفتح المجال أمام بدائل تطويرية لا تقوم على الإلغاء، بل على إعادة التكوين المنهجي للمقررات والبرامج بما يواكب التحولات التقنية والمعرفية مع الحفاظ على توازن الهوية المعرفية.



ويعكس هذا التحول انتقالاً من منطق التكديس المعرفي إلى منطق الكفاءة المعرفية، ومن التعليم القائم على التخصص المغلق إلى التعليم القائم على المهارات المركبة، بما يتطلب إعادة تعريف دور الطالب والأستاذ والمنهج في العملية التعليمية ضمن إطار متوازن بين الهوية المعرفية ومتطلبات سوق العمل.

خامساً: تحويل التخصصات الإنسانية إلى مسارات تطبيقية

يُطرح بديل استراتيجي يقوم على تحويل بعض التخصصات الإنسانية إلى دبلومات تطبيقية متقدمة بدل إلغائها، بما يحقق التوازن بين الهوية المعرفية ومتطلبات سوق العمل. ويُقترح أن يبدأ النظام الأكاديمي بمرحلة تأسيس عام، ثم يتدرج إلى مسارات تخصصية يمكن تراكمها للحصول على درجة علمية متكاملة.

من شأن هذا النموذج أن يسمح بمرونة أكبر في الاستجابة لتغيرات سوق العمل دون المساس بجوهر التخصصات، حيث يمكن تحديث الدبلومات بشكل دوري بما يتوافق مع التحولات التقنية والمهنية في ظل التحولات الوطنية والعالمية، مع الحفاظ على الإطار المعرفي الأساسي لكل تخصص.

سادساً: النموذج الجامعي الشامل متعدد الوظائف

من زاوية مختلفة، يُقترح بديل يرتبط بإعادة توجيه الجامعة نحو نموذج "الجامعة الشاملة متعددة الوظائف"، بحيث لا يتم تقليص التخصصات، بل إعادة تنظيمها داخل هيكل متوازن يجمع بين العلوم التطبيقية والإنسانية، مع تعزيز دور الجامعة كمركز بحثي عالمي، وليس كمؤسسة تعليمية موجهة لسوق العمل فقط، بما يحافظ على توازن الهوية المعرفية.

إن هذا النموذج يتيح للجامعة القيام بأدوار متعددة في آن واحد، تشمل التعليم، والبحث، وخدمة المجتمع، وإنتاج المعرفة، بما يجعلها فاعلاً مركزياً في التنمية وليس مجرد مزود مهارات، مع الحفاظ على مكانتها كمؤسسة مرجعية في إنتاج الفكر والمعرفة ضمن التحولات الوطنية والعالمية.

سابعاً: الحوكمة والاعتماد على الخبرات الوطنية

يُطرح كذلك بديل مهم يتمثل في الاعتماد على الخبرات الوطنية الأكاديمية بدل الاستعانة الحصرية بالخبرات الخارجية، عبر تشكيل لجان علمية داخلية تضم أساتذة متخصصين في مختلف المجالات، مع الاستفادة من الخبرات العالمية بوصفها عنصر دعم لا عنصر قيادة، بما يعزز القرار المؤسسي من الداخل ويحقق توازن الهوية المعرفية.



وفي هذا السياق فإن تعزيز الحوكمة الداخلية يسهم في رفع مستوى الثقة المؤسسية، ويعزز الشعور بالملكية الأكاديمية للقرارات، بما يحد من الفجوة بين الإدارة الأكاديمية والهيئة التدريسية، ويضمن أن تكون القرارات ناتجة عن معرفة تراكمية بالسياق المحلي وليس فقط نماذج معيارية خارجية.

ثامناً: نموذج التحول الهجين كخيار استراتيجي مكمل

في سياق البحث عن نماذج تطوير متوازنة، يبرز التحول نحو نموذج هجين بوصفه أحد الخيارات الاستراتيجية التي لا تقوم على الإلغاء الكامل، بل على إعادة التمركز الذكي للتخصصات والأدوار. ويقوم هذا النموذج على إعادة تموضع بعض الكليات - لا سيما ذات الطابع العلمي التطبيقي المرتبط بالأمن الغذائي والبيئي - كمراكز تميز إقليمية ودولية، مع الاستفادة من موقع جامعة الملك سعود في العاصمة وقربها من جهات صنع القرار والهيئات التنظيمية، بما يعزز دورها في صياغة السياسات وإنتاج المعرفة المتقدمة، مع الحفاظ على توازن الهوية المعرفية. إن هذا النموذج يتيح إعادة توزيع الأدوار بين الجامعات، بحيث تُوجّه الجوانب التطبيقية الميدانية - مثل الإنتاج الزراعي والإرشاد الحقلية - إلى الجامعات الواقعة في المناطق ذات الميزة النسبية، عبر فروع أو برامج مشتركة، مع بقاء الدور العلمي والإشرافي للمركز الجامعي الرئيس. ويُسهم هذا التوجه في تقديم نموذج مؤسسي متكامل يجمع بين مركزية البحث ورسم السياسات، ولا مركزية التطبيق والتنفيذ، بما يعزز الكفاءة دون الإخلال بتوازن الهوية المعرفية.

كما يتكامل هذا التحول مع تعزيز الاستثمار في الدراسات العليا والبحث العلمي في المجالات المتقدمة، مثل الزراعة العمودية، والزراعة المائية، وتقنيات تحلية المياه وإعادة تدويرها للأغراض الزراعية، إضافة إلى توظيف الذكاء الاصطناعي في نظم الغذاء، وتعزيز مفاهيم الأمن الغذائي الاستراتيجي، بما يعكس توجهاً نحو اقتصاد المعرفة في ضوء التحولات الوطنية والعالمية. ويُعد بناء شراكات استراتيجية مع كبرى شركات القطاع الخاص أحد المرتكزات الأساسية لهذا النموذج، من خلال إنشاء معامل تطبيقية ومشاريع بحثية مشتركة، بما يحقق التكامل بين البيئة الأكاديمية والقطاع الإنتاجي، ويعزز نقل المعرفة إلى التطبيق دون الحاجة إلى تفكيك البنية المؤسسية القائمة، مع الحفاظ على توازن الهوية المعرفية بوصفه إطاراً ناظماً لهذا التحول.



مواءمة الدور البحثي لجامعة الملك سعود

مع التخصصات الأكاديمية (الإنسانية وغير الإنسانية)



تبرز جامعة الملك سعود بوصفها إحدى المؤسسات الأكاديمية الرائدة التي تمتلك مقومات تفعيل الدور البحثي وربطه بصورة مباشرة بالتخصصات الأكاديمية الإنسانية وغير الإنسانية، ولا تكمن أهمية هذا الدور في مجرد تعدد المراكز البحثية أو البرامج الأكاديمية، بل في مدى قدرتها على العمل ضمن منظومة مترابطة تُسهم في إنتاج معرفة نوعية، وتدعم في الوقت ذاته احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية الوطنية، إن هذا التكامل يُعزز من كفاءة المخرجات التعليمية والبحثية، ويُسهم في توجيه الجهود العلمية نحو أولويات استراتيجية أكثر وضوحاً وتأثيراً.

هذا التكامل يعزز من:



توجيه الجهود العلمية
نحو أولويات
استراتيجية أكثر
وضوحاً وتأثيراً



كفاءة المخرجات
التعليمية
والبحثية



دعم احتياجات سوق
العمل ومتطلبات
التنمية الوطنية



إنتاج معرفة
نوعية



العمل ضمن منظومة
مترابطة

تعزيز اهتمام الجامعة بمراكز الدراسات البحثية المتخصصة



وفي سياق متصل، تبرز الحاجة إلى تعزيز اهتمام الجامعة بمراكز الدراسات البحثية المتخصصة في مختلف العلوم، نظراً لدورها الحيوي في دعم اتخاذ القرار وصناعة السياسات المبنية على الأدلة، فعلى الرغم من وجود بنية بحثية قائمة، إلا أن محدودية التكامل والتفعيل المؤسسي قد تحد من تحقيق الأثر المأمول.



إن توسيع نطاق هذه المراكز وتفعيل دورها داخل الجامعة وخارجها من شأنه أن يسد الفجوة بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي، ويعزز من إسهام الجامعة في مسيرة التنمية الوطنية.



بناء شبكة مترابطة من المراكز البحثية

كما أن بناء شبكة مترابطة من هذه المراكز داخل الجامعة، مع امتداداتها على المستوى المحلي، سيسهم في:

امتداداتها على
المستوى المحلي



شبكة مترابطة من
المراكز داخل الجامعة



تحفيز الابتكار



رفع جودة
المخرجات العلمية



تعزيز حضور الجامعة كمصدر
رئيس للمعرفة المؤثرة



“ إن التكامل بين التخصصات، وتفعيل مراكز الدراسات البحثية المتخصصة، وربط البحث العلمي بأولويات التنمية الوطنية، هو الطريق نحو جامعة رائدة تُنتج المعرفة، وتُسهم في بناء المستقبل.



وفي هذا الإطار، لا ينبغي النظر إلى التخصصات الأكاديمية داخل الجامعة بوصفها وحدات منفصلة تُقاس قيمتها بمدى ارتباطها المباشر بسوق العمل، بل باعتبارها أجزاء مترابطة ضمن منظومة معرفية شاملة. إذ تتداخل العلوم الإنسانية مع العلوم الطبيعية والتطبيقية لتقديم فهم أعمق للظواهر المعقدة، وصياغة حلول مبتكرة للتحديات المعاصرة. ويُسهم هذا التكامل في إعادة إبراز أهمية التخصصات الإنسانية داخل الجامعة، من خلال دورها في تحليل التحولات الاجتماعية والتقنية، وتأطيرها ضمن أبعاد أخلاقية وثقافية تدعم جودة القرارات والسياسات.

وانطلاقاً من ذلك، يمكن تطوير هيكلية تكاملية داخل الجامعة تقوم على عدة محاور مترابطة:

-البعد الحضاري والثقافي: حيث يمكن للمراكز البحثية المتخصصة في الدراسات الثقافية والإقليمية أن تسهم في تعزيز الفهم العميق للتنوع الحضاري، ودعم الحضور المعرفي للجامعة على المستويين المحلي والدولي. ولا يقتصر دور هذه المراكز على البحث النظري، بل يمتد ليشمل دعم الحوار الثقافي وتعزيز مكانة الجامعة كمنصة معرفية فاعلة، بما يعكس دورها في بناء الوعي الحضاري وتعزيز التواصل بين الثقافات.

-قضايا المجتمع والسياسات: حيث يمكن للمراكز البحثية أن تضطلع بدور محوري في دراسة التحديات الاجتماعية والاقتصادية، مثل سوق العمل، والتنمية المستدامة، والتحولات المجتمعية. ومن خلال هذا الدور، تتحول مخرجات البحث العلمي إلى أدوات عملية تدعم متخذي القرار، وتسهم في صياغة سياسات عامة قائمة على الأدلة، مما يعزز من دور الجامعة في خدمة المجتمع والمشاركة الفاعلة في معالجة قضاياها.

-العلوم والتقنيات: حيث تمتلك الجامعة إمكانات كبيرة في التخصصات العلمية والهندسية، ويمكن تعزيز تكاملها مع التخصصات الإنسانية لفهم الأبعاد الشاملة للتقدم التقني. فالتقنية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، تحتاج إلى أطر أخلاقية واجتماعية تنظّم استخدامها، وهو ما يبرز أهمية التكامل بين مختلف التخصصات داخل الجامعة لضمان توظيف الابتكار بصورة مسؤولة وفعّالة، وبما يحقق التوازن بين التقدم العلمي والقيم المجتمعية.

-الفنون والإبداع: حيث يمكن للتخصصات الإبداعية داخل الجامعة أن تسهم في تعزيز الهوية الثقافية ودعم الابتكار، من خلال توفير بيئة فكرية تدمج بين المعرفة العلمية والتعبير الإنساني. ويُعد هذا البعد عنصراً أساسياً في بناء منظومة معرفية متوازنة تُعزز من قيمة الإنسان إلى جانب التقنية، وتدعم إنتاج أفكار جديدة تتسم بالعمق والتنوع، وتُثري البيئة الأكاديمية والثقافية على حد سواء.



وتتکامل هذه المحاور من خلال مبادرات بحثية وتطبيقية تعمل على ربط المعرفة بالأثر العملي، بما يسهم في تحويل مخرجات البحث العلمي إلى نتائج ملموسة تدعم الاقتصاد والمجتمع. ويعكس هذا التوجه مفهوم المنظومة المعرفية المتكاملة التي تعمل بصورة ديناميكية داخل الجامعة، حيث تتفاعل التخصصات والمراكز البحثية بشكل مستمر لإنتاج معرفة متجددة. ومن ثم، فإن تعزيز الدور البحثي في الجامعة يتطلب تبني رؤية تكاملية واضحة، تعمل على ربط التخصصات ببعضها البعض، وتفعيل دور المراكز البحثية، وبناء شراكات فعالة مع سوق العمل، بما يحقق تنمية شاملة ومستدامة.

التخصصات الأكاديمية في جامعة الملك سعود ودورها

في دعم الأمن الوطني والتنمية الشاملة

هناك جانب جوهري لا ينبغي إغفاله عند مناقشة مستقبل التخصصات الأكاديمية وعلاقتها بسوق العمل، ويتمثل في البعد المرتبط بالأمن الوطني بمفهومه الواسع، والذي يتجاوز الاعتبارات الاقتصادية المباشرة أو قياس التخصصات فقط من خلال حجم الطلب الوظيفي عليها. وفي سياق تجربة جامعة الملك سعود، يتضح أن الجامعة لا تقتصر وظيفتها على كونها مؤسسة تعليمية لإعداد الخريجين لسوق العمل، بل تُعد منظومة معرفية تسهم في بناء الوعي الوطني وإنتاج المعرفة المرتبطة بالاحتياجات الاستراتيجية للدولة. ومن هذا المنظور، فإن بعض التخصصات التي قد تبدو محدودة الارتباط المباشر بالتوظيف تحمل في جوهرها قيمة استراتيجية تتعلق بحماية القرار الوطني وتعزيز الاستقلال المعرفي، وهو ما يجعل تقييمها محصورًا في منطلق سوق العمل فقط تقييماً غير كافٍ لفهم دورها الحقيقي في بنية الدولة. وفي هذا الإطار، تبرز قطاعات مثل الزراعة بوصفها أحد أعمدة الأمن الوطني، إذ لا تُفهم باعتبارها نشاطًا اقتصاديًا تقليديًا فحسب، بل كعنصر سيادي يرتبط بقدرة الدولة على تأمين احتياجاتها الغذائية في مختلف الظروف والتحديات. وفي جامعة الملك سعود، تتجلى أهمية هذا المجال من خلال البرامج الأكاديمية والبحثية في العلوم الزراعية التي تعمل على تطوير تقنيات الزراعة الحديثة، وتحسين الإنتاج في البيئات الصحراوية، ورفع كفاءة استخدام الموارد الطبيعية. ومع ارتباط هذا القطاع بتقلبات الأسواق العالمية وسلاسل الإمداد الدولية، يصبح الاعتماد الكبير على الخارج في الغذاء عامل هشاشة استراتيجية، مما يبرز أهمية دعم هذه التخصصات وتطوير البحث العلمي فيها بوصفه جزءًا من منظومة الأمن الوطني وليس مجرد استجابة لاحتياجات سوق العمل.



ويزداد هذا البعد وضوفاً عند ربطه بالعلوم الإنسانية، وبالأخص علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، إذ لا يمكن فهم الأمن الغذائي بمعزل عن السياقات الاجتماعية التي يتم فيها الإنتاج والاستهلاك. ففي جامعة الملك سعود، يسهم علم الاجتماع في تحليل التحولات المصاحبة للتغير في الأنماط الزراعية، مثل الهجرة من الريف إلى المدن، وتغير طبيعة العمل، وإعادة تشكيل البنية الاجتماعية داخل المجتمعات المحلية. كما تسهم الخدمة الاجتماعية في التعامل مع الآثار الاجتماعية لهذه التحولات من خلال دعم الأسر والعاملين في القطاعات الإنتاجية، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وضمان ألا تبقى السياسات التنموية محصورة في بعدها الاقتصادي، بل تمتد لتشمل البعد الإنساني والاجتماعي بوصفه جزءاً أساسياً من التنمية الشاملة.

كما يشكل الأمن المجتمعي أحد الأبعاد المركزية في هذا الإطار، إذ يعكس درجة تماسك البنية الاجتماعية وقدرتها على التكيف مع التحولات الاقتصادية والثقافية والتقنية المتسارعة. وفي جامعة الملك سعود، تؤدي تخصصات علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية دوراً مهماً في تحليل الظواهر الاجتماعية المعاصرة، مثل تغير بنية الأسرة، والتحولات القيمية، وتأثيرات التحول الرقمي، وتبدل أنماط العمل والعلاقات الاجتماعية. ويسهم علم الاجتماع في تقديم فهم علمي لهذه التحولات، بينما تعمل الخدمة الاجتماعية على تحويل هذا الفهم إلى تدخلات عملية تدعم الاستقرار الأسري، وتعالج المشكلات الاجتماعية، وتعزز التماسك داخل المجتمع. وبهذا يصبح الأمن المجتمعي نتيجة لتكامل المعرفة الإنسانية مع السياسات التنموية، وليس مجرد انعكاس مباشر للنمو الاقتصادي أو التقدم التقني.

كذلك تُعدّ قضية اللغة العربية في سياقها الأكاديمي المعاصر قضيةً حضاريةً تتجاوز الجدل النظري حول "جدواها"، لتتصل مباشرةً بمسؤولية تاريخية وثقافية مرتبطة بمكانة العالم العربي في إنتاج المعرفة وتوجيهها. فوجود أقسام متقدمة للغة العربية والدراسات الإسلامية في جامعات عالمية كأكسفورد وهارفارد والسوربون لا يُضعف من مركزية المملكة العربية السعودية، بل يكشف عن مساحة معرفية كان الأجدار بها أن تنصدها بوصفها مهد العروبة ومهبط الوحي، بما يجعل من هذا الحضور الخارجي مؤشراً على فراغٍ في القيادة العلمية يمكن للمملكة أن تسده.



وتستند هذه الإشكالية إلى حقيقة أن المملكة لا تمتلك ميزة لغوية أو دينية فحسب، بل تمتلك أصل المرجعية التاريخية للغة العربية والعلوم الشرعية، غير أن هذه الرمزية لا تتحول تلقائياً إلى زيادة معرفية ما لم تُترجم إلى مشروع مؤسسي مستدام. ومن هنا، فإن مسؤولية الجامعات السعودية تتجاوز الوظيفة التعليمية التقليدية إلى دور حضاري يتمثل في إعادة إنتاج المعرفة اللغوية والشرعية وتطويرها، لا الاكتفاء بحفظها أو نقلها.

وفي هذا الإطار، تبرز الحاجة إلى إعادة بناء تصور تخصص اللغة العربية بوصفه مجالاً متعدد التطبيقات، يمتد إلى التعليم والإعلام والقانون والدعوة والاتصال الرقمي، وصولاً إلى مجالات الذكاء الاصطناعي وتحليل الخطاب وصناعة المحتوى الثقافي والإعلامي والسينمائي، بما يحول اللغة إلى أداة إنتاج معرفي عالمي لا مجرد وعاء تراثي. غير أن هذا التوسع يواجه تحديات تتمثل في حصر التخصص في البعد النحوي والإملائي التقليدي من جهة، وضعف الوعي المجتمعي والإداري بإمكاناته التطبيقية الواسعة من جهة أخرى، إضافة إلى بعض النزعات المحافظة التي تحد من انفتاحه العلمي.

وعليه، فإن تعزيز هذا الدور لا يعني الاقتصار على جامعة بعينها، بل يستدعي رؤية وطنية شاملة تتكامل فيها أدوار الجامعات السعودية كافة، بما فيها الجامعات المتخصصة، لتصبح المملكة مركزاً عالمياً للدراسات العربية والإسلامية. ومن ثم، فإن السؤال لا يتعلق بإمكانية اضطلاع جامعة واحدة بهذا الدور، بل بقدرة المنظومة الجامعية السعودية مجتمعة على تحويل هذه المسؤولية الحضارية إلى مشروع علمي مؤسسي متكامل، يوازن بين الحفاظ والتجديد، ويضمن حضوراً معرفياً عالمياً فاعلاً ومؤثراً.

ومن هذا المنطلق، يتضح أن تقييم التخصصات الأكاديمية - جميعها بما يشمل تخصصات اللغة العربية والتاريخ والجغرافيا وعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية - لا يمكن أن يُختزل في منطلق العرض والطلب في سوق العمل، بل ينبغي أن يُنظر إليه ضمن إطار أشمل يرتبط بسيادة الدولة وقدرتها على إدارة مواردها الحيوية وبناء استقرارها المستقبلي. وتُظهر تجربة جامعة الملك سعود أن قيمة التخصصات تتجلى في دورها التكاملية داخل منظومة الأمن الوطني بمختلف أبعاده، سواء الغذائي أو المائي أو المجتمعي. وعليه، فإن أي إعادة نظر في هيكلية التخصصات أو السياسات التعليمية يجب أن تأخذ في الاعتبار هذه الأبعاد الاستراتيجية، لأن إغفالها قد يؤدي إلى فجوات معرفية ومجتمعية تؤثر في قدرة الدولة على تحقيق التنمية الشاملة والاستدامة، خاصة حين لا تكون الرؤية الأكاديمية محيطة بالعلاقة المعقدة بين المعرفة والسيادة والتنمية.



خلاصة التوجهات المؤيدة والمعارضة لقرارات إعادة هيكلة

التخصصات في جامعة الملك سعود

تكشف القراءة التحليلية لقرار إيقاف القبول في عدد من التخصصات الإنسانية بجامعة الملك سعود والمعدل لاحقاً، عن جدل يتجاوز حدود الإجراء الإداري أو تعديل سياسات القبول، ليعكس تبايناً واضحاً في التوجهات المؤيدة والمعارضة لقرار إعادة هيكلة التخصصات. وقد أسهم غياب إطار تفسيري معنن للقرار في اتساع مساحة التأويل، حيث تشكلت قراءات متعددة، بما جعل القرار يُفهم بوصفه تحولاً في الرؤية الأكاديمية أكثر من كونه إجراءً تنظيمياً محدود الأثر.

ويتضح كذلك أن قرارات إعادة الهيكلة، بما تتضمنه من تحديث للبرامج وربطها بسوق العمل والاستفادة من الخبرات الاستشارية، يمكن أن تُقرأ ضمن مسار إصلاحي يسعى إلى رفع الكفاءة وتحسين المخرجات وتعزيز التنافسية المؤسسية. غير أن هذا المسار، رغم مشروعيته من حيث المبدأ، يظل بحاجة إلى ضبط دقيق يضمن عدم تحول أدوات الإصلاح إلى مرجعيات حاكمة تعيد تعريف الجامعة بمنطق وظيفي ضيق، يختزلها في إنتاج المهارات الآنية دون الالتفات إلى أدوارها المعرفية والحضارية في إنتاج الوعي وبناء الإنسان وحفظ التراكم العلمي.

ويتبين أيضاً أن إشكالية الاستشارات الخارجية لا تكمن في مبدأ الاستعانة بالخبرة العالمية، بل في حدود حضورها داخل عملية صنع القرار، ومدى قدرتها على فهم الخصوصية المعرفية للمؤسسة الجامعية ذات الامتداد التاريخي والثقافي. فحين تتحول الخبرة الاستشارية من دور داعم إلى دور موجه، ينشأ تساؤل حول طبيعة التوازن بين العقل المؤسسي الداخلي والنماذج الخارجية الجاهزة، وهو ما يرتبط مباشرة بمفهوم الحوكمة الأكاديمية وحدود استقلاليتها.

كما يتبين أن الحوكمة في هذا السياق لا تُفهم فقط بوصفها إجراءات تنظيمية لضبط القرار، بل بوصفها منظومة متكاملة تشمل المشاركة المؤسسية، وشفافية التفسير، وإشراك أصحاب المصلحة في فهم مسارات التحول. فضعف التواصل أو غموض التبرير قد يؤدي إلى فجوة إدراكية بين القرار ومحيطه الأكاديمي، حتى وإن كان القرار في جوهره جزءاً من توجه تطويري أوسع يتسق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030.

ومن جهة أخرى، يتبين أن العاطفة في هذا السياق ليست عنصراً هامشياً يمكن استبعاده بالكامل من تحليل السياسات، بل هي جزء من البنية الرمزية للمؤسسات الأكاديمية، خاصة تلك التي تمتلك تاريخاً طويلاً وتراكماً معرفياً ممتداً. غير أن المطلوب ليس الانصياع للعاطفة أو إقصاؤها، بل إدارتها ضمن إطار نقدي عقلاني يسمح بتحويلها إلى عنصر إضاءة يساعد على فهم أعمق لأبعاد القرار، بدل أن تتحول إلى عامل تشويش على النقاش العلمي.

وفي ضوء ذلك، يتبين أن أي قراءة لقرارات إعادة الهيكلة لا يمكن أن تكتفي بالبعد الإجرائي أو الاقتصادي، بل ينبغي أن تمتد إلى فهم أثرها على البنية المعرفية للمؤسسة الجامعية، وعلى علاقتها بالمجتمع والدولة ومسار التنمية. فالمسألة لا تتعلق بمجرد تحديث برامج أو تعديل مسارات قبول، بل بإعادة تشكيل موقع الجامعة داخل المنظومة الوطنية بوصفها فاعلاً معرفياً وتموياً في آن واحد.

وبذلك، يمكن القول إن جوهر النقاش يتمثل في كيفية بناء توازن مستدام بين متطلبات الكفاءة والمواءمة مع سوق العمل من جهة، والحفاظ على العمق المعرفي والهوية الأكاديمية من جهة أخرى، في إطار حوكمة رشيدة وتواصل مؤسسي فاعل، يضمن أن يظل الإصلاح الجامعي جزءاً من مشروع وطني متكامل، لا مجرد سلسلة من القرارات الإدارية المنفصلة عن سياقها المعرفي والحضاري.





أولاً: التوجهات المؤيدة

(منطق سوق العمل والكفاءة)

1

• موازنة المخرجات مع سوق العمل المتغير

ينطلق هذا التوجه من أن سوق العمل يشهد تحولات سريعة بفعل التغيرات التقنية والاقتصادية، الأمر الذي يستدعي إعادة ضبط التخصصات الجامعية بحيث تكون أكثر ارتباطاً بالقطاعات الإنتاجية والخدمية. ويُنظر إلى الجامعة باعتبارها جهة إنتاج للمهارات والكفاءات التي يمكن توظيفها مباشرة في الاقتصاد الوطني، وليس فقط مؤسسة معرفية نظرية.



2

• تعزيز الارتباط بين البرامج والطلب الوظيفي

يؤكد هذا الاتجاه على أهمية أن تعكس البرامج الأكاديمية احتياجات فعلية في سوق العمل، بحيث لا تبقى بعض التخصصات بعيدة عن فرص التوظيف أو محدودة التأثير المهني. ويُطرح هنا معيار "القابلية للتوظيف" كأحد مؤشرات قياس جودة البرنامج الأكاديمي وفاعليته.



3

• إعادة تقييم التخصصات وفق الجدوى والكفاءة

يقوم هذا التصور على مراجعة دورية للتخصصات، بحيث يتم الإبقاء على البرامج ذات الجدوى العالية، وإعادة هيكلة أو دمج أو إيقاف البرامج التي لا تحقق مردوداً وظيفياً أو اقتصادياً واضحاً. ويُنظر إلى ذلك باعتباره جزءاً من حوكمة التعليم العالي وتحسين كفاءته التشغيلية.



4

• رفع جاهزية الخريجين لسوق العمل الحديث

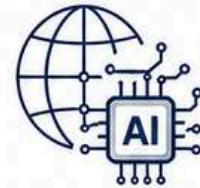
يركز هذا التوجه على أن الخريج يجب أن يمتلك مهارات قابلة للتطبيق المباشر في بيئة العمل، بما يشمل المهارات التقنية والتحليلية والرقمية. وبالتالي فإن إعادة الهيكلة تُفهم بوصفها أداة لرفع القدرة التنافسية للخريجين في سوق عمل شديد التغير.



5

• التكيف مع التحولات الاقتصادية والتقنية

ينطلق هذا التصور من أن الجامعات لا يمكن أن تبقى بمعزل عن التحولات العالمية، خصوصاً مع صعود الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي، ما يستدعي إعادة توجيه الموارد الأكاديمية نحو التخصصات الأكثر ارتباطاً بالمستقبل الوظيفي.





1

• رفض اختزال الجامعة في الوظيفة الاقتصادية

يرى هذا التوجه أن تحويل الجامعة إلى أداة لخدمة سوق العمل فقط يؤدي إلى تقليص جوهر رسالتها، التي تتمثل في إنتاج المعرفة وبناء الإنسان فكرياً وثقافياً، وليس فقط إعداد موظفين لسوق العمل.



2

• العلوم الإنسانية بوصفها بنية للفهم النقدي

تعد العلوم الإنسانية في هذا التصور الإطار الذي يُنتج القدرة على التحليل النقدي للواقع الاجتماعي والثقافي والتاريخي. وهي ليست تخصصات هامشية، بل أدوات لفهم تعقيدات المجتمع وتفسير التحولات الكبرى فيه.



3

• رفض معيار الجدوى الاقتصادية المباشرة

لا يُنظر إلى قيمة التخصصات من خلال عائدها الوظيفي المباشر فقط، بل من خلال دورها في بناء الوعي وإنتاج المعرفة طويلة المدى. فبعض التخصصات تُنتج أثرها على مستوى التفكير والثقافة وليس فقط على مستوى الوظيفة.



4

• الجامعة كمؤسسة لإنتاج المعرفة والوعي

تفهم الجامعة في هذا السياق باعتبارها فضاء معرفياً مركباً يُسهم في تشكيل الوعي الجمعي، وتطوير أدوات التفكير النقدي، وبناء القدرة على فهم العالم وتفسيره، وليس مجرد وسيط للتوظيف المهني أو محطة لإعداد المهارات الوظيفية المباشرة.



5

• التحذير من تراجع القدرة على تفسير الواقع

يُشير هذا الاتجاه إلى أن تقليص العلوم الإنسانية قد يؤدي إلى ضعف في أدوات تحليل الظواهر الاجتماعية والثقافية المعقدة، مما ينعكس على قدرة المجتمع على فهم ذاته والتعامل مع تحولات البيئة المحلية والعالمية.





وفي ضوء ما سبق عرضه من توجهات متباينة، يتضح أن قرار إعادة هيكلة التخصصات يعد بمثابة نقطة تقاطع بين رؤيتين مختلفتين لوظيفة الجامعة ودورها في المجتمع. فبينما يركز أحد الاتجاهين على تعزيز الكفاءة الاقتصادية وربط التعليم بمتطلبات سوق العمل، يتمسك الاتجاه الآخر بالحفاظ على الدور المعرفي والتكويني للجامعة بوصفها فضاءً لإنتاج الوعي وتفسير الواقع. ويعكس هذا التباين أن القضية تتجاوز حدود التخصصات ذاتها، لتصل إلى إعادة تعريف موقع المعرفة داخل المنظومة الجامعية، وحدود التوازن بين الاعتبارات الفكرية والتنموية، بما يجعل هذا الجدل مفتوحاً على مزيد من النقاش حول مستقبل التعليم العالي ووظيفته في سياق التحولات المعاصرة.

دروس مستفادة من التفاعل المجتمعي "الأكاديمي والشعبي" مع قرارات إعادة هيكلة التخصصات.

• أولاً: اختلال التوازن بين مشروعية القرار وشرعيته المعرفية

تأسست قرارات إعادة هيكلة التخصصات في جامعة الملك سعود على قاعدة نظامية صلبة تمنح الجامعة استقلالاً مؤسسياً واسعاً في إدارة برامجها الأكاديمية، غير أن هذا الأساس القانوني - على صلابته - قد لا يكفي وحده لإضفاء الشرعية المعرفية الكاملة على القرار. فالإشكال العميق، كما تكشف القراءة التحليلية، لا يكمن في حق اتخاذ القرار، بل في كيفية إنتاجه، حيث طغت النزعة الإدارية على النقاش الأكاديمي، وتراجعت آليات التداول العلمي التي تشكل جوهر الحوكمة الجامعية الرشيدة. لقد أفضى هذا التحول إلى ضعف التشاركية، وتهميش الخبرة الداخلية، واعتماد متزايد على استشارات خارجية تحولت - في بعض مراحلها - من دورها الداعم إلى موقع المرجعية المهيمنة. وفي هذا السياق، يظهر خلل بنيوي يتمثل في اختزال الجامعة في بعدها الوظيفي، وربط قيمتها بمؤشرات كمية آنية، كالتوظيف والعائد الاقتصادي، بما يهدد بإضعاف دورها في إنتاج المعرفة وبناء الوعي النقدي. إن هذا الاختزال لا يعكس فقط تحولاً في السياسات، بل يعبر عن إعادة تعريف ضمنية لوظيفة الجامعة ذاتها، بحيث تنتقل من كونها "مؤسسة حضارية لإنتاج المعنى" إلى "جهاز اقتصادي لإنتاج المهارات". وهو تحول، وإن بدا منسجماً مع ضغوط السوق، إلا أنه ينطوي على مخاطر عميقة تتعلق بفقدان التوازن المعرفي، وتآكل الهوية العلمية للجامعة، وانفصالها التدريجي عن سياقها الثقافي والاجتماعي.



ثانياً: أزمة الحوكمة الأكاديمية بين المركزية الإدارية وضعف المشاركة

إن أحد أبرز مواطن الخلل التي تكشفها المقارنة التحليلية يتمثل في هيمنة نموذج الإدارة من أعلى إلى أسفل، حيث تُتخذ القرارات في دوائر ضيقة، ثم تُمرر إلى المجتمع الأكاديمي باعتبارها حقائق منجزة، لا موضوعات قابلة للنقاش. هذا النمط من الحوكمة، وإن كان فعالاً من حيث السرعة، إلا أنه يفتقر إلى العمق المؤسسي الذي يمنح القرارات شرعيتها واستدامتها. فالجامعة، بطبيعتها، ليست مؤسسة بيروقراطية، بل فضاء تداولي يقوم على الجدل العلمي وبناء التوافق. وعندما تغيب هذه الديناميكية، يتحول القرار إلى عبء مؤسسي يواجه مقاومة صامتة أو معلنة. كما أن ضعف إشراك أعضاء هيئة التدريس - بوصفهم حاملي المعرفة الفعلية - يؤدي إلى فجوة بين صانع القرار ومنفذه، ويُنتج حالة من "الاغتراب المؤسسي" داخل الجامعة. ويزداد هذا الإشكال تعقيداً مع تغليب المؤشرات الكمية على النقاش النوعي، حيث تصبح الأرقام بديلاً عن الفهم، والإحصاءات بديلاً عن الرؤية. إن الحوكمة الرشيدة لا تقوم على كفاءة القرار فحسب، بل على مشروعياته التداولية، أي على قدرته على إقناع الفاعلين به وإشراكهم في صياغته، وهو ما يمثل التحدي الأكبر في الحالة الراهنة.

ثالثاً: الجامعات النخبوية ومنطق التكامل المعرفي

حين ننتقل إلى المقارنة مع الجامعات العالمية الرائدة مثل HARVARD UNIVERSITY و STANFORD UNIVERSITY و UNIVERSITY OF OXFORD و CAMBRIDGE، يتضح أن الفارق الجوهرى لا يكمن في تبني هذه الجامعات لمبدأ التحديث، بل في طبيعة هذا التحديث. فهذه المؤسسات لم تستجب لضغوط السوق عبر إلغاء التخصصات الإنسانية، بل عبر إعادة دمجها ضمن منظومات معرفية أكثر تعقيداً. ففي ستانفورد، يُدمج علم الأخلاقيات مع هندسة الذكاء الاصطناعي، وفي أكسفورد تُعد الفلسفة والسياسة والاقتصاد مساراً مركزياً لصناعة النخب، بينما تحافظ هارفارد على نموذج التعليم الليبرالي الذي يوازن بين التخصص والاتساع المعرفي. إن هذه الجامعات تدرك أن الابتكار التقني لا يمكن فصله عن السياق الإنساني، وأن العلوم الإنسانية ليست عبئاً على الاقتصاد، بل شرطاً لإدارته بوعي. ومن ثم، فإن الاختلاف بين هذه النماذج وقرارات جامعة الملك سعود لا يتعلق بالأهداف، بل بالوسائل؛ فبينما اخترت الجامعات العالمية مسار التكامل والتحديث، اتجهت القرارات المحلية - في بعض جوانبها - نحو الاختزال والإقصاء.



رابعاً: نبض الرأي العام السعودي بين النقد المعرفي والقلق الحضاري

لقد عكست التفاعلات الواسعة على منصة X، إلى جانب المقالات الصحفية والدراسات الأكاديمية، حالة غير مسبوقة من الحراك الفكري حول هذه القرارات. ويمكن قراءة هذا الحراك بوصفه تعبيراً عن وعي مجتمعي متقدم يدرك أن الجامعة ليست مجرد مؤسسة تعليمية، بل ركيزة للهوية الوطنية. وقد انقسم الخطاب العام إلى تيارين رئيسيين: تيار مؤيد يرى في القرارات ضرورة لمواءمة التعليم مع سوق العمل، وتيار ناقد يحذر من اختزال المعرفة في بعدها الاقتصادي. غير أن اللافت في هذا الجدل هو ارتفاع مستوى النقاش، حيث لم يقتصر على الانفعال، بل اتسم بقدر كبير من التحليل الفلسفي والتربوي. فقد تناولت المقالات قضايا مثل "وظيفة الجامعة"، و"أزمة المعرفة"، و"العلاقة بين التعليم والاقتصاد"، بينما ركزت التغريدات على البعد الرمزي للعلوم الإنسانية، بوصفها حاملة للغة والتاريخ والهوية. إن هذا التفاعل يكشف عن مجتمع لا يرفض التغيير، بل يطالب بأن يكون تغييراً واعياً، يحافظ على التوازن بين الحداثة والأصالة، وبين الكفاءة الاقتصادية والعمق الثقافي.

خامساً: مفارقة التوجهات بين الجامعة ورؤية المملكة 2030

تتجلى المفارقة الكبرى حين توضع هذه القرارات في سياق VISION 2030، التي تقوم في جوهرها على إعادة الاعتبار للإنسان بوصفه محور التنمية. فقد شهدت السنوات الأخيرة تأسيس المعهد الملكي للأنثروبولوجيا والدراسات الثقافية، إلى جانب مبادرات لتعزيز اللغة العربية والصناعات الثقافية، وهي جميعها مؤشرات على توجه استراتيجي يعترف بالدور الحيوي للعلوم الإنسانية. ومن ثم، فإن تقليص هذه التخصصات داخل جامعة محورية يبدو متعارضاً - على مستوى المفهوم - مع روح الرؤية التي تسعى إلى بناء اقتصاد معرفي متكامل. فالرؤية لا تفصل بين التقنية والثقافة، بل تدمجها في مشروع حضاري واحد. ولذلك، فإن التحدي الحقيقي لا يكمن في وجود التخصصات الإنسانية، بل في كيفية إعادة توظيفها لتكون جزءاً من منظومة الابتكار، لا خارجها.

سادساً: المقالات النقدية بوصفها تفكيراً فلسفياً لوظيفة الجامعة

في قلب الحراك الفكري الذي تزامن مع قرارات إعادة هيكلة التخصصات، برزت مقالات نقدية ذات طابع أكاديمي عميق، لم تكتف بالاعتراض، بل انخرطت في مساءلة فلسفة التعليم ذاتها. فقد كتب عدد من الأكاديميين السعوديين في الصحف الوطنية - مثل الرياض والشرق الأوسط وعكاظ - مقالات تناولت فكرة "اختزال الجامعة" في بعدها الاقتصادي، محذرين من أن تحويلها إلى "مؤسسة إنتاج مهارات" يُفرضها من مضمونها الحضاري.

ومن أبرز الأطروحات التي تكررت في هذه المقالات التأكيد على أن العلوم الإنسانية ليست ترفاً معرفياً، بل تمثل "الوعي التفسيري" الذي يضبط مسار التنمية. كما طرحت فكرة أن ربط قيمة التخصص بنسبة التوظيف فقط يعكس قصوراً في فهم طبيعة الاقتصاد المعرفي، الذي يعتمد - في عمقه - على الإبداع والقدرة النقدية.



وفي بعض المقالات، استُحضرت تجارب عالمية للتدليل على أن الجامعات الكبرى لم تتخلَّ عن الإنسانية، بل أعادت توظيفها. هذا الخطاب النقدي اتسم بنبرة هادئة لكنها حاسمة، إذ لم يكن موجهاً ضد التطوير، بل ضد "التطوير غير المتوازن"، الذي يهدد بتحويل الجامعة من فضاء لإنتاج المعنى إلى أداة لتلبية الطلب الآني للسوق.

سابعاً: خطاب النخبة الأكاديمية بين القلق المعرفي والدفاع عن التوازن

على مستوى الكتابات الأكاديمية المتخصصة، ظهرت مقالات ودراسات قصيرة تناولها أساتذة جامعات عبر المنصات الرقمية والملاحق الثقافية، ركزت على مفهوم "التكامل المعرفي" بوصفه حجر الزاوية في أي إصلاح جامعي. وقد استند هذا الخطاب إلى نظريات معاصرة في التعليم العالي، مثل نموذج "الجامعة الشاملة" (COMPREHENSIVE UNIVERSITY) ونموذج "التعليم الليبرالي"، للدلالة على أن التخصص العميق لا يعني إقصاء الحقول الأخرى. كما تناولت بعض هذه المقالات مفهوم "رأس المال الثقافي" عند PIERRE BOURDIEU، لتوضح أن تقليص العلوم الإنسانية قد يؤدي إلى تآكل القدرة المجتمعية على إنتاج المعنى والرموز. وفي سياق متصل، حذر أكاديميون من أن إضعاف هذه التخصصات سيؤثر على جودة السياسات العامة، لأن فهم المجتمع وسلوكه شرط أساسي لصناعة القرار. وقد اتسم هذا الخطاب بقلق عميق، لكنه لم يكن انفعالياً، بل مؤسساً على حجج علمية تربط بين بنية المعرفة واستدامة التنمية، في محاولة لإعادة توجيه النقاش من مستوى "القرار الإداري" إلى مستوى "الفلسفة المعرفية".

ثامناً: تغريدات منصة X بوصفها مرآة الوجدان الجمعي

أما على منصة X، فقد تشكلت موجة واسعة من التغريدات التي عكست تفاعلاً شعبياً وأكاديمياً متداخلاً، حيث لم يعد النقاش محصوراً في النخب، بل امتد إلى فئات مختلفة من المجتمع. وأمكن رصد ثلاثة أنماط رئيسية من التغريدات: أولها تغريدات نقدية ركزت على "فقدان الهوية"، حيث عرَّ مغردون عن خشيتهم من أن يؤدي تقليص تخصصات مثل اللغة العربية والتاريخ إلى إضعاف الذاكرة الثقافية. ومن الأمثلة المتكررة عبارات مثل: "جامعة بلا إنسانيات هي جسد بلا روح"، و "من يدرس التقنية دون فهم الإنسان، يصنع أدوات بلا بوصلة". أما النمط الثاني فكان تطليلاً، حيث قدم بعض الأكاديميين والباحثين تغريدات مطولة (THREADS) ناقشوا فيها العلاقة بين التعليم وسوق العمل، مؤكدين أن السوق متغير، بينما المعرفة التأسيسية أكثر ثباتاً. في حين جاء النمط الثالث دفاعياً، يدعم القرارات من زاوية اقتصادية، معتبراً أن الأولوية يجب أن تُمنح للتخصصات ذات العائد الوظيفي المرتفع. غير أن اللافت أن حتى هذا التيار المؤيد لم ينكر أهمية العلوم الإنسانية، بل دعا إلى "إعادة تنظيمها" بدلاً من إلغائها.



تاسعاً: اللغة الرمزية في التغريدات... بين الشعرية والاحتجاج

استمعت كثير من التغريدات بلغة رمزية كثيفة، تعكس عمق الارتباط العاطفي بالعلوم الإنسانية. فقد استُخدمت استعارات مثل "الذاكرة"، و"الروح"، و"الهوية"، للإشارة إلى هذه التخصصات، في مقابل وصف التخصصات التقنية بـ "الأدوات" أو "الوسائل". ومن الأمثلة اللافتة تغريدات قارنت بين "بناء الجسور" و"بناء المعنى"، مؤكدة أن الحضارات لا تقوم على الهندسة وحدها، بل على الفهم. كما ظهرت تغريدات تستحضر التاريخ الثقافي للمملكة، وتربط بين اللغة العربية والتراث الوطني، معتبرة أن أي إضعاف لهذه الحقول يمثل "فقداناً تدريجياً للذات".

هذا البعد الرمزي في الخطاب يكشف أن القضية لم تُقرأ بوصفها قراراً تعليمياً فحسب، بل بوصفها مسألة تمس العمق الحضاري للمجتمع، وهو ما يفسر حدة التفاعل واتساعه.

عاشراً: التفاعل بين المقالات والتغريدات... تشكل فضاء نقدي جديد

ما يميز هذا الحراك هو التداخل بين المقالات الأكاديمية والتغريدات الشعبية، حيث لم يعد هناك فصل حاد بين "الخطاب النخبوي" و"الخطاب العام". فقد كانت المقالات تُقتبس وتُناقش على منصة X، بينما تتحول بعض التغريدات التحليلية إلى مقالات مطولة في الصحف. هذا التفاعل خلق فضاءً نقدياً جديداً، تتلاقى فيه المعرفة الأكاديمية مع الحس المجتمعي، وتُعاد فيه صياغة القضايا الكبرى بلغة تجمع بين التحليل والعاطفة. كما أسهم هذا الفضاء في رفع مستوى الوعي العام، حيث أصبحت مفاهيم مثل "فلسفة التعليم" و"التكامل المعرفي" و"الاقتصاد المعرفي" جزءاً من النقاش اليومي.

حادي عشر: دلالة الحراك... مجتمع يطالب بتوازن لا برفض التغيير

في المحصلة، لا يمكن قراءة هذا الحراك بوصفه رفضاً للتطوير، بل هو تعبير عن مطالبة جماعية بأن يكون التطوير متوازناً، يحافظ على العلاقة الجدلية بين الحداثة والأصالة. فالمجتمع السعودي - كما عكست هذه التفاعلات - لا يعارض التحديث، لكنه يرفض أن يتم على حساب الهوية المعرفية. ومن هنا، فإن هذا الحراك يمثل فرصة ثمينة لصناع القرار، ليس فقط لفهم ردود الفعل، بل لإعادة التفكير في مسارات الإصلاح، بما يضمن تحقيق الكفاءة الاقتصادية دون التضحية بالعمق الثقافي. إنه، في جوهره، حوار حضاري حول معنى الجامعة ودورها، وحول الكيفية التي يمكن بها بناء مستقبل لا ينفصل عن جذوره.

ثاني عشر: إعادة التوازن وإعادة تعريف المسار

إن إعادة تصويب المسار تتطلب مقارنة شاملة تعيد الاعتبار للتوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعمق المعرفي. أولاً، ينبغي إعادة بناء عملية صنع القرار على أساس تشاركي يضمن إشراك أعضاء هيئة التدريس والخبراء الوطنيين، بما يعزز المشروعات المؤسسية. ثانياً، يتعين تبني نموذج تكاملي يدمج العلوم الإنسانية مع التخصصات التقنية، عبر برامج بينية تعكس طبيعة الاقتصاد المعرفي المعاصر.



ثالثاً، يجب إعادة تعريف العلاقة مع الاستشارات الخارجية بحيث تكون داعمة لا مهيمنة، مع تعزيز الاعتماد على المعرفة المحلية. رابعاً، تطوير مؤشرات تقييم جديدة تقيس الأثر الاجتماعي والثقافي طويل المدى، لا العائد الاقتصادي فقط. خامساً، موازنة السياسات الجامعية مع توجهات رؤية 2030، بما يضمن انسجامها مع المشروع الوطني الأوسع. وأخيراً، فإن الحفاظ على العلوم الإنسانية ليس ترفاً فكرياً، بل ضرورة استراتيجية، لأن المجتمعات التي تفقد قدرتها على فهم ذاتها، تفقد قدرتها على توجيه مستقبلها.

خاتمة

يتبين فيما يتعلق بقرارات تحديث مسارات القبول وإعادة هيكلة التخصصات في جامعة الملك سعود أن القضية لا تقف عند حدود القرار الإداري أو الإجراء التنظيمي، بل تمتد إلى مستوى أعمق يتعلق بطبيعة التحول في فهم وظيفة الجامعة ذاتها، وحدود التوازن بين التطوير المؤسسي ومتطلبات الحفاظ على الهوية المعرفية. وفي هذا السياق، لا يمكن التعامل مع الجدول الدائر بوصفه انقساماً بين قبول ورفض، بل باعتباره مساحة تحليلية تكشف تعقيدات العلاقة بين المعرفة والتنمية، وبين الحوكمة الأكاديمية ومتطلبات التحول الوطني في ضوء رؤية المملكة 2030.

ويتبين أيضاً أن الجدول القائم حول إعادة الهيكلة يعكس إشكالية أعمق تتعلق بتوازن المعرفة داخل الجامعة، خاصة بين التخصصات التطبيقية والإنسانية. فالتحدي لا يتمثل في إقصاء أحد الطرفين، بل في إعادة بناء علاقة تكاملية بينهما تضمن استمرار إنتاج المعرفة بمستوياتها المختلفة، مع الحفاظ على دور العلوم الإنسانية في فهم المجتمع وتفسير تحولات الهوية والثقافة، إلى جانب دور التخصصات التطبيقية في دعم الاقتصاد والتنمية.

في سياق متصل، يُلاحظ أن تراجع جامعة الملك سعود وإعادة فتح القبول في التخصصات التي أُعلن سابقاً عن إلغائها للعام الدراسي 2026-2027، يعكس مراجعة فعلية لبعض الإجراءات المرتبطة بإعادة هيكلة البرامج الأكاديمية. ولا ينبغي النظر إلى هذا التراجع بوصفه مؤشراً على ضعف مؤسسي أو تراجع في القدرة الإدارية، بل قد يكون في جوهره دليلاً على نضج حوكمي وقدرة على إعادة النظر والتصحيح الذاتي. فالمؤسسات الأكاديمية الرصينة لا تُقاس قوتها بصرامة قراراتها فقط، بل بقدرتها على اختبار هذا القرار في ضوء أثره على الاتساق المؤسسي، وعلى البيئة الأكاديمية، وعلى رسالتها المعرفية العامة. وعندما يتبين أن القرار أحدث خللاً في هذا الاتساق، فإن إعادة النظر فيه تصبح جزءاً من قوة المؤسسة لا من ضعفها، لأنها تعيد الجامعة إلى منطقتها الطبيعي القائم على المعرفة لا على الجمود.



المصادر والمراجع

1. استند التقرير إلى نقاشات ملتقى أسبار حول: «تحديث مسارات القبول وإعادة هيكلة التخصصات في جامعة الملك سعود: بين التطوير المؤسسي وإشكالات الهوية المعرفية وتحديات سوق العمل»، خلال الفترة 16-20 إبريل 2026م، بمشاركة نخبة من الخبراء والمتخصصين.
2. الأسمري، عبدالرحمن. (2026). بعد الجدل.. جامعة الملك سعود توضح أسباب إلغاء تخصصات العربية والتاريخ والجغرافيا، [HTTPS://WWW.OKAZ.COM.SA/LOCAL/NA/2244287](https://www.okaz.com.sa/local/na/2244287)
3. التميمي، أيمن. (د.ت). الأكاديمية في مواجهة الصناعة: صدام الرؤى أم تكامل الأدوار؟، [LINKEDIN.COM/IN/AIMAN-ALTAMIMI](https://www.linkedin.com/in/aiman-altamimi)
4. الحارثي، فهد العرابي. (2026). إلغاء تخصصات إنسانية في جامعة الملك سعود تحوّل خطير في فلسفة التعليم. [HTTPS://WWW.MAKKAHNEWS.SA/5499498.HTML](https://www.makkaahnews.sa/5499498.html)
5. الخضير، عبدالعزيز بن عبدالله. (2026). بين القرار الإداري والشرعية المعرفية: ماذا تعلمنا أزمة جامعة الملك سعود؟ [HTTPS://WWW.MAKKAHNEWS.SA/5499864.HTML](https://www.makkaahnews.sa/5499864.html)
6. الداود، إبراهيم بن داود. (2026). الهيكلية الأكاديمية وسوق العمل والتخصص في مواجهة تحول جامعة الملك سعود نحو الريادة العالمية، [HTTPS://WWW.ALRIYADH.COM/2184032](https://www.alriyadh.com/2184032)
7. الراشد، عبدالرحمن. (2026). قرارات جامعة الملك سعود خطوة في الاتجاه الصحيح لمواجهة سوق العمل، [HTTPS://WWW.MAKKAHNEWS.SA/5499759.HTML](https://www.makkaahnews.sa/5499759.html)
8. الزامل، الجوهرة بنت فهد. (2026). تعليق القبول ليس طأ: كيف نعيد بناء الخدمة الاجتماعية كنظام مهني متكامل؟، [HTTPS://WWW.AL-JAZIRAH.COM/2026/20260416/AR2.HTM](https://www.al-jazirah.com/2026/20260416/AR2.HTM)
9. أخبار 24. (2026). الملك سعود " توضح حقيقة إلغاء " التحضيرية " وبعض البرامج، [HTTPS://WWW.AKHBAAR24.COM](https://www.akhbhaar24.com)
10. الزاندي، أحمد بن محمد. (2026). العلوم الإنسانية في زمن التحولات المتسارعة: إقصاء صامت وثنم باهظ، [HTTPS://WWW.MAKKAHNEWS.SA/5499466.HTML](https://www.makkaahnews.sa/5499466.html)
11. الزعاق، رنيم. (2026). تقليص التخصصات الإنسانية.. هل أصابت جامعة الملك سعود؟ [HTTPS://WWW.MAKKAHNEWS.SA/5499724.HTML](https://www.makkaahnews.sa/5499724.html)
12. السنبل، بدر. (2026). حين تنطفئ روح الجامعة... أين تذهب أسئلة الإنسان والمجتمع؟ [HTTPS://ELAPH.COM/WEB/ELAPHWRITER/2026/04/1594216.HTML](https://elaph.com/web/elaphwriter/2026/04/1594216.html)
13. الشريان، داود. (2026). بيان جامعة الملك سعود غامض ولم يوضح حقيقة قرارات الإلغاء، [HTTPS://WWW.MAKKAHNEWS.SA/5499514.HTML](https://www.makkaahnews.sa/5499514.html)



14. الصقعي، زكية. (2026). جامعة الملك سعود.. الريادة وملامح المستقبل،
[HTTPS://WWW.ALRIYADH.COM/2183921](https://www.alriyadh.com/2183921)
15. العمران، عبدالعزيز بن خالد. (2026). جامعة الملك سعود لا تُخطئ،
[HTTPS://SABQ.ORG/OPINION/Z5OZENC#GOOGLE VIGNETTE](https://sabq.org/opinion/z5ozenc#google_vignette)
16. القنييط، محمد حمد. (2026). حجب التخصصات في جامعة الملك سعود قرار مقلق ويفتقر
للمعايير العالمية، [HTTPS://WWW.MAKKAHNEWS.SA/5499764.HTML](https://www.makkahnews.sa/5499764.html)
17. الرخيص، عبدالله بن إبراهيم. (2022). جناية الاستشاري "بائع السراب". مشروع ترجمة مليار كلمة
نافعة.
18. الرخيص، عبدالله بن إبراهيم. (2026) أين الخلل؟ جامعة الملك سعود.
19. النعيم، مشاري. (2026). بين الإنسانيات والعلوم.. أي تعليم نريد لمجتمعنا؟
[HTTPS://WWW.ALRIYADH.COM/2184263](https://www.alriyadh.com/2184263)
20. زمان، حسام بن عبدالوهاب و الغلبان، محروس بن أحمد. (1435هـ). التمايز في التعليم الجامعي
بين التدريس والبحث. المجلة السعودية للتعليم العالي، مركز البحوث والدراسات، وزارة التعليم
العالي، 10، 11-34.
21. الرادادي، عبدالله. (2026). هل للعلوم الإنسانية مساهمة اقتصادية؟ [HTTPS://AAWSAT.COM](https://aawsat.com)
22. الحميد، عبد الواحد. (2025). الاقتصاد الثقافي. مركز عبدالرحمن السديري الثقافي، الرياض.
23. الصرامي، ناصر صالح. (2026). الذكاء الاصطناعي يحتاج الإنسانيات.. والجامعات لا
تعلم! [HTTPS://WWW.OKAZ.COM.SA/AMPARTICLE/2245010](https://www.okaz.com.sa/amparticle/2245010)



المشاركون في الحوار *

- د. إحسان بو حليقة
- أ. د. أحمد الخطيب
- أ. أحمد المحميد
- أ. جمال ملائكة
- د. حامد الشراري
- معالي د. حسام زمان
- د. حمد البريش
- أ. حمد السميرين
- د. حميد الشايجي
- أ. خالد آل دغيم
- د. خالد الرديعان
- د. خالد بن دهيش
- معالي د. رياض نجم
- د. زياد الحقييل
- د. زياد الدريس
- د. سعيد الغامدي
- د. سعيد مزهر
- أ. د. عائشة الأحمدي
- معالي د. عبدالإله الصالح
- د. عبدالرحمن العريني
- أ. عبدالرحمن باسلم
- أ. د. عبدالعزيز العثمان
- م. عبدالله الرخيص
- أ. د. عبدالله المفلح
- أ. فائزة العجروش
- د. فهد العرابي الحارثي
- د. فهد اليحيا
- د. فهد بن عبدالعزيز الغفيلي
- أ. د. فيصل المبارك
- أ. لأحم الناصر
- د. لمياء البراهيم
- أ. محمد الأسمري
- د. محمد الثقفي
- د. محمد الملحم
- د. محمد بن هندي الغامدي
- د. مشاري النعيم
- د. منصور المطيري
- د. نادية الشهراني
- أ. د. نوال الشتيان
- أ. د. هند الخليفة
- د. وفاء طيبة

إعداد

إدارة المحتوى في أسبار

مراجعة وتدخل

م. عبدالله بن ابراهيم الرخيص

*ترتيب الأسماء حسب الحروف الأبجدية



ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

تأسس الملتقى في 28 يونيو 2015م



@MultaqaAsbar



@Multaqa_Asbar



<https://cutt.us/U0nnC>



00966114624229



www.asbar.com